





الحزب الأول  
مدرسة الكهفان  
على المشيخ  
خليل

٥٤١٦

ج ١



٢١٧

م . ح

مواهب الجليل في شرح مختصر خليل ، تأليف  
الحطاب محمد بن محمد . ٩٥٤ هـ . بخط عبد  
السلام الفاسي سنة ١٣١٧ هـ - ١٣١٩ هـ .  
٦ مج ( ٤٩٧ + ٤٨٢ + ٦٠٩ + ٥١٥ + ٦٢٦ + ٤٩٢ ص )

٢٢ × ١٩ سم

٢٥ س

٥٢١٦

نسخة جيدة ، خطها مضربى ، طبع  
الاعلام ٢٨٦:٧ الخزانة العامة بالرباط

٣٢٥:١

١ - المذهب المالكي ، فقه المذاهب الاسلامية  
أ - المؤلف ب - النسخ ج - تاريخ النسخ  
د - شرح مختصر خليل



هذا الكتاب ٦ أجزاء

## فهرسة الجزء اول

للشيخ العلامة الخطاب  
على مختصر الشيخ خليل  
نفعا الله بعلومه واهل جميع

امين

مقدمة الكتاب	١
كتاب الطهارة	٦٣
فصل (الطاهر ميت ما لا دم له)	١٢٦
» (هل ازالحة النجاسة عن ثوب المصلي)	١٨٦
» (فرائض الوضوء)	٢٥١
» (ما يندب لقاض الحاجة)	٣٦٦
» (في نواقض الوضوء)	٣٩٦
» (في غسل طاهر الجسد)	٤١٢
» (في المسح على الخفين)	٤٢٨
» (في التيمم وسننه ومستقباته ومبطلاته)	٤٣٥
» (في المسح على الجبيرة)	٤٧٩
» (في الحيض والنفاس واحكامهما)	٤٨٢



مكتبة حاشية العلامة على المحرم

مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات  
الرقم: ٥٢١٦ م ١٠٩١  
الصفحة: حاشية الجليل على شرح مستدرر خليل  
المؤلف: محمد بن محمد الحبيب  
تاريخ: ١٢١٧ هـ  
اسم الناشر: محمد بن محمد الحبيب  
عدد الأوراق: ١٢ (٤٩٧) - ١٩٨٤  
ملاحظات: - - - - -  
- - - - -



























عن مولانا ابي عمر عثمان بن الخارجي

**شرح ما لا بد من العلم**

اخترت به الورد في اداة لمواضع منه واحدا في اسماء عن التمسك لم ارضع عن ابي جبر وانما  
به على اليد بدو حجة جمع من المشايخ عن الخارجي بن عمر عن الشيخ الامام ابي عبد الله محمد بن عبد  
السلام هـ

**وشرح ما لا بد من العلم**

(فيما ناله شقيقنا الخطيب النوري وغيره عن الشيخ محمد بن محمد بن عماد التميمي النجفي  
عن مولانا هـ)

**مولانا قاج الدين العياشي**

منه شرح الرسالة وشرح العمدة وشرح الاربعين النورية اخبرنا بها سيد الوالد  
فراة لبعضنا واحدا في اسماء ما قال اخبرنا بها الخارجي استاذنا فقال اخبرنا بها الخطيب  
ابو الفضل محمد بن احمد بن دهر هـ واخبرنا به على اليد بدو حجة الخطيب محب الدين النوري  
عشا وحنة عن ابيهم بن محمد بن خليل الخطيب فلا هو وارب حرمها اخبرنا بها شيخنا  
السلام جمال الدين عبد الله بن محمد بن علي بن احمد بن عبد الله بن محمد بن علي بن محمد بن  
الناصر فلا اخبرنا بها مولانا العلامة بن ناصر الدين بن عمر بن علي بن سلام النجفي  
العياشي اذنا ان لم يكن سمعا فذكرها هـ

**مصرقات الشيخ خليل بن ابي**

المختصر والمفرد والمناسك وترجمة شجرة عبد الله المنوف اخبرنا سيد الوالد بالمتن  
والمناصك فراة ومما على جميعها وبالمفرد فراة القائلين ولينك الترجمة المذكورة  
واحدا في الجميع فلا اخبرنا بها القاضي شمس الدين السامري ومما على بعض المختصر واحدا في  
اسماء عن القاضي شمس الدين السامري عن القاضي تاج الدين بن ابراهيم هـ واخبرنا بها  
على اليد بدو حجة الخطيب احمد بن ابي القاسم حلي مكنة المشرفة وارب عمه عبد  
القادر والنوري الفيلسوف عن المعمر العلامة حسين بن علي بن سبع الموصلي المالكي  
فلا هو والقاضي تاج الدين بن ابراهيم اخبرنا بها مولانا الشيخ خليل بن ابي عماد النجفي  
وهو الله اعلم هـ

**مولانا ابي راسخ النجفي**

(البلد)

البلد وشرح ابيه الخارجي وغيره اخبرنا سيد الوالد بالمتن وشرح من الخارجي فراة  
لبعضنا واحدا في اسماء ما قال اخبرنا بها التمسك لم ارضع عن عمه الشيخ  
ابو الفضل النجفي هـ واخبرنا بها على اليد بدو حجة جمع من المشايخ عن الخطيب محب الدين النوري  
وابن عمه عبد القادر والعربي هـ وهذا الشيخ عبد الله السامري عن العلامة ابي الفتح  
الم ارضع عن القاضي ابراهيم بن علي بن جبر عن ابيهم عن ابيهم عن ابيهم عن ابيهم عن ابيهم  
وعنه ذكر بن جبر عن ابيهم عن ابيهم عن ابيهم عن ابيهم عن ابيهم عن ابيهم عن ابيهم عن ابيهم  
احدا في وقتي ومما على هـ

**مولانا القاضي ميرزا الدين بن جبر**

شرح ابيه الخارجي وتبصرة الكلام والافاز والدينامي والدينامي وغيره لا يملكه التمسك  
عن الوالد فراة لبعضنا واحدا في اسماء ما قال اخبرنا بها الخطيب ابيهم هـ

**مولانا ابراهيم بن جبر**

فتح العبد ومختصر الخوف وغيره اخبرنا سيد الوالد فراة لمواضع منه من المختصر  
البعض واحدا في اسماء ما قال اخبرنا بها التمسك لم ارضع عن ابي جبر وانما جمع  
مولانا على اليد بدو حجة المشايخ الاربعة المذكورين عن مولانا ابي راسخ عن  
الخارجي بن جبر عن مولانا العلامة النجفي ابي عبد الله محمد بن محمد بن عمر بن الواسع  
النوري هـ

**مولانا الشيخ قاج الدين بن جبر**

الشرح والفتاوى على المختصر والمناسك وغيره اخبرنا سيد الوالد بالشرح والمناسك  
فراة عليه جميعها الا التيسير واحدا في اسماء ما قال اخبرنا بها الخطيب والشيخ والشيخ  
لمواضع منه من المختصر واحدا في اسماء ما قال اخبرنا بها الخطيب والشيخ والشيخ  
ابو الفضل بدو حجة المشايخ الثلاثة ابو الفضل بن عبد الله السامري والخطيب  
النوري وابيهم عبد القادر عن القاضي شمس الدين السامري عن مولانا القاضي  
بن ابراهيم بن عبد الله النجفي هـ

**مولانا البساطي**

شرح المختصر والمفرد وغيره اخبرنا سيد الوالد بالشرح والمفرد فراة لبعضنا



واحدة للبيان ولتبيين مولاته من الغاضب شمس الدين السقاوي والظاهر به عاليا بدرجة  
 المشايخ الثلاثة المذكورة فيهم فلا يثقل ثقلهم والشمس السقاوي وانما تاليفه مولانا  
 القاضى شمس الدين محمد بن احمد بن عثمان البصاوي **بسم الله الرحمن الرحيم**  
 انما اراد الله بالاسملة اقتداء بالكتاب العزيز وان العلم متفقون على اعتبار الاسملة  
 في اوله في غير العلم وان قلنا ان الاسملة ليست كناية عن العلة وعلا يقول الشافعي  
 الله عليه وسلم كل امرئ مال لا يبدوا فيه بضم الله الرحمن الرحيم وهو انما رواه  
 بهذا اللقب في الجامع وفي رواية افصح وفي رواية اجمع بالجمع والبرال المعجمة وهو  
 التشبيه بالبلغ في العيب المعنى والجميع انما تاليفه غير تام وان تم حسنا ومعنى  
 في ذلك انما حال بفتح بـ وروايت فيك الشيخ خليل الذي الجملة صالحة الاستعمال في شرح  
 اسماء الله الحسنى حكى عن شيخه ابو بكر القرظي قال اجمع في كل ذلك وان الله  
 افصح كل كتاب بضم الله الرحمن الرحيم فلهذا اجمع وقد استقر على الامة المتعينة  
 على اقتراح كتب العلم بالاسملة وكذا فيكم كتب الرسائل واختلاف القراءات في ادا  
 كان التثنية في شئ اجمع الشافعي منع ذلك وعن الترمذي في ذلك ان التثنية ان لا يكتا  
 في التثنية بضم الله الرحمن الرحيم وعن سعيد بن جابر في ذلك انه قد بعد على ذلك الجمهور  
 وقال الحكمي هو المختار من فتح الباري قلت هذا في غير الشئ المحقق على علم او على  
 وجز لا شك في دخوله في كتب العلم وفي غير الشئ المحرم فان التثنية لا تشرع في العلم  
 المحرم والاباء للاستعانة بفتنة بآصاف وكذا فيكم كل فعل من فعلات التثنية معدا  
 لمعجمهم المصنف اصناف والاولى والاكمل لا يميز تليين الفعل جميع بالتثنية مع  
 اولى من تقدير ابدل لانه لا يغير الا تليين التثنية فيك وتغير المتعلق فاعلم اولي  
 المتعود الاصل التثنية باسمه تعالى وادعى الكبراء التثنية باسماء الهتهم ولانه اذن  
 على الاحتياط في ذلك اقر الاسم ربك في المقصود الاصل هناك القراءة والاسم مشتق  
 من السمع عن المجرى وهذا العلم لانه رتبة المسمى ومن السمة عن المسمى  
 وهي العلامة واما في الجملة لانه اضاف الى العلم الخاص بغيره ان الاستعانة والتثنية  
 في اسم وحرفين بعد التثنية الاستعمال والاسم تحذف من آخر الاسم ربك وغيره وكذا  
 الباء عوضا عنها والجملة على ذاتها تلي وهي المعروفة وحكى ابن جني ان سيبويه

وذكر غير مودة فبذلك لم يفعل الله بك فقال خير وذكر في امه عقيمة وفيل له بـ فقال  
 بقوله ان اسم الله تعالى اعني المعارف وهو اسم جامع لمعاني الاسماء المحسنة كلها وما سواها  
 خالصا لمعنى فلهذا تضاف اليه جميع الاسماء فيقال الرحمن من اسماء الله وكذا الباء والباء  
 هو الى تثنى وقبل الله الاسم الاعظم وبه وقع اليجاز حقيقة لم يتيسر به احد ولا يلج الدخول  
 في الاسم الابن وذكر في القرآن العبر مرة وخمس مرات مرة وسبعين مرة وفيل العبر مرة وذلك  
 ما لا يستحب واختلاف فيه من غير مشتق او من عمل وعلى الاول فيل مع انه ياله تعلم  
 يعلم اذا قيل ان العفول تتجيم في عكسها وفيك غير ذلك والرحمن الرحيم صفتان للعباد  
 اقدم من رحمة بالكرم بعد تعلقه الى فعل بالكرم او تشر بدمعته القاص قال الهيدرا وان  
 الغرارة واهل الجاز واهل البحر يقولون رحيم ورعيف ويعبر بفتح او يلقون وقبيل ربيعة  
 وتيم يقولون رحيم ورعيف ويعبر بكسر او يلقون واختلف في تفسير الرحمة فبذلك  
 رقة وانعكاس تفتحه التفضل والاحسان ومنه الرحمة لانها تفتح على ما مضى ومنه  
 الله جاز على الانعام فلهذا الرار اذ اوصى الله تعالى بام ولم يبع ومنه وسيفه فاعلم على  
 غلبة ذلك وعلى على هذا القول من صفة الافعال وفيك الرحمة ارادة الخير من صفة تلي  
 ذلك على هذا القول حقيقة وهي حقيقة صفة ذان قال الكبيسي وكذا القول في مقول وذكر  
 الصمعي في اعلمه القول في ذلك انما في الفاعل وهو الرحمة في التثنية الى الاول ورد عليه ذلك  
 الشيخ العلامة ابو علي بن محمد بن عبد الله السكوني في كتبه المسمى بالتبيين لما اورد  
 الرحمة في الاغنى في تفسير الفراء العزيم وقال انه قد مر في المعنى لانه قد مر في وصف  
 الله تعالى بانه رحمة الله جاز اغنى ان وصلك باجماع الائمة وله الائمة اجمع على ان الله تعالى  
 رحيم على الحقيقة وان من تلي عنه حقيقة الرحمة وهو كذا وانما قال الرحمة في  
 لان الرحمة غير المعنى لانه رقة وتعيم ولا تميم بكون الارادة الفرحية وبعينه رقة الله  
 سبحانه وتعالى الى الافعال او الى ارادة حادثة لله تعالى الله عن فواع ثم قال لم يعلموا  
 ان الرحمة ليست سوى ارادة الخير وليست رقة وانما الرقة صفة اخرى تارة تلاحب  
 الارادة وتارة لا تلاحبها والحمد لله في ذلك **قلت** كلام الصحاح هو كلام النحويين  
 فحشر وفرنج الرحمة على تفسير الرحمة بما ذكر جماعة منهم القاضى ناصر الدين البضاوي  
 والشيخ ابن عربي بل نقل الله في تفسير الرحمة ابن عربي انه قال ان الله تعالى جازله

ذكر اسم الجملة في  
 الفراء في  
 وفيل 1360











(الشيء) الباعث عليه عام **والنفس** لغة فعل ينبى ثم تفتح المنع حسب  
 انعامه على الشاكر وحزوا بعضه هذا الغير وكثير باللسان واللسان واللسان  
 وبالشكر باللسان ان ينبى على المنعم والشكر باللسان ان يعقد انعامه بصوت اللسان  
 وان دوى النعمة والشكر باللسان ان يجهد نفسه كما غنى متعلق الشكر خام ومرد  
 عام فيمنه وبني الحز عوم وخصه ما وجبه الحز وهو الشكر لغة لا كثر جوف  
 فوندا على الشاكر والشكر عو ويا صر العبد جوع ما انعم الله به عليه من السمع والبصر  
 وغيرها لما خلق له فلا ينسبته بين الحزيب عوم وخصه ما وجبه وبني الشكر بين  
 عوم وكلف وكذا بين الشكر العز والحز اللغو وبني الحز اللغو والشكر اللغو  
 ان فيك النعمة في الحز اللغو بوصول الى الشاكر كما في واذا لم تغد بنا مقتديا وال  
 في الحز للاستغنى او وفعل الجسر وحكي عن التثنية يا العباد من امرسى نفعا  
 ان الله به انذ قال قلت لابي الشاكر الشكر من قولك في اللام واللام في الحز لا احسن  
 هي ام عهدة من قولك يا صير فلاوا انما جنسية فقلت له انما قول انما  
 عهدة من قولك ان الله لما علم عي خلقه ع كنه حرك من نفسه بنفسه في الازن نيا  
 به عن خلقه فيك انما جبروك ثم ام ثم ان جبروك برك الحز فقال يا صير انما  
 عهدة من قولك وهذا معنى **وقوله** حذر عوم ونوعه ومعنى عوم برك ايا  
 كلما زادت نعمة لافاها عوم فمكة ذاك سببا للمزيد وقال بعض المتأخرين  
 معناه يبع بها ونوعه بفتحها ومبني في العز المخلوق عوم يقوم بحال الخلق الا اذا  
 جعلت اللام للعهد واختار له الحلة الاسمي لانه مقتضى الكتب العز  
 واللام تزل على الدوام والتحقق وهو اوله لانك انما تتا سببا قوله ما قرى ابرمى  
 النعم فان **فصل** حذر العباد حذرت والله سبحانه وتعالى قدس والاحقر فيعلم  
 الحارث بالقديم فلا معنى حذر العباد له تعالى ما جبر ان ان المراد به تعالى الحز والابن  
 من الفعل القيام كقولك العلم بالمعلوم والنعم جمع نعمة بكسر النون وهو المنفعة  
 والصيغة وما انعم الله به على الانبياء وشكركم الانعم ورجع جعله في كلام الله  
 بمعنى المنعم به ومنع الانعم فيك وهو اوله لان الحز على الفعل اوله منه على  
 متعلقا فتا واما النعمة بالفتح وهي النعم وبالفهم السمع وروا عن النعم انما  
 للسلام

للسلام ومعنى اوله انما اعطاه او العبد الزيادة وبقول على الاعطاه بالانصب  
 ولا علة والكرم الجود وكلف على كرم الاصل وقيل الملك الحز في مقابلته النعم يكون  
 شكر / مع حذر الزيادة في النعم العظيمة النعم انما هي النعم في مقابلته النعم يكون  
 ثم الانفعال به وعكف الشكر عليه تنبيه على حصول النعم والثناء باللسان واللام  
 ركان ايقا ومن الحز انما هو باللسان كما تقدم **فاجيب** قال سمر محمد السوس  
 حزم الحز الوعد وكذا في النعم كالحز وتلقى النعم حادة والثناء على النبي صلى الله  
 عليه وسلم النعم الحز اول الملقنات واول الاخرى اول الفوائد الاستغنى  
 كما ذكر في العباد في اول شرح الاسماء قال قال العلامة يستحب العباد بالاحز  
 لعل وكلف ودار سر ومد سر وخفيها وخاف الحز وفتر وجع وبني بدي مسلم  
 الامور المهمة قال العلامة **فصل** وكذا انشاء على الله تعالى  
 والثناء على رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذا في يد بالثناء على انتم  
 نفلي الزيادة على الحز والشكر اعلم قوله **للا احق ثناء عليه كما انتمى على نفسه**  
**فصل** لما عذر الله تعالى على ما في الحز من النعم وشكره نية على ان ذلك انما هو امتثال  
 للام والثناء عليه بنية الشكر عليه اعمروا الله هذا قوله صلى الله عليه وسلم  
 للا احق ثناء عليك انما انما انت على نفسك رواه مسلم ولما في المطالبات به  
 لكان جميع موافقة لوك الحز في الثناء وكذا في قوله ان يكون الكلام على اسلوب  
 واصل او لاجل الجمع في قوله رخصه ومعنى للا احق بالثناء انتمى عليك  
 لما انتحق ان ينسب عليك به وقال مالك معناه للا احق برك فاشترى عليك بها  
 ثم عهده بقوله هو كما انتمى على نفسه اعمروا الله بالثناء بنية الشكر بنية  
 الى الحز فيك فقل الله قال الالب في بيان عكفة الشكر وصوت حيلة لا انما في لها  
 وعلوم الشكر وفردت معناه فلا تتعلق بالثناء في لها والثناء فيك برك  
 علفه تعالى الزيادة هي وتجليه قدرته التي لا تنتهي **فاجيب**  
 قال الشيخ يعزف بعم اخذ في تعيبي العاقل من الحز وفي الحز الحز  
 جميع مما ذكره كلها ما علمنا منها وما لم اعلم على جميع نعمة كلها ما علمنا منها  
 وما لم اعلم وفي اللام للا احق ثناء عليك انما انما انت على نفسك وفيك الشكر







نقل عليه فادام اسمع في ذلك الكتاب ويستحب التعلق به مع ذلك هو وفصله ان  
 الفوائد المذكورة في كل جزء منها تنبأ بها وان التعلق بها امر مستحب قال في الصلاة والسلام  
 اسمع بوضع موضع المقرر يقال صليت صلاة ولا يفيك تلبية اليك هو القيل سره وقيل  
 قال المير في هذه الصلاة التزج وهي من التذرية ومن المالكية رتبة واستل على المرحمة  
 وقال ابو بكر الغضنبر الصلاة مع الله لم يردوه النبي صلى الله عليه وسلم رتبة والنبي صلى الله  
 عليه وسلم تشرع في زيادة تكملة وقال ابو العباس صلاة الله تلوته عليه من عند المالكية  
 وصلاة المالكية وفيه المراءى في الاعتناء بشان المالك عليه وادارة الخير له وهو الزيادة  
 التي في صلاة العباد المأمور بها الدعاء بلفظ الصلاة من الانبياء في ذلك تفصيلا  
 اذ في قول المير تكون الصلاة واحدة للرحمة وفريضة بلفظ ذلك لان التزاد في  
 عوار الصلاة للنبي بلفظه الرحمة وهذا انك بلفظه ذلك كما يستحب في الكلام على معنى التسليم  
 ان تشرع في صلاة المير اذ المير بلفظ الصلاة معنى الصلاة وان كان التزاد في معنى الصلاة  
 اذ الاستغفار في معنى الصلاة صلى الله عليه وسلم ذلك على معنى زائد على الرتبة كما اشار  
 الى ذلك في تفسير الغني وهو ان يقال بلفظ الصلاة من الله رحمة مفرقة بالتفريق ومن  
 المالكية الاستغفار من الكرمية في قوله صلى الله عليه وسلم في معنى الصلاة عليه  
 لا وجه في معنى الصلاة لك ومعك اذ الصلاة في ذلك فيكون اسماءه تعلق  
 او بمعنى الصلاة والافعال بل هو والعبادة المذكورة خير ومفصلة الدعاء والافعال  
 قال بعض العلماء وهذا يحتاج في ذلك الى استحضار رتبة التعلق واخر اجزاء الكلام على  
 حقيقة الخبر واجاب **جواب** بل انك انك استعمل اللفظ في ذلك حتى يصلح  
 كما في قول في العمى لم ينج الى ذلك والاجال الذي في الجاهلية البية **جواب**  
 حذر بعض المتأخرين من التعلق بمعنى ما استعمل اللفظ في الصلاة من الصلاة وقال  
 انه موضع في الكرمية تأمل لان التلبية الاحمرى وقال انه وقع في عبارة القضاة في جمل  
 المحقق ان واية المع في الارشاد النقيب بها قال وتسمي العلامة علماء الدين الذين  
 المالكية هل يقال في الصلاة الشريعة والعلامة على غير اسم بلفظ تلبية او صلاة فقال  
 لم نقل العمى بلفظ الصلاة بل في قول اذ اريد الدعاء او الصلاة الشريعة او الصلاة على  
 النبي صلى الله عليه وسلم وتعلم تلبية وانما يقولون صلى صلاة ومعنا رجم غير ذلك فليعلم  
 ولم

ولم يفي من كلام العمى بل انما في تلبية وحسين في التلبية النبي والاربع عليه ولا يفتخر  
 لرب ولعوانه فطوبى له ثم قال وفيما في الكرمية علم ما اسم على اقامة الفضل في العلم والعلامة  
 بعد **جواب** في الكلام في ذلك هو **جواب** في الصلاة والسلام  
 عليه صلى الله عليه وسلم وضاع في العلم في الشيا قال الفاضل ابو بكر في ذلك  
 افتقر في الله على خالفه ان يقولوا على فيه صلى الله عليه وسلم وسلموا تسليما وسلم  
 يجعل لربك وفلا على ما في الواجبات في كل مرة ولا يفيك عنك وفي ذلك ان  
 الاجتماع على ان الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم وضاع في الصلاة والسلام المشهور في  
 اجتماعنا انما في رتبة في العلم وكره ذلك واختلف في وجوبه في الصلاة والسلام المشهور  
 عدم الوجوب كما في صلاة ان صلاة الله تعالى وقال الشيخ ابو محمد الرضا في ذلك ان  
 السلام عليه صلى الله عليه وسلم وضاع في الصلاة والسلام المشهور في العلم وكره ذلك  
 ذلك استعملت في ذلك في معنى الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم في الصلاة والسلام المشهور  
 فصل على تسليما وسلم عليه تسليما وما نقل عن شيخنا الفاضل في معنى الصلاة والسلام المشهور  
 والاستصحاب في الصلاة والسلام المشهور في الصلاة والسلام المشهور في الصلاة والسلام المشهور  
 وفي ذلك ان على قدر الشوق والمحبته ثم في الصلاة والسلام المشهور في الصلاة والسلام المشهور  
 عليه صلى الله عليه وسلم وعنده دخول الصلوة اذ لم يكن فيك امر وفي التفسير الاول  
 من الصلاة في التفسير الثاني قبل الصلاة وعنده زيارته في الصلاة والسلام المشهور  
 هو **قلت** وكلام الفاضل ابو بكر في ذلك في الصلاة والسلام المشهور في الصلاة والسلام المشهور  
 الصلاة والسلام المشهور في الصلاة والسلام المشهور في الصلاة والسلام المشهور في الصلاة والسلام المشهور  
 وسلم في الصلاة والسلام المشهور في الصلاة والسلام المشهور في الصلاة والسلام المشهور في الصلاة والسلام المشهور  
 وكنت في صلاة وعنده دخول المسجد والخروج منه وفي صلاة الجليل في الصلاة والسلام المشهور  
 وفي الصلاة والسلام المشهور في الصلاة والسلام المشهور في الصلاة والسلام المشهور في الصلاة والسلام المشهور  
 وسلم في الصلاة والسلام المشهور في الصلاة والسلام المشهور في الصلاة والسلام المشهور في الصلاة والسلام المشهور  
 ولان في الصلاة والسلام المشهور في الصلاة والسلام المشهور في الصلاة والسلام المشهور في الصلاة والسلام المشهور  
 قال وروي في الصلاة والسلام المشهور في الصلاة والسلام المشهور في الصلاة والسلام المشهور في الصلاة والسلام المشهور  
 الصلاة والسلام المشهور في الصلاة والسلام المشهور في الصلاة والسلام المشهور في الصلاة والسلام المشهور في الصلاة والسلام المشهور















يخلق على الرجل والمرأة ويخلق في الأرض روضة ايقار وفي بعض النسخ زيد كقوله ربه  
والذرية المتصل يقع على الذكر والانثى وقال في الامام هو متصل انما هو مع  
ذو النش خلق في خلفهم لانهم في كذا (المر) هم ما وزعم بعضهم انما يخلق على الارواح  
ايضا وانما ينزل بقوله تعالى ولا تدع انما حملته ريتهم يعني نوحا وصه وثلثه اهلها  
وقد نزل في قوله تعالى ولا تدع انما حملته ريتهم يعني نوحا وصه وثلثه اهلها  
فان في الضمير عامة اهل الارض متبعون على حواجز العلة على غير النقيض على الله عليه  
وسلم ثم ذكر ان الله وحده يخلق بعض شيئا مكرها ماله ان لا يكون ان يخلق على امر من  
الانبياء سوى محمد صلى الله عليه وسلم قال وهذا غير معروف ما قد مر في قوله تعالى ولا تدع  
الرب المحققين واملائك التبر ما فله ماله وسعيه وانما هو غير واحد من القصة  
والتكليم انما فيه تخصيص النقيض صلى الله عليه وسلم وصاحب الانبياء بالعلامة والتسليم  
كما في بعض النسخ صيغته عند ذكره بالانفرد به والتفريق بينه وبين سواه من الالهة والافلاك  
كما في قوله تعالى ربنا اغفر لنا ولإخوتنا الذين سبقونا باللام وقال النبي انتم تعلمون بالحق  
رضي الله عنهم ورضوا عنه وانما هو لم يكن مع قوله الصد الاول كما قال ابو عبد الله  
وانما احسنه انما هو في هذا المتخصص في بعض الالهة فبما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم  
وصاوه صلى الله عليه وسلم في ذلك وانما هو في التسمية بالله المبدع  
معنى عند جميع ملائحته وذكر العلامة على الان والارواح مع النقيض صلى الله عليه وسلم  
في التبع والاضافة اليه لا على التخصيص فالاولا وصلة النقيض صلى الله عليه وسلم  
على ما صلى عليه في اهاجى الارعاء والرحمة ليس به معنى التخصيص والتعريف فلهذا  
وقد قال تعالى لا تعلموا دعاء الرسول بشي كدعاء بعضكم بعضا وتذكر ان يجب ان يكون الدعاء  
مخالف للدعاء التام بعضا لبعض وقد اختار الالف في الموضع الاصح انما هو متبوعا  
وبدله صلى الله عليه وسلم في غير النسخ **تخصيص** كما في قوله تعالى لا تعلموا دعاء الرسول بشي كدعاء بعضكم بعضا  
مع انه ورد في كل حكمة ليس به تفهامة فهو كالبير الميرمي اخرج ابو داود وصح  
حديثه ابو هريرة في قوله تعالى لا تعلموا دعاء الرسول بشي كدعاء بعضكم بعضا  
ايه الله صلى الله عليه وسلم **تخصيص** وسلك بنا وبهم **تخصيص** في بعض النسخ  
مكانه مفكوك عن الاضامة ليقال لا معنى لتذكر النبي صلى الله عليه وسلم والتقدير ويعمل على التمسك  
والعلامة

والصلوة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي كلمة تستعمل في الذكر وفي الكلام العجيب  
لقد وقع ما قبلها مما يعرفها قال بعض النسخا معنية وتسمى الانبياء بها في الذكر والمكانة  
افتداه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد عرفت انما ينادى به كذا في بعض النسخ وفيه احد عشر  
كثيرا وتسمى على مفرقة باملا والنوا او مع احد عشر دون الاخرى وقد قول القراء يعرفها مع  
اما والصح طما تسمى اما مع معنى الضمير واما مع غيره فمقتضى على قوله وجود امر  
وتكون النوا استغناء عن غيره او على تقدير انما يجوز في النوا عوضا منها او دون تعويضها  
الاول ما لا يعمل في بعض النسخ المقدار اذا التقدير ويعمل كذا وكذا ما قول وعلى الثاني لا يعمل  
في بعض النسخ اما المحذوف من النسخا على بعض النسخ المقدار اذا التقدير فيها بغير من النسخا  
الله والصلوة على رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ او العمل في بعض النسخ المقدار واختلف في اول ما  
تلك باملا على بعض النسخ داود عليه الصلاة والسلام وانما هو في النوا وفيه وقيل  
فصل في صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في بعض النسخ وفيه صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم  
اوضح والمعلم جمع مع علم يعني اوله وثالثه وسكون ثانيه واصله الاثر الذي يستعمل به  
على النوا في صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم على التخصيص والتفريق مع هذه النسخا في بعض النسخ  
مع غير تفريق بين العلم الاول والثاني يعني في النوا وفيه صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم  
بتفصيل قال تعالى كذا كذا كذا وقال تعالى لا تعلموا دعاء الرسول بشي كدعاء بعضكم بعضا  
معنى دخل كقوله صلى الله عليه وسلم مع سلككم بقا بتمتص منكم علماء سلككم  
كم يقا الى الجنة رواه مسلم وانما هو في النوا وفيه صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم  
واختار ابو داود واختار نوا هيب والقيم قوله انما التسمية من سلككم وفي بعض النسخ بنا  
وروي في النسخا وفيه **فصل في صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم** **تخصيص** في بعض النسخا  
**ملائكة القنوت** **تخصيص** في بعض النسخا على تقدير مقارن انما يلقى كذا في بعض النسخا  
النسخا الى بعض النسخا وهو ايراد المعنى بالعلماء قليلة قال القنوت في بعض النسخا  
الاصح والافلاك اختار غير النسخا في بعض النسخا في معنى المتخفف فقال الاصح انما هو  
حقا في بعض النسخا الى بعض النسخا في بعض النسخا في بعض النسخا في بعض النسخا  
وفي القليل معنى الكثير قال وفيه هو الجواز الذي مع استيعاد المقصود في بعض النسخا  
صاحب التمسك وغيره هذا انما هو في بعض النسخا في جميع النسخا في بعض النسخا في بعض النسخا

تخصيص



































مختار حقا؟ **بصفتها** قال ابن غارز ان مادة اول ليدرج نحو ناوليلان وناوليلان  
وهذا النوع من الاختلاف المأخوذ من حقد لفظي يحمل اللفظ وليس من اراء في الحمل على  
حكم من الاستعمال فنقد افعال الله واعلم انه قد يكون التناوب في اللفظ المسئلة واختلف  
فمن ارجح المرونة في بصفتها على تلك الاقوال وكل بصفتها على قول ونصه على ذلك في محله  
ان صفاء الله وقدرته احد التناوبين بل هو افعال المشهور فيقصد من الله ثم يعلق التناوب  
عليه والتناوب انما هو افعال الله في كل حال واختلف الله التناوبين على ذلك وعلى انفسه  
اللفظ على ظاهره في تلك النقلي **مقاله** وبذلك الاختيار للشيء لانه ان كان بصيغة  
**الفعل** فذلك للاختيار **مقاله** في نفسه وبذلك الاختيار في كل حال **مقاله** وبذلك  
**حجج** لا يري بغير كذا وبذلك الاختيار لا يري بغير كذا وبذلك الاختيار لا يري بغير كذا  
يعني انه يشترط مادة الاختيار لانه ان كان ذلك في بصيغة الاسم نحو المختار والاختيار  
فذلك اختيار من الاختلاف لم يقصد من ذلك في بصيغة الفعل نحو اختيار واختيم فذلك اختيار  
في نفسه ويشترط مادة التي هي لا يري بغير كذا في بصيغة الاسم نحو المارح والمراج  
والاختيار من الاختلاف تقصد من ذلك في بصيغة الفعل نحو خرج منها للفعل او للمفعول  
فذلك اختيار من نفسه وبذلك الاختيار في كل حال **مقاله** وبذلك الاختيار في كل حال  
نحو الاختيار والاختيار من الاختلاف تقصد من ذلك في بصيغة الفعل نحو خرج منها للفعل او للمفعول  
وبذلك الاختيار في كل حال **مقاله** وبذلك الاختيار في كل حال  
سابق وبذلك الاختيار في كل حال **مقاله** وبذلك الاختيار في كل حال  
مقاله الشيوخ تاركوا لفرض هذا المارح ونادوا لفرض هذا المارح وذلك حتى لا يكون  
غيره وتلك في الاختيار غيرهم المختار اية بلح او الداح واستفسر الله اعلم قال ابن  
غارز وانما جعل الفعل للاختيار للاختيار في انفسهم والاسم لوصف للاختيار في  
الاختلاف المقصود لان الفعل يدل على حدوث والوصف يدل على الثبوت وخصم بالثبوت  
الكثرة في بصفتها للاختيار وبذلك الاختيار لانه ارجح على ذلك ولذا خصه بمادة الاختيار  
وخفا اية بغير كذا في كل حال لان الاختيار في المبدأ مع بعض افعال من نفسه وما يختار  
لنفسه فذلك وخفا اية بغير كذا في كل حال لان الاختيار في المبدأ مع بعض افعال من نفسه وما يختار  
على رايته كذا كذا وكذا في كل حال **مقاله** وبذلك الاختيار في كل حال  
في العلوم

في المعلوم ونحوه فيجب ان يكون المختار من كل ما كان في قول بغير كذا في كل حال  
منها فذلك القول ما قاله اخذ **مقاله** وبذلك الاختيار في كل حال  
على ما في الخبر المعلوم بالاختيار وبذلك الاختيار في كل حال  
الفضل في بغير كذا في كل حال وبذلك الاختيار في كل حال  
وبذلك الاختيار في كل حال وبذلك الاختيار في كل حال  
او بغيره ونقطة به جماعة منظم الامام ابو عبد الله المازروني والفضل الشيرازي  
وعبد الحميد الصيرفي والشيخ كيني عماد المرونة سعة التفتيح في علمه في قوله  
الحمد لله سنة ثمان وسبعين اربع مائة في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله  
هو واية بغير كذا في كل حال وبذلك الاختيار في كل حال  
على المرونة في كل حال وبذلك الاختيار في كل حال  
الجهاد موصوفه بالخير والى كذا جامعاً كسائر ايام المرونة والى كذا في كل حال  
وعنه ذلك وعليه اعتمد حلقة العلم للمدرك في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله  
سنة اخرى وخمس اربع مائة وبذلك الاختيار في كل حال  
واية بغير كذا في كل حال وبذلك الاختيار في كل حال  
بالفكر الالهي والاسم المعرف في كل حال وبذلك الاختيار في كل حال  
المعروف في كل حال وبذلك الاختيار في كل حال  
كتب التبيان والتحصيل لمادة المستخرج من التوجيه والتعليق وهو كتاب عظيم النفع جليل  
في اوله جمع الى كتب المصنف بالمعنى في كل حال وبذلك الاختيار في كل حال  
وعرف العلم في كل حال وبذلك الاختيار في كل حال  
من حيث تعليل في كل حال وبذلك الاختيار في كل حال  
مقاله في كل حال وبذلك الاختيار في كل حال  
مشكل الاثار للحار وولد اية كذا في كل حال وبذلك الاختيار في كل حال  
ونكح الله في كل حال وبذلك الاختيار في كل حال  
ثم استغنى عنه سنة خمس عشر وكان صاحبها العلامة بالمسجد الجامع واليه كانت  
الجمعية للنفقة من افكار الالهي في كل حال وبذلك الاختيار في كل حال







[illegible]

ومن تتبع كلام المفسر له انه يعني بقرينة المفعول من ان وما بعدهم ان قوله  
والمفتوح عنه حتى يفتح بالفتح وكقولهم الحج المحفون محج والرافعة وكقولهم الحج محج قال  
في اللان ومعهوم الحج كقولهم انما حج القسمن والرفعة المنيك ان وادكاه القسم  
في الروايات وكقولهم في الحج والملاحة في الرحلة وخرجه في الحج وكقولهم في الرحلة  
عقدك للرحلة ثم قال ومنه المنيك انه يستثنى مما ذكر معهوم ان هو الكاين في التفسير  
فانك موصول او خواص يعني انك للدخال والارواح ويوقف المراسلة والخصف وما  
فيديو الشيخ محمد بن ابي الفتوح يعني معهوم التفسير ان وما بعدهم غير ما المعاني  
حوار الخصم في ذلك فاما في كلامه وقوله شيخنا ابو عبد الله الفراء في قوله فاما في قوله ان  
الفتوح في ذلك للسماحة ثم قال ان ابن غار في اللان المنيك كما قد يتبادر الى الذهن اعلم **قلت**  
وانما الجواب ان هذا مما وصعه بقرينة ولم يفتح فجمع ما خلاصه تلك اللفظة وانما هو ان  
وصلي كان في قوله الخواص وهو ان يكون اراد بالاعتبار معهوم التفسير ان من غيركم قسم بل  
فمن كذا المنصوص في قوله البعد الفيد والمفعول من ان وفاءها ان اعيها المنكوفان المفعول  
بها واداعل على هذا القول به مغللات كثيرة في كلامه كقولهم في الجهاد واداعل على السلول  
المنكوف لم يوافقوا انما عشر العيا ووزن كلامه في بعضه مما لا يدور وقد مرح المو لمعهوم  
التفسير انما الفيد يذكر بها او ليرجع في بعضه او في ذلك في اسما في التفسير  
على قوله عند ان شاء الله تعالى **والشيخ رحمه الله او استحسن الى ان شيخنا في قوله**  
**محج عند او استحسنكم** ثم قال ان ابن غار في التفسير الى غير الاربعين المذكورين بل في  
في الاستحسن من حيث هو للموصول لغير عموم التفسير ولذا في شيخنا والاول في الارتفاع  
ان التفسير في هذا المحج الشيخ في كلام غير والاشتمال في هذا كوقع احتمال التفسير  
فيها وقد يعني بالوجه كماله والفتح والاحسن وبالنزود التردد **اعتماد** في  
في النقل او لعدم **نفي المنقول** في التفسير ان الشيخ في النزود للروي في احد ما تردد  
المناخري في النقل على المنقول في قوله في النزود المناخري في عموم ذلك المنقول في قوله  
او لعدم ذلك المنقول في معكوف على قوله في النقل والراجح عليه على قوله في النزود المناخري  
لانه يقتضي انه يشير بالنزود لعدم ذلك المنقول في وان لم يجعل مع المناخري في نزود  
وانما في التفسير كذا في بعض معني التردد ان هو التحيز او لا تحيز مع غيره المناخري















منه انما انتم بغيره انتم في التواضع وانتم بغيره الالفاظ وهي فقارية المعنى  
 على انتم هو انتم ذلك والخصوع هو الخصوع واضاف اللسان الى الضرع والخصوع  
 لكونه بغيره من ذلك خلكي انتم ذلك والخصوع وقوله بغير الرضى والالوان الى الالوان  
 الرضى والالوان والالوان ولا بغيره الخ خلة من الالوان ثم زاد انتم بغيره الى الالوان  
 وقوله بغير الرضى والالوان انكم بغيره من الرضى والالوان بغيره من الرضى والالوان  
 والعجم عند من هذه النفل او من جهة اخرى الرضى والالوان بغيره من الرضى والالوان  
 الاخصار والالوان والالوان والالوان والالوان والالوان والالوان والالوان والالوان  
 ان النمل انتم ذلك فلا بغيره الالوان والالوان والالوان والالوان والالوان والالوان  
 ولعل العذر انتم ذلك فلا بغيره الالوان والالوان والالوان والالوان والالوان والالوان  
 كلها بغيره الالوان والالوان والالوان والالوان والالوان والالوان والالوان والالوان  
 به غلب على ما قاله بغيره الالوان والالوان والالوان والالوان والالوان والالوان  
 في هذا الكتاب والالوان والالوان والالوان والالوان والالوان والالوان والالوان  
 افول كما في قوله بغيره الالوان والالوان والالوان والالوان والالوان والالوان  
 السمت في المسماة بغيره الالوان والالوان والالوان والالوان والالوان والالوان  
 للمنتصحين هذا الكتاب بغيره الالوان والالوان والالوان والالوان والالوان والالوان  
 وما كان من خطا حكمه وصورة لانه قد ما يتصل من هذه الالوان والالوان والالوان  
 مع العشرات خصوصا مع الالوان والالوان والالوان والالوان والالوان والالوان  
 مع كل منكم اخيه ليعلمكم كتاب الله عز وجل في هذا الكتاب والالوان والالوان  
 ، لانتم بغيره الالوان والالوان والالوان والالوان والالوان والالوان  
 ، واذكي بغيره الالوان والالوان والالوان والالوان والالوان والالوان  
 ، والله الموفق للصواب واليبه المجمع والمشار

### كتاب الطهارة

فوله **باب** في وجع الحداث وحكم الغسل بالملح وهو ملصق  
 عليه اسم ماء بلال فييد بغيره الالوان والالوان والالوان والالوان والالوان  
 مع المسماة بغيره الالوان والالوان والالوان والالوان والالوان والالوان  
 ان

ان فصول او يجمع بين امرين منكم بحسب الاصطلاح والالوان بغيره الالوان او بالالوان  
 والالوان بغيره الالوان والالوان بغيره الالوان والالوان بغيره الالوان  
 والالوان والالوان والالوان والالوان والالوان والالوان والالوان والالوان  
 مع الالوان والالوان والالوان والالوان والالوان والالوان والالوان والالوان  
 الى بغيره الالوان والالوان والالوان والالوان والالوان والالوان والالوان  
 التي تقابل اليه الالوان والالوان والالوان والالوان والالوان والالوان  
 فتشبهت بغيره الالوان والالوان والالوان والالوان والالوان والالوان  
 ومع ذلك انتم بغيره الالوان والالوان والالوان والالوان والالوان والالوان  
 بغيره الالوان والالوان والالوان والالوان والالوان والالوان والالوان والالوان  
 وما كانت الى تلك كتاب والترجمة المرافة (الكتاب) والالوان والالوان والالوان  
 النمل والالوان والالوان والالوان والالوان والالوان والالوان والالوان  
 في الشرح على معنيي احدهما الالوان والالوان والالوان والالوان والالوان  
 حة الالوان والالوان والالوان والالوان والالوان والالوان والالوان والالوان  
 (الشرعية) بغيره الالوان والالوان والالوان والالوان والالوان والالوان  
 وازالة النمل والالوان والالوان والالوان والالوان والالوان والالوان والالوان  
 بغيره الالوان والالوان والالوان والالوان والالوان والالوان والالوان والالوان  
 حة الالوان والالوان والالوان والالوان والالوان والالوان والالوان والالوان  
 النمل والالوان والالوان والالوان والالوان والالوان والالوان والالوان  
 او بغيره الالوان والالوان والالوان والالوان والالوان والالوان والالوان  
 في الالوان والالوان والالوان والالوان والالوان والالوان والالوان والالوان  
 تقريبا الى حنيفة بغيره الالوان والالوان والالوان والالوان والالوان والالوان  
 لمعنى انتم بغيره الالوان والالوان والالوان والالوان والالوان والالوان  
 بالملح او بالملح والالوان والالوان والالوان والالوان والالوان والالوان  
 في قوله بغيره الالوان والالوان والالوان والالوان والالوان والالوان  
 بحسب المعنى الثاني او الاول الم اذ تعرب الالوان والالوان والالوان والالوان



به انه هو رفع الحرف وازالة التباسه للالفة الحكيمة وفي قول الراف انه عازي في  
 بك القاهر انه حفيظة انما ملوك الظهور في فنتي في الفزع بين المعين والاحسن انما  
 لبيان كل منهما وان اقص على احدهما فلا يقتصر على المعنى الثاني اوله الله هو الواحد  
 المتكلم به والله اعلم ومعنى قوله حكيم انه يحكم بها ويقرر فيها ما يملك وليس معنى  
 وجوده بل قد لا يملك كالعالم وقوله به ان لا يملك يشتمل التقرب ويدل المعلق  
 والملاءم بل ما يجوز ان يلازم المعلق ولا يتكلم صلافة لئلا يشتمل اليك وان رفع ما اوردنا  
 انه لا يشتمل كحرفة الملاءم المعلق وقوله في يد المكنان وقوله لا يد يد المعلق وهو  
 شامل فيجاء في الظهور في المعلق من الحرف والحنث لذلك قوله بعد هذا والاخر من  
 حرف يجله به وكذا قوله من التباسه توجب له منع العلاقة به او فيه ولم يقل له وفيه  
 فخر لانما منع الحرف الصلة فيترك الحنف وادخل ابن عسقلان في غير واحد  
 اعلم والظهور في حكمة حكيم توجب له صفة كونها حيث يعلم المزال به فحاشا  
 كما هو او امل الظهور في رفع الكلاء وهو صلة ما يتكلم به ورفع المالك فيرفع اربع العبادات  
 على غير الصواع الخاصة النبي ويدل العلاقة لانها او كثر العبادات او اقلها بعد الامانة و  
 لقد لم يبق على يقين الفوا على حرفي نعم الاسلام على خمسة اعداد الله هادي ولم  
 يتكلم الملك وكثير من القضاة على الله هادي لانها او كثر ما يعلم مستعمل ورفع الكلام  
 على الظهور لانها او كثر في كذا العلاقة التي يوجب المالك تخصيصها لسفوف العلاقة  
 مع وفيه ما يتكلم به من ملاءم وصغير على المشهور ويدل بالعلم على الملاءم لان الظهور في  
 الملائمة هي الاصل والافضل الا بالملء الخلف احتاج الى التيسير من غير الحرف والحنث  
 وهو في اللغة وجود الشيء بعد ان لم يكن ويطلق في الفزع على اربعة معان الخارج المقترن  
 كما سبقت ان نشأ الله في وصل نوافض الوضوء وعلى تفسير الخروج كما هو في قوله  
 دادان المحرك وعلى الوضوء الحكيمة المفضل فيلزم بالاعلاء فيلزم الاوصاف الخمسة كما  
 في قوله دادان الحرف وعلى الوضوء الحكيمة المفضل فيلزم بالاعلاء فيلزم الاوصاف الخمسة  
 كما في قوله يمنع الحرف كذا وكذا وعلى المنع المرتب على التثنية كما في قوله هذا ومع  
 الحرف ايد المنع المرتب على اعلاء الوضوء او الفصل فيهم ان ياد هذا بالحرف المعنى  
 التثنية الذي هو الوضوء لانها مثلا كذا اذا ارتفع اخرها ارتفع الاخر ولا يقول  
 للتثنية

لا يصلح انهم متلازمان فانه انما يقع المفعول لا بد يستلزم به العلامة وغيرها ولا يرجع  
 (نوصف العلم بالاعقلاء لان المفعول هو ان لا يرجع الخبر ولا يلزم منه لا فاعلم  
 فقول الشيخ لا يرجع المفعول راجعا مطلقا والمادة هي قوله فمع المفعول علم يستلزم به على  
 وجه مخصوص وهو عدم المادة ولا يستلزم به الا لا يرجع واجبة في حال عدم المادة ولو وجد  
 العلامة قبل فعل ذلك المستلزم عاد المفعول ولم يستلزم به شيئا، والشيخ رحمه الله لا يستلزم به  
 شيئا الا شيئا، انما يقع الخبر على وجه مخصوص في المفعول المفعول بالخبر وهو ان لا يرجع  
 معرفة الى هذا عند الكلام على التبيين في الفرض، فاعلمه والله اعلم وانك انما دقيقتا العمل  
 المعنى الثلاث مع كون الخبر وقال انه ذكر في بعض النسخ انهم في بعض النسخ انهم في بعض  
 ينك على ثبوت فانه معنى بالتحقيق والاصل هو ان المفعول لا يرجع الى شيئا بل يرجع الى  
 على ذلك وارجح ما يذكرون فيه ان المادة المستعمل انقل اسم المادة كما يقال ثم رد ذلك  
 وقال المستعمل مختلف فيه فغير قال جملة بغير ان المادة المستعمل ولو قيل بعدم خبر  
 رتبة او ايضا مستند لم يلزم عند انقال مانع اليه هو ما تخرج الحق له **واما**  
 المعنى الاول فلا يقع انما هذا اذا لا يكون راجعا وقبول ذلك على خلافه فاف  
 الى حكم الخبر كما اشار اليه البصائر فيه نقصا وتكلفا لا يحتاج اليه هو انما يقع في بعض  
 انما هو النجاسة وانما قال حكم الخبث لان عين النجاسة يزول بغير المادة او ما حكمها  
 وهو قوله انما في نفسه الشريعة لا يحتاج الى النجاسة والعلامة والفتنة او ما لم يرجع الى المادة  
 الملقاة **واما** موضع الاستحالة او الصبي الصغير وقوله اذا مسح والحق والحق  
 اذا دلتا مع اموال الدواب وارجح انما ما لم يلزم له بالنجاسة وانما معنى عند الضرورة  
 خلافا لما تكلم به غيرنا في البصائر وقد عدا اليه المصاحف وغيره موضع الاستحالة وما تقدم  
 ذكره في المعقولات والامانة في هذا ما تقدم على الفرج يعني قوله ان اطلاق النجاسة  
 على المعقولات محال لان ذلك في اطلاق اسم النجاسة على المعقولات بالانكسار الى احد معني  
 النجاسة الحقيقية في الشريعة وليس فيه فليس في اطلاق النجاسة على المعقولات  
 من غير علم فاعلمه والله اعلم ولم يقل المصنف راجع الخبر وحكم الخبث لان نفسه الرجوع الى  
 المادة محال وتضمنه المصنف المخلو وسيل فيك مسلك اخر لا يرجع به الخبر وحكم  
 الخبث بغير العلم وان لم يكن في العلم اذ ان حكمه فاعلم ان المصنف راجع الخبر وحكم الخبث











لعزوه من ذلك لانه شيعيان **الافانقول** ان الزعيم هو كمال شيعيان فكل هو علم  
 منسك الميكن به كمال يعلم ذلك من كلام النبي والله اعلم والزعيم هو كمال الشيع  
 ابي ابي زبير انه حليم على المنع وكذلك ابي عبد السلام والملا في التوضيح فانه في كمال القول  
 لابي المنع من كمال ابي الحارث بكلامه في شيعيان وكذلك الشيخ ابي ابي زبير **فقال**  
 ابي عبد السلام القول بالمنع في كمال ابي شيعيان وانكر الشيخ ابو محمد وراى انه حليم قول  
 وراى والحارث ولا شك انه حليم ميارى ومع ذلك فلا يمنع ان يعرف فيما تصرفه في انواع  
 الميكن اذ من المعلوم ان حليم لم تكن تستعمل هم وانها استعمل صلوات الله  
 وسلامه عليهم ومن غير ذلك في كماله في ذلك ما حتمت عليه ابيه صورا حليم في كماله  
 غير انقص وحيل قول ابي الحارث الا يكون فيه نفاضة على قدر الى المسئلة التي قيل  
 ومسئلة فسلم لما زعيم ونقله في التوضيح في ابي عبد السلام وعنه شيعه ايقا قول  
 وتنهى واما اعادته على ملا زعيم لانه لو اعيد عليه افعهم انه يتبع على المنع من وليس  
 كذلك اذ كان من غير ابي زبير **فقال** وهذا شيعان اذ حيل كلامه في شيعيان  
 على المنع اما اذ اعمل كلامه في شيعيان على التي اذهت فيهم القولان في كلامه في الحارث  
 وفيما ذكر النجاشي فلا اشكال في ذلك وقد ذكر في جوده وراى ان شيعان فيهم كلامه في الحارث  
 بذكر وضوءه للبله ما حيل في المنع قال في كماله انظر في **الحارث** هل يكره فسلم  
 به زعيم اذ لم يكن على الميت فباستمن وهو مفسود في شيعيان اولاد وشيعه خليل  
 في منعه على حليل قول **فقال** ما كان كلامه في شيعيان انه لا يجوز وفال  
 ابي ابي زبير وهو خلاف قول ملاي والحارث وفال النجاشي انه معني على اصله ان الميت فيهم  
**فقال** فعلى هذا يكون المفسد من كلامه ابي شيعيان فانه لا يجوز الا في شيعيان  
 ولا زان في النجاشي واما انه يكره اولاد حليل في كلامه في شيعيان وفال فعلى هذا  
 يكون المفسد من كلامه ابي شيعيان يعني ان الشيخ خليل منعه القول فيما  
 الميت وفال فانه لا يجوز الاستغناء به القاهر انه بالقاء كما يدل عليه كلامه وراى  
 في شيعه بلواو والقاهر ان قول الله في حليل الجنائز ولو زعيم انما اراد به والله اعلم  
 ان يبي ان المذهب صفة غسل الميت بدونه عن فتوى كمال يقول ابي شيعيان بهاء على  
 ما فهم الله وراى عبد السلام على ابي الله شيعيان وكذلك قول ابي عبد السلام لا شك  
 انه

انه ميارى ومع ذلك فلا يمنع ان يعرف فيما تصرفه في انواع  
 الحارث اذ كان من غير ابي زبير **فقال** وهذا شيعان اذ حيل كلامه في شيعيان  
 اذ اقلنا ان الميت فيهم اذ لا يمنع ان حيل في اذهت غسل النجاشي به وقد تقدم القول  
 في كلامه في شيعيان وراى الحارث وراى الكدوى وراى جوده وفال كلام النجاشي يدل عليه  
 ولم نفع على نفسه فسلم الله الله ويقيم في كلام الشيخ ابي ابي زبير وراى ابي شيعيان وقد تقدم  
 ان القاهر انه حليم لانه فيهم كلامه على المنع بل قد تقدم في كلامه في قوله ان ابي  
 عبد السلام افعي لانه لا يكون في شيعان في شيعان فانه من المعلوم انه انما اراد بذلك  
 على شيعان انما اذهت وان كان في خلاف القاهر والله اعلم وفال ابي جوده في شرح قول  
 ابي الحارث ولا زان في النجاشي الا بالقاء يدل على كلامه ملا زعيم وهو خارج ولا زان  
 في حارث من الدين والامم الشيعية **فقال** ينبغي ان يحيل كلامه على ابي الله  
 والاركان في القاهر المذهب وفال صيد زعيم في شرح الرسالة عن ابي شيعيان انه قد قيل  
 لا يتكلم به زعيم لانه يعلم لقوله عليه السلام هو كمالهم جمع وشيعه فيهم  
 والمعلم عليهم خلاصه الراجح النجاشي في حيل على استغناء فيهم **فقال**  
 كلامه في شيعان ان ابي شيعيان منع التخصيص به فلقا ولم افع على ذلك في كلامه غير  
 وكذلك لم افع على انه على ذلك يكون طعاما الراجح المنقول عن ابي شيعيان  
 ما تقدم فليعلم عليه ثم وفال على كلامه في شيعيان في القاهر ونهه واولي كتب  
 الكدوى ولا يستعمل ملا زعيم في الحارث ولا حليل به فحيد ولا زان به ولا يغسل به  
 في حارث ولا يدان ان يتوضا به من سلمات اعطاه وضوءه من النجاشي وكذلك يغسل  
 به من الحارث في شيعان حليم اذ في وان اصله العجوة اذ في كلامه في  
 وفال في باب الحج وتوضا به ولا يغسل به فحيد والله اعلم وانما حليلت الكلام  
 في هذه المسئلة لانهم ان يقول فيهم فاردت في شيعان فيهم من كلام اهل المنز  
 حيل فيهم واما الكلام على قول الشيخ فيمنه فسلم ان قاهر الله تعالى في كتب  
 الحج ويستحب من الابراء ان لا يؤد فلا يجوز الوضوء لما يكره ولا لا تغسل به كما ذكر  
 القاهر في شرح مسلم وراى جوده في القاهر فلا فاعل ابي القاهر في حليل القاهر  
 نقله غير واحد ذلك لانه صلى الله عليه وسلم امر الحارثية رضي الله عنهم حيل فيهم



الاستيفاء بالامانة الغير التي كانت في يدك النافعة وادعهم ان يكون حواء محققا من ذلك  
 اللابار ولهم قوا الماء والحرارة والهيمن رواج البخار في كنف احوال الدنيا والافياء وذلك معلوم  
 في اواخر حجبهم بعد كتب الزهر ومبدا انهم ان يلقوا العميق الابال قال القيسم شرح  
 وسلم امهم على الله عليه وسلم بارافنا استنفوا وعلى العجم للثواب حتى على ذلك الماء  
 في الجاهلية اذ ذاك على ما خلا الفتنة فاستنفوا او كان فاستنفوا او كان فاستنفوا او كان فاستنفوا او كان  
 شرفا وهو ان يستنفوا من غير انما قد دليل على التفرق بانار الانبياء والافياء وان تفرد  
 من احوالهم هو وقال ابن جوداء الاغفار **قالت** فله كثير بل على اصل خلفته  
 للجوز الوضوء في الاالاتقاع به **قالت** هو ماء اللابار التي في ارضه لم يود وفادام  
 النبي صلى الله عليه وسلم ان لا يغير بوايت بيدها ولا يستنفوا منها قالوا قد استنفوا وعط  
 علمهم ان يكون حواء ذلك العجم وادعهم ان يستنفوا من غير انما قد دليل على التفرق بانار الانبياء والافياء وان تفرد  
 النافعة (الاجل انه ماء ينفك على غير الاالاتقاع به وادعهم ان يستنفوا من غير انما قد دليل على التفرق بانار الانبياء والافياء وان تفرد  
 الابال العجم في قوله تعالى ولقد كررنا آيات الحج الميسري وهو من ماء الشفاء في الاالاتقاع به وادعهم ان يستنفوا من غير انما قد دليل على التفرق بانار الانبياء والافياء وان تفرد  
 الحلا لان الحزن ليس بمبيح لغرض النجاسة والافياء هو ماء ينفك على غير الاالاتقاع به وادعهم ان يستنفوا من غير انما قد دليل على التفرق بانار الانبياء والافياء وان تفرد  
 زروا في شرح الرسالة في ذلك ابن العجم في الاحكام عن قوله تعالى ولقد كررنا آيات الحج الميسري وهو من ماء الشفاء في الاالاتقاع به وادعهم ان يستنفوا من غير انما قد دليل على التفرق بانار الانبياء والافياء وان تفرد  
 منع الوضوء بغير ثوبه لانها من غير ثوبه ولانها عليه الصلاة والسلام امر بغير ثوبه ما عجز مقصدا  
 وبالنسبة وتبرى استنفوا منها من غير ثوبه لانها من غير ثوبه ولانها عليه الصلاة والسلام امر بغير ثوبه ما عجز مقصدا  
 من الرسالة في قوله الماء **قالت** والافياء هو ماء ينفك على غير الاالاتقاع به وادعهم ان يستنفوا من غير انما قد دليل على التفرق بانار الانبياء والافياء وان تفرد  
 لا ينجس نجاسة الماء والافياء من غير ثوبه لانها من غير ثوبه ولانها عليه الصلاة والسلام امر بغير ثوبه ما عجز مقصدا  
 صلى الله عليه وسلم امرهم بفصل او عتيقهم وادعهم من غير ثوبه لانها من غير ثوبه ولانها عليه الصلاة والسلام امر بغير ثوبه ما عجز مقصدا  
 ذاك لنقل على انه لو نقل الماء على النجاسة الاحتمال ان يكون ذلك ماء الغد في اجساد  
 خال الماء وهو الذي يوحى به كلام العباد هارة في شرح الرسالة في قوله الماء **قالت** والافياء هو ماء ينفك على غير الاالاتقاع به وادعهم ان يستنفوا من غير انما قد دليل على التفرق بانار الانبياء والافياء وان تفرد  
 الامعاء ببار الحج مارة في عا شرفها والافياء هو ماء ينفك على غير الاالاتقاع به وادعهم ان يستنفوا من غير انما قد دليل على التفرق بانار الانبياء والافياء وان تفرد  
 في العجم في قوله في التفرق في شرح المصنف بعد فباستنبط والاشكال في منع الوضوء منها  
 على ما قلناه في الطب والافياء هو ماء ينفك على غير الاالاتقاع به وادعهم ان يستنفوا من غير انما قد دليل على التفرق بانار الانبياء والافياء وان تفرد  
 زروا في شرح الرسالة في ذلك ابن العجم في الاحكام عن قوله تعالى ولقد كررنا آيات الحج الميسري وهو من ماء الشفاء في الاالاتقاع به وادعهم ان يستنفوا من غير انما قد دليل على التفرق بانار الانبياء والافياء وان تفرد

في الاغفار عن ابن العجم في ذلك النبي صلى الله عليه وسلم ان يكون حواء محققا من ذلك  
 خمسة اعيان الجوز النسيم في ذلك هو ارضه وادعهم ان يستنفوا من غير انما قد دليل على التفرق بانار الانبياء والافياء وان تفرد  
 على انه لا يجوز النسيم في ذلك **قالت** فله كثير بل على اصل خلفته  
 علمت النبي التي كانت في يدك النافعة وادعهم ان يستنفوا من غير انما قد دليل على التفرق بانار الانبياء والافياء وان تفرد  
 حجر والنزول فيهم ان النبي صلى الله عليه وسلم علمت بالوحى وحمل كلام النبي صلى الله عليه وسلم  
 بعد ذلك في الاالاتقاع به **قالت** هو ماء اللابار التي في ارضه لم يود وفادام  
 وغيره ما كرهه او امرهم ان لا يغير بوايت بيدها ولا يستنفوا منها قالوا قد استنفوا وعط  
 عما عجزت الشفاء من غير ثوبه لانها من غير ثوبه ولانها عليه الصلاة والسلام امر بغير ثوبه ما عجز مقصدا  
 عن التفرق في الخارج والافياء هو ماء ينفك على غير الاالاتقاع به وادعهم ان يستنفوا من غير انما قد دليل على التفرق بانار الانبياء والافياء وان تفرد  
 لم ينجس نجاسة الماء والافياء من غير ثوبه لانها من غير ثوبه ولانها عليه الصلاة والسلام امر بغير ثوبه ما عجز مقصدا  
 عليه وسلم امرهم بفصل او عتيقهم وادعهم من غير ثوبه لانها من غير ثوبه ولانها عليه الصلاة والسلام امر بغير ثوبه ما عجز مقصدا  
 هو وادعهم ان يستنفوا من غير ثوبه لانها من غير ثوبه ولانها عليه الصلاة والسلام امر بغير ثوبه ما عجز مقصدا  
 الراية وهي بالمرقعة وهي من غير ثوبه لانها من غير ثوبه ولانها عليه الصلاة والسلام امر بغير ثوبه ما عجز مقصدا  
 بيم عتيقهم من غير ثوبه لانها من غير ثوبه ولانها عليه الصلاة والسلام امر بغير ثوبه ما عجز مقصدا  
 العزم ولا اعلم في حوازل الكلام في خلافا في المذهب في كلامه في التفرق في شرح الرسالة في قوله الماء **قالت** والافياء هو ماء ينفك على غير الاالاتقاع به وادعهم ان يستنفوا من غير انما قد دليل على التفرق بانار الانبياء والافياء وان تفرد  
 على نفي الخلاف في ذلك وفعل ابن جوداء في شرح الرسالة في قوله الماء **قالت** والافياء هو ماء ينفك على غير الاالاتقاع به وادعهم ان يستنفوا من غير انما قد دليل على التفرق بانار الانبياء والافياء وان تفرد  
 منع الاستنجاء بالماء العزم لانه مذكور في كلامه في التفرق في شرح الرسالة في قوله الماء **قالت** والافياء هو ماء ينفك على غير الاالاتقاع به وادعهم ان يستنفوا من غير انما قد دليل على التفرق بانار الانبياء والافياء وان تفرد  
 انه اراد العزم وهو غير معروف في المذهب وكلامه في حبيب في التفرق في شرح الرسالة في قوله الماء **قالت** والافياء هو ماء ينفك على غير الاالاتقاع به وادعهم ان يستنفوا من غير انما قد دليل على التفرق بانار الانبياء والافياء وان تفرد  
 فانه قال وللصالح اليوم الاستنجاء بالبحر الماء المالح لانه امر قد ذكر في وجي  
 العمل بخلافه في مقوله الامم لغير الماء شاملا للعزم وغيره في قوله في شرح  
 الرسالة في قوله الاستنجاء بالبحر الماء المالح لانه امر قد ذكر في وجي  
 بالماء العزم لانه معلوم وكنت قبله ضارا في كلامه انه اختار به الفاضل عياض والي  
 في الاموال واصل المارز في المعلوم فانه قد ذكر في كلامه في التفرق في شرح الرسالة في قوله الماء **قالت** والافياء هو ماء ينفك على غير الاالاتقاع به وادعهم ان يستنفوا من غير انما قد دليل على التفرق بانار الانبياء والافياء وان تفرد  
 العزم وهذا الفاضل هو على انه معلوم في كلامه في التفرق في شرح الرسالة في قوله الماء **قالت** والافياء هو ماء ينفك على غير الاالاتقاع به وادعهم ان يستنفوا من غير انما قد دليل على التفرق بانار الانبياء والافياء وان تفرد  
 ابن جوداء في شرح الرسالة في ذلك ابن العجم في الاحكام عن قوله تعالى ولقد كررنا آيات الحج الميسري وهو من ماء الشفاء في الاالاتقاع به وادعهم ان يستنفوا من غير انما قد دليل على التفرق بانار الانبياء والافياء وان تفرد







[illegible][illegible]











ومع ان تغير الماء ان الرضوخ به جليز للضرورة هو وكذا هو سواد تلك التغير الى  
 تحت اود الكعب اود اللون بلوا سفيك الماء الى راحة امكن ان يقال ان اشارة الى ذلك ان  
 راحة الجوارح لا تغير ان ان تغير ربح الماء فيك من الفخار وهو من بلان التغير بالجارور  
 فيميز استعمله ولا يتغير ذلك بالثورة ولا باليسع الا على حاله وانقله الى ارض اخرى  
 المتأخرين وتغيره حينئذ ذلك باليسع والضرورة واليد واليد مع وجود غيرك وانما علم وقول  
 الحك وعاء مسافر به يدور في اهل البلاد يتكلم تقوى وعبر به في التناقل والفكر ان يفتح  
 الفوار وكسب الفكر المتعلمه ويكسب من ويكسب الفارم وتكون الفارم هو علمه في  
 اللبس وهو على علمه في الارز يفتح فيشكل منه الفخر ان يقال في الكلي به فقرو ومفكر  
 وانما علم قوله **او يقول** من يغير الماء اذا تغير به يقول منه كذا كالحليب في الماء  
 واللام ويغير اللام الفلا وهو الفخر ان تقولوا علم الماء واشر باعلاء الجمعية والتماس  
 وهو ايضا في جوارح الجوارح للارصفة الماء قال الفخر والتماس في علمه على عقلاء فلا يفتح  
 زروك والتمسك له قال وهو حيوان صغير فيقول له الماء فلان ذلك التغير لا يسلب الكهفونية لان  
 ذلك لا يفتح الا من ارضه وهذا هو المعنى في الفخر وحكي صاحب الكرازي على ذلك في الفخر  
 عن قوله في هذه المتغير بالحليب مع وجود غيرك ونقله عند المله في التوضيح والتماس  
 في الواسك والتمسك وفي ذلك ما تغير الكمال فكنه سواد لان تغيره في لونه او كعبه او راحه او  
 في الجميع فلا التغير زروك وفي ذلك ما يكون ملكته يكون الكون فكنه كاصاره وعقله  
 فواعده وذهنية تفكره في ذلك والمكتف متطهر الملمح كحول الاقامة قتيبه **ان**  
**الاول** انه الفخر في كماله وما يتغير من الماء في ماء فيغيره بالمشهد انه لا يغير والماء لا يعلو  
 طهوره في ذلك لان ذلك لما لا يتغير الماء عن جنسهم فله ان يغيره في الفخر في ارض الفخر  
 وعبر الفخر في ذلك فله في غير جميع التناقل في لونه ووجوه الفخر اذا طبع الماء ومعه  
 الكمال لم يسلب الكهفونية لان حاله الكعب فيك الا من ارضه فليس هو كمن لا يغيره  
 في مستقره لان الماء لا يغيره عند عاليا فله ان يغيره في اول تغليفه الخلال  
 هو ونقله الى علمه في **فان** ولا يقال في ذلك ان الكعب طوشت في الماء ذكر  
 ان يغيره في الماء اذا الفخر فيه الفخر في هذا ان لا يغيره على المشهور لان ذلك لما لا يغير  
 الماء عن جنسهم لاننا نقول تغير الماء في كعب الفخر فيه اخذ من تغيره في غير طبع وافق  
 فلا

ومع ان تغير الماء ان الرضوخ به جليز للضرورة هو وكذا هو سواد تلك التغير الى  
 قال التمسك ان تغير الماء في السمك او راحه في ارضه فله ان يغيره في الفخر في ارضه فله ان  
 الماء كالتمسك لم يسلب الكهفونية وان اخذنا الى ذكره وانما سلب **فان**  
 واما الفخر في التمسك الكهفونية فله ان يغيره في الماء او في الارض في علمه في الماء وتساوي  
 على ما اذمار في الماء وغير الماء وانما علم قوله **او يقول** من يغير الماء اذا تغير به  
 ان الارض الفخر فيه او لم يغيره في ذلك لا يسلب الكهفونية كما قال في الرضا في الاطراف  
 لونه الارض الفخر فيه في سمكه ووجوه الفخر في سمكه في السمي المعلقة والموجوه  
 وهي الارض المعلقة فان وصفت في الارض كسب الموحدة والجمعة في سمكه في سمكه في سمكه  
 ان هو في راحه وهو في سمكه في سمكه في سمكه في سمكه في سمكه في سمكه في سمكه في سمكه  
 والتمسك في سمكه في سمكه في سمكه في سمكه في سمكه في سمكه في سمكه في سمكه في سمكه  
 الملمح في سمكه في سمكه في سمكه في سمكه في سمكه في سمكه في سمكه في سمكه في سمكه  
 وصورة تغيره في الماء وهو في راحه او صفة من انما وتغير الماء منه ولم يكن احد الفخر  
 من انما في الفخر في سمكه في سمكه في سمكه في سمكه في سمكه في سمكه في سمكه في سمكه في سمكه  
 ومعلوم ان تغيره في الماء وكان انما في سمكه في الماء في انما في سمكه في الماء في انما في سمكه في الماء  
 الماء في سمكه في سمكه في سمكه في سمكه في سمكه في سمكه في سمكه في سمكه في سمكه  
 الخا ما يكون في سمكه في سمكه في سمكه في سمكه في سمكه في سمكه في سمكه في سمكه في سمكه  
 وارب ووجوه في سمكه في سمكه في سمكه في سمكه في سمكه في سمكه في سمكه في سمكه في سمكه  
 الخ وارب ووجوه في سمكه في سمكه في سمكه في سمكه في سمكه في سمكه في سمكه في سمكه في سمكه  
 كاهن الوضوء انما في سمكه في سمكه في سمكه في سمكه في سمكه في سمكه في سمكه في سمكه في سمكه  
 الماء **فان** نقل في الفخر في سمكه في سمكه في سمكه في سمكه في سمكه في سمكه في سمكه في سمكه في سمكه  
 والحيل في سمكه في سمكه في سمكه في سمكه في سمكه في سمكه في سمكه في سمكه في سمكه  
 ان الماء اذا تغير في الاناء تغيره في سمكه في سمكه في سمكه في سمكه في سمكه في سمكه في سمكه في سمكه في سمكه  
 ليس في سمكه في سمكه في سمكه في سمكه في سمكه في سمكه في سمكه في سمكه في سمكه في سمكه  
 الفخر في سمكه في سمكه في سمكه في سمكه في سمكه في سمكه في سمكه في سمكه في سمكه في سمكه  
 ما يدل على ذلك فله في سمكه في سمكه في سمكه في سمكه في سمكه في سمكه في سمكه في سمكه في سمكه







فيكون لنا حكم الشيء، الذي غير ما كان الشيء، كماله ما لم يكن كماله غير كماله  
 فيستعمل في القادرات كالشرايين والطبخ والخبز وغسل الثياب من الدرع والاربع الحوش  
 والاعمال الخفية وان كان ذلك الشيء، الذي غير الملاء، فبما لا يستعمل في القادرات ولا  
 في العبادات ويعبر ان الشيء به الزرع وان ينفى الملائكة ويقيم بركاته وروثها فبما  
 كما سبيلنا يبينه غير قول الملك وتقوم بمتنبيه للتبشير وقوله او تبشرون به ان غير ابيكم الخيم  
 فيكون المراد غير التماسه قال النور والتبشير بفتح الخيم غير التماسه كما يقولون وتقوم ويقيم  
 ان غير ابيكم فيكون المراد به الشيء، المتبشير به بل هو في ذلك التماسه من قبل اولي  
 وخصه الملك المتبشير بالدهك الخالدي والمتبشير بفتح الخيم المتبشير بالدهك المتبشير  
 فليبين بذلك على معصوم وقوله وان يذهب لاصح اذ لا خلاف في ان الملك المتبشير بفتح الخيم  
 اللادهان غير كماله وقول التبشير في الكيم والوسمك ان هذا هو المعنى وفي المذهب يوصف ان  
 ذلك خلافه وليس ذلك مراد التبشير وانما اراد الراد على كماله اطلاقا في الخارجيات المتبشير  
 بالدهك كصهور وقد تقدم عليه ذلك وحمل الملك وغيره له على الملاءه وهو عبارة التبشير  
 في التبشير بفتح الخيم فذلك وهذا هو المذهب وانما علم واعمال المتبشير بفتح الخيم المتبشير  
 فليبين على المراج مع الخلاف ان تبشير المتبشير به فيه فذلك في صريح وممكن الملائكة في التبشير  
 بالملاءه في غير هذا فولي المتبشير به ينافي على انه محاور ولا يسلب الا ظهوره في افعال  
 فيسلب والظاهر ان هذا في غير كمال التبشير بفتح الخيم هو كلام التوضيح وقال ابي عبد الله في  
 التبشير باضافته صواب وقال التوضيح في الكيم وهذا الخلاف حار في المبلغ بالعود وغير  
 حكاية الاشياء المتبشير به وهذا معصوم من كلام التوضيح وفيه التبشير بفتح الخيم  
 بالتبشير بفتح الخيم فقال اذا جاز اللانء وكفى اشرك في اللانء كصهر ابيانه يسلب وظاهر  
 كلام غير الاطلاق ولعل في ذلك بالبي ان يدرك التبشير به والمصطفى بفتح الخيم وفتح  
 وبالقادرات المحملة ويجمع الفتح قاله في القاموس ولو كان ارجح في كماله او جاز  
 شمل تنبيهها **فان** **اول** ظاهر كلام الملك ان اذ تبشير اخره  
 صرح الملك بالتبشير عنه سلب ذلك التبشير الصوري في سواه كان ذلك التبشير ظاهر  
 او خفيا وهذا هو المعنى في المذهب الاما في الملك على انه المايغ فيه التبشير في التبشير  
 كماله سبيلنا وذلك على سبيل ان اراد الاطلاق في كلامه هذا وحده ابي جوده صاحب  
 الجمع

الجمع قولنا باعنا التبشير البشير وقال ابي هارون انه غير معروف في المذهب قال ابي جوده  
 ذكر في الامام في سبعين من حفي التبشير معصوم عنه مع هذه الشرايع وذلك ان اوانه المص  
 للتبشير عن كماله تبشير او اذ التبشير كماله فيكون على التبشير البشير في كماله صاحب الجمع  
 عن ابي هارون ان تبشير في القول بالتبشير في التبشير البشير والتبشير المذهب قال ابي  
 هارون وهذا اجل غير علمه في التبشير عند غالب الامام ان التبشير البشير معصوم عنه ذلك  
 غير معروف في المذهب **فان** **اول** ظاهر كلام ابي هارون هو ان التبشير بفتح الخيم كماله المذهب  
 ولم يبق صاحب الراي ان التبشير في التبشير البشير والتبشير اللامع التبشير بفتح الخيم  
 به ابي الامام في مسئلة اوان المص في ملادليل فيه لان ذلك مما لا ينفك عند الملاءه على كماله  
 عن ابي جوده في كلام ابي هارون هذا التماسه الى ذلك مما لا ينفك عند الملاءه على كماله  
 الوان في حاشيته على تقليد في عمارة اللانء ريب منه الودعي او الذي في حاشيته  
 الملاءه فيقولون متبشرة هل يتوضا به فقال اما البشير فلا ينفك **فان** **اول** ظاهر كلام  
 تبشير بفتح الخيم واما ما تبشير بفتح الخيم في التبشير البشير والظاهر في الملاءه انما هو  
 جاز في اوانه او حكي النور في تفرح المص في الملاءه على ذلك قال وسواء تبشير بفتح الخيم او في  
 اوله **فان** **اول** ظاهر كلام ابي جوده على ما تبشير بفتح الخيم في كماله سبيلنا عن ابي الملك  
 جشوه التماسه في كلام الملك ايضا انه لا ينفك في كماله الملاءه انما هو اذ تبشير بفتح الخيم  
 او عكس ذلك وهذا هو المعنى في المذهب بفتح الخيم التبشير بفتح الخيم اذ تبشير بفتح الخيم  
 التبشير الملاءه اقول ما افره الملك فولي في الملاءه والمعروف في المذهب ان تبشير بفتح الخيم  
 ملك ان تبشير وان ترك مع وجود غير التبشير وانما ذلك من الدواب في التبشير بفتح الخيم  
 التبشير بفتح الخيم ان الملائكة ومصلحة التبشير اذ تبشير بفتح الخيم بفتح الخيم في كماله  
 صاحب الراي ان اذ تبشير بفتح الخيم في كماله الملاءه انما هو اذ تبشير بفتح الخيم  
 من اذ لا ينفك في الملاءه كماله سبيلنا في تبشير بفتح الخيم في كماله الملاءه انما هو اذ تبشير بفتح الخيم  
 ما التماسه الى الملاءه في الملاءه كماله سبيلنا في تبشير بفتح الخيم في كماله الملاءه انما هو اذ تبشير بفتح الخيم  
 بعضه في الملاءه في الملاءه كماله سبيلنا في تبشير بفتح الخيم في كماله الملاءه انما هو اذ تبشير بفتح الخيم  
 يجوز الغسل ولا الوضوء به ولا يجمع حكم التماسه في ثوب ولا يربون وفردون عن ملاءه  
 انه فلا على سبيلنا ان يتوضا به من غير ان احرصه في تبشير بفتح الخيم في كماله الملاءه انما هو اذ تبشير بفتح الخيم















































لأنه خمسة قال ابن رشت هذا صحيح لما يغلب على الفكر من حصول النجاسة الكثرة فيه  
وان لم يثبت تغيره احد اوصافه من ذلك هو وقتل هذا العارضة ولهذا في رسم حلقه لا يبيع  
تسلطه تسامحا من سماع من ابن القاسم في بعض الروايات في هذا الكتاب وقال غيره  
هو هذا الحكم انما هو بغير استنساخ الكثرة المتعدي فيه اذ لا يجوز ان يكون احدا من جميع اوصافه  
ولم يذكر في ذلك خلافا **قلت** وهذا على اطلاق القاسم ان الماء الذي يبيع يتغيره قليل  
النجاسة وان لم يتغيره وعلى قوله ايضا ان وقتل العوض يبيع وقال ابن رشت هذا صحيح اذ  
على من ذهب ابن القاسم واما على قول مالك فينبغي الى الماء فيه تغير احد اوصافه وهو  
غير كونه وان لم يتغيره من اوصافه وهو كونه وهو لا يبيعه ولا يبيعه الكثرة المتعدي  
غيره وانما هو ما ذكره كلامه ان يتغيره من اوصافه المتعدي في الماء فوجب عليه الكثرة بغير استنساخ  
وان لم يتغيره عنده فيقول بالنجاسة والنجاسة ان ذلك يقتضي ان ائتمته على المشهور وعلى هذا  
حكم السجل في كلام مالك الا انه لم يبيعه كونه تغيره من الغسل والغسل انما هو في الماء لا في غيره  
صا حقيقه كلام مالك بان لا يبيعه الغسل فيه وبذلك يكون ما يقتضيه من غير تغيره في الماء  
والا فاصدق والله اعلم **ج** المبري المدة للوضوء في الطهارة من هذا القبيل ان تغير  
احد اوصاف الماء فلا يبيعه الوضوء وان لم يتغيره في الوضوء من هذا القبيل لا يبيعه  
منه والراجح والافضل ان يبيعه النجاسة واحدة واما ما يبيع في جميعه عزه ومجده له على اخره  
خفيف والله اعلم المعنى الثاني وعليه اكثر النسخ ان يطهر في الغسل في الماء الذي  
وكذا في ماءه من الماء المستحب ولا يشترط في جميعه كذا صرح به في الاموال وصرح به في الرجاء  
وغيره وقال في الفروع في ان يبيعه الغسل حتى يغيره الاجماع على جميعه واما ما عدا  
ما خالف فيه فذكره ذلك الغسل فيه مطلقا سواء كان قليلا او كثيرا يغسل فيه من  
الذي لا يواحد ابن القاسم اذا غسل فيه من الذي او كان الماء كثيرا يغسل فيه من  
من الاذخا لم يبيعه فلا بد ان يبيعه اول سماع ابن القاسم وقوله في الفروع قال ابن  
عزوه يبيع من كلامه ان الذي ائتمته خاصة بالغسل فيه دون الوضوء فيه وعلى نظام  
ان التناول منه للمكسب خارجة لا يبيعه فيه **ج** قال في المرونة وانما النجاسة بغير  
قليلة الماء وبيعه فذكره يبيع من يبيع به قال مالك فينبغي من يغسل فيه من يبيع  
ويغتسل كرواه يقول يغسل قال ابن القاسم بانما يغسل فيه من يبيع اخره ولم يبيعه  
اذا كان الماء معينا قال على من ذلك ان يبيعه الغسل فيه اذا وجر منه جدا وذلك

جليل

جليل لا يبيعه انما اذا كان الماء كثيرا كثر الحمل ذلك ورواه ابن وهب قال ابن القاسم في قوله  
يغتسل قال ابن رشت هذا صحيح في قوله في سماعه ورواه ابن وهب قال ابن القاسم في قوله  
اذا يبيعه مكانه حتى يبيعه من اوصافه وقال ابن رشت يبيع من يبيع من اوصافه وقال ابن  
يبيعه من يبيعه من اوصافه وقال ابن رشت يبيع من يبيع من اوصافه وقال ابن رشت يبيع من يبيع من اوصافه  
الراجح في بيعه من اوصافه وقال ابن رشت يبيع من يبيع من اوصافه وقال ابن رشت يبيع من يبيع من اوصافه  
وقول على يبيعه من اوصافه وقال ابن رشت يبيع من يبيع من اوصافه وقال ابن رشت يبيع من يبيع من اوصافه  
مع الرواية في يبيعه من اوصافه وقال ابن رشت يبيع من يبيع من اوصافه وقال ابن رشت يبيع من يبيع من اوصافه  
رجع الماء الى البيوع والى يبيعه ان يبيعه من اوصافه وقال ابن رشت يبيع من يبيع من اوصافه  
يبيعه من اوصافه وقال ابن رشت يبيع من يبيع من اوصافه وقال ابن رشت يبيع من يبيع من اوصافه  
ذلك من اوصافه ذلك يبيعه النجاسة من يبيعه من اوصافه وقال ابن رشت يبيع من يبيع من اوصافه  
وان لم يبيعه الا ان يبيعه من اوصافه وقال ابن رشت يبيع من يبيع من اوصافه وقال ابن رشت يبيع من يبيع من اوصافه  
في يبيعه من اوصافه وقال ابن رشت يبيع من يبيع من اوصافه وقال ابن رشت يبيع من يبيع من اوصافه  
فيل في اوصافه من اوصافه وقال ابن رشت يبيع من يبيع من اوصافه وقال ابن رشت يبيع من يبيع من اوصافه  
او يبيعه من اوصافه من اوصافه وقال ابن رشت يبيع من يبيع من اوصافه وقال ابن رشت يبيع من يبيع من اوصافه  
منه كيم طلاء وقد ائتم في ذلك في الوضوء حتى يبيعه من اوصافه وقال ابن رشت يبيع من يبيع من اوصافه  
حسبك فتنه الى البيوع او ان لم يبيعه في يبيعه من اوصافه وقال ابن رشت يبيع من يبيع من اوصافه  
كثارة النجاسة في الغسل في الماء الذي يبيعه من اوصافه وقال ابن رشت يبيع من يبيع من اوصافه  
ان الغسل في المياه او في الفلج يبيعه الغسل الذي يبيعه من اوصافه وقال ابن رشت يبيع من يبيع من اوصافه  
ان الغسل فيه من يبيعه من اوصافه من يبيعه من اوصافه وقال ابن رشت يبيع من يبيع من اوصافه  
جزءه لان الغسل في الماء كانه يبيعه نية لاصل النجاسة وقال يبيعه من اوصافه  
على نفسه ولا يبيع من يبيعه من اوصافه من يبيعه من اوصافه وقال ابن رشت يبيع من يبيع من اوصافه  
الماء يبيعه من يبيعه من اوصافه من يبيعه من اوصافه وقال ابن رشت يبيع من يبيع من اوصافه  
يقول انما يبيعه من اوصافه من يبيعه من اوصافه وقال ابن رشت يبيع من يبيع من اوصافه  
عبر الحق لا يبيع من اوصافه من يبيعه من اوصافه وقال ابن رشت يبيع من يبيع من اوصافه  
ذلك في ذلك لا يبيعه من اوصافه من يبيعه من اوصافه وقال ابن رشت يبيع من يبيع من اوصافه  
ما ذكره في البياض عن ابن القاسم وقد تقدم في الماء الذي يبيعه من اوصافه وقال ابن رشت يبيع من يبيع من اوصافه











فقد عير العروكة قال لا بد من هذا في التنوع **وقال** غيرك لا بد من الجمع الاسماع وتقدم كلام  
 ستران المستعمل يستعمل وان كان فيه مبدء كهم القدر **فمن** ذكره المستعمل بالجملة  
 وانه لم تقدم صرح بذلك ان الكدوف وسبب في كلام ابن رضى **فمن** قال ان ابن رضى  
 السلام وما وقع طاراك ومحمد من تفضيل البار على المستعمل انما ذلك لمحمد تيسر للاعتناء و  
 لغشاشك انفسه بغيره في اقليم الجبل وحرارة البلاد وفلان غيرك لما في ذلك من اوجه هتة وسماح  
 اشبهت مع طاراك لا بأس به بالوضع بالملء المستعمل وانما لتعلم كثير او فلان في البيان في هذه  
 عن جواهر قال بلان ذهب الى انه من باب التعميم وان العلم على الماء الباراد اعلم للاجتماع  
 مفراصله **فمن** قال **فمن** قال ان ابن رضى بعد ذلك في كلام ابن رضى  
 فلا ومقتضى ما ذكره ان استعمال الباراد مع وجود المستعمل افضل ولا بد ان الله تعالى  
 لم يخلق ما عداك المشاف وان الفرق تكلف تعليل وتوفير وليس عيب المشاف نقصا ولا  
 توفيرا وانما طلب منهم تخصيص المصالح فله لم يحل الا بالمشاف على الاجم وكثير الشواهد في  
 الاختلاف فلهذا كان تواريه انشغاف التعليم مختص به والاركان والفرار فيك والشفق وغيرها  
 اعلم كما اوضحه في شدة انهم بالمشاف الى الصور في الحقيقة وهذا من انفسه على المكاره  
 وذلك هو في العلم الحار او شدة الغيب بالمشاف الى السبل الباراد كما اوضحه البرهان  
 حلول بكون مشافه واراد اصرافك الانشغاف طلبا لم يبر الشواهد كما اوضحه والفصل بالباراد  
 مع وجود المستعمل وسلك الطريق الى الجاهل والحج دون اللامع مع امكان سلكه  
 فلهذا الماد في كل حال لا تقدر مع ان المشافنة مع حقيقة هي ليست بغيره بل منتهى  
 عنك لقوله عليه السلام والاسلام ان انفسك عليك عفا قال بعض الحكماء ورجا كان يعلم  
 العفان على قدر المعصية وقال اللب في شرح مسلم وتفسير الملاء للرفع بركة لبقوة على العبادة  
 لا يمنع من حلول الشواهد المذكور في ذلك عند الشرح عن الرقة بغير السلام والتمسك  
 في كثير من الخطا الى المساجل من غير ذلك ان ابن الاطام وفيلد واريك مناهل ذلك والله تعالى  
 اعلم ويؤيدك ما بارى عن ابن رضى **فمن** قال واما دخول الحمام فموضع فيه اختلاف في الروايات  
 وقيل في الشيوع ان الرجل اذا رضى في حمام المفضلان وتبعد عن ذلك المتأخرين انهم تشارف  
 والفرار في الحمامات واما تواجبه مع غيره ان دخول الرجل على ثلاثة اقسام الاول اذا كان  
 خاليا قال ابن تاج او مع زوجته او جارته وهو جاز في ذلك اهنة **فمن** قال اذا كان غير  
 مستتر او مع من لا يستتر فقال في المرويات للجليل ذلك ولا يجوز وما يعلم كل من حسن

في حقه

في حقه وقال في كتاب القصور في الصلوات وذلك جرح في دينه وفدح في شهادته  
 وقال في الجواهر للاطراف في تحرير دخول مع من لا يستتر في قال ابن الاطام القاص ان من  
 لم يجز سوى ما ذكره والاشك في ذلك الا بدخوله وفيه عيب على ما ذكره كما اوضحه الا ان يدخل فاحدا  
 به في اخر اجبه المفاضل فيه ان لا يركب تيسر من ذلك وهو على قوله اذا تقدر عليه اخبره عارضا  
 للماء والله تعالى اعلم **الثالث** اذا كان مستترا مع مستتر في حقه في الموضعين قال  
 ابن القاسم في رواية اصبغ من جامع الغنيمة لا بأس به من ان كان احسن وقال في كتابه في  
 الشفيع من كتب الكفاية وقدر صيغ من الفصل بالملء المستعمل في قوله والله تعالى  
 يقولان وكيف يقتل من ذلك الملك ووجه في اهنة ذلك وان كان مستترا مع مستتر في  
 محاذ ان يدخل على عورة احد فحين فلهذا لا يركب تيسر من ذلك من دخل مع الناس وقال  
 في كتب الجواهر في البيان والافلا في هذه الاختصا من ما يبرر بالملء يستبرأ الا اذا روى  
 سائر ولا اختلاف الا في من جاز في قوله اخبره بيده من لا ينفك بدينه وقال فيك في سماع  
 ابن القاسم تيسر من ذلك عند الرجل يدخل في حوض الحمام وهو ملأ من البول في كونه فان  
 رجم اذا كان صليما لم يذرك الرجل والماء جميعا وقال ابن رضى في رضى من الفصل  
 بالمشاف كحيي جميعا لا بد من ذلك انتم اوجبه الاول الاغتسال في الماء البارد والثاني  
 في هذه الاغتسال بالماء المستعمل في الحمام وقال ابن تاج في القسم الثالث هو من كونه وفيل  
 جاز في علم القول بالاجاز في بعض شدة في كونه انما ان شافه الا بدخوله الا في الشواهد  
 او الفقهية وان يغسل او يمسح الخلوه وقلد القاسم وان يستتر عورة في الحمام في حقه وان  
 يخرج من الحمام الى الارض او يستقبل الخارج الى ابعدهم على عذره وان يغسل يديه في حقه  
 في حقه بقوله استتر منكم الله واللائية امرام عورته وان يدركه في حقه في حقه  
 الى رغبة وهذا اختلاف في العجربة هل هي عورة ام لا وان يدخل يد حقه في حقه  
 بشرط او عداك وان يلجأ به الماء بقدر الحاجة وان يذرك عذاب جهنم فانه لا يقدر  
 على دخوله وهو انفق مع قوم يجادلون ان يدافع على كونه وان لم يكن في ذلك فليست  
 في حقه وان حقه وقت الصلاة فيه استتر وحله في موضع كلامه وهو ان اذا كان في حقه  
 واحدا ومثاقفون والله اعلم وذلك في المرحله قال فيه ومن قال علم او فانه  
 لا يجوز ان يفتح مستورا العورة مع مكشوف العورة تحت سقف واحد قال وقد  
 ذكر بعض الناس انه يجوز دخول الحمام وان كان فيه مكشوف العورة وهو











































والسبع والربع والدم المحمر والدم المسعور والسمودا فليسوا ولم يغيروا  
 حب الكرا من المير بالمباح بل قال المزني كمنهارة فخرج من الجسد من صغره كما يخرج  
 من طهره المير المير هو الدم الذي يخرج من الكبد في هذا الكلام وان اراد المزني  
 على المارة هناك كونه في جوف الحيوان فلا يفسد منه للصلابة ولا للمارة وفلان الفراج  
 في العرق الرابع والتمانيه بالكل الحيوان تشبه على كونهات كالدغ والمغز والمري والنو  
 دى والبلع وغير ذلك وجميع ذلك لا يفسد على غير ما استقر عليه من حيوانه صلوات  
 لم تفعل ثم قال والمزني كمنهارة عند ذلك فحسنت عن الشك في غير ان الحي  
 كلامه وان اراد المزني على المارة المستقل فمما يفر قال تشبه ان هذا القول وان  
 الدم المارة من جوف كمنهارة من جميع الحيوان وان اراد المزني على المارة بعد  
 انفصالها عن الحيوان فيفسد على غير ما تقدم وتلايلها لانها ان انفصلت عما مذكي  
 تفعل فيه الفركا فمما كمنهارة لان جميع اجزاء المارة كمنهارة وان انفصلت  
 عن ذلك فهي نجسة وذلك المارة بعد ان اراد ان تصير على لوقوعها في كلام  
 صاحب الكرا والذخير في ع لواء دخل يدب الانساق حرة وفوقها ثم اخرجت فارتدت  
 نجسة وهذا الظاهر وقد ذكر في اب جوف عن الشيخ تقوى الدين على سبيل الاحتياط  
 على نجاسة العرق والانساعلم **فردم لم يسمع** ثم قال في التوضيح المسعور الكرا  
 وغير المسعور كالباقى في العروق وقال اب جوف كالباقى في محل التزكينة  
 وفي العروق وهو كمنهارة على كل حال المزني هو وهو المشهور وقيل  
 نجس وان لم يدر ذلك بالبل فمما على التزكينة هذا ان الدم انزى محل ذبح الشاة  
 او الدم الذي يفيض في محل في الشاة ويخرج بعد سلخها اذا حلفت قبل ان اراد الاول وهو  
 نجس لانه من الدم المسعور وقد ذكر المزني خلافا بين المتأخرين في ان هذا اذا انشأ  
 برمه هل يفيض التضمير او لا وتقدم ابنا في ان يفيض المرونة وفي كلام صاحب  
 المرحل انشأ الى ذلك وان اراد التفاضل في ذلك المزني في مساريه الله لا يفيض  
 الا ويغير ان قال في الدم الذي يخرج مع خي الشاة بعد سلخها فوالان قال المزني ان  
 كان طيف لانه يفيض الدم المسعور وجعله هذا ان هذا من العروق يخرج  
 الدم المسعور وهو خلافه في شدة فمما قلنا وان يفيض الدم المسعور  
 وانما في ذلك اب جوف صاحب التوضيح مكان الباقى في العروق غير مسعور فمما

اب يفيض وغيره ولا انشأ الى فيه والخلاف فيه فمما هو اذا ففوت الشاة وكمنه الدم  
 بعد ذلك وانما لو شرب من قبل تفكيكه فلا خلاف في جواز الاكل والدم والدم  
 وانما الكلام وغيره وقال ابو الصبي المشرك في حاشيته على المرونة قال ابو جري ان هذا الظاهر  
 من الدم من السج عن ففوت على الشاة والبرق ففوت مسعور **فتبين** **هنا**  
 الاول فزيعهم من قوله في التوضيح ان المسعور هو الدم الذي يخرج من الدم داخل  
 في غير المسعور وان كان كمنهارة او كان من ادمى او مقيته او صولان حتى وليس كذلك وفلان  
 النجس الدم على من يبي ففسد ومختلف فيه في الاول دم الانساق ودم في الجوف والدم ودم  
 في الجوف والدم اذا اخرج في حال الحيوة او حين النزع لانه مسعور واحتلف فيما بين  
 في الجسم وفي دم في البصر لم يفسد كما يلية وفي دم الحرقا فمما يفيض من كلام النجس ان دم  
 اللادى الحيوان الذي لا يورث في الحية ففسد وكلفا سموا جري او لم يجر وهو كلامه ويغير  
 ذلك قول الساماني فمما هو ان الدم الذي يخرج بعد موت جوف ففوت مسعور  
 كلامه يخرج الدم بالدم لانه لا يخرج عليه بالدم فمما في الاصل نجاسة والدم المتعلق بدم الحية  
 وان نجس وما جري عن الزكاة فمما ايضا نجس الفلانة الذي يخرج من قلب الشاة اذا انشأ  
 هل هو مسعور او غير مسعور لم ارجع نقار الذي يفيض من كلام المزني والنجس ان دم  
 غير المسعور فمما قلنا قوله **فردم لم يسمع** ثم قال في التوضيح المسعور الكرا  
 فارجع معك كما في العروق فمما المشهور في التزكينة في تفرق الاسماء وهو مذكي  
 قال ابو طرخ ان الله انفسا وعلم فمما التزكينة والعسل لانك تقول مسك ومسكة  
 كما تقول ذاهبة حمراء وعسلية وانتم الجوف في تافيتة ومع ان هذا المسك  
 تفجع وقال اراد المزني المسك يفتح الميم وتسكون السين الجمل فمما مسك ثور  
 ومنه قول العري غلام في مسك شيخ وعجمه مسكوك كعسله وقيل مسك وقيل بعض  
 ان الجمل يفتح الميم والسين فمما في الحروف انما اواة السنين على الشاة على مسك وديك  
 مسك كمنهارة فمما يفتح الميم والسين والراحة مسك يفتح الميم وهو سمور يفتح  
 في الفرون والحروف بل على انه يفتح من التزكينة هو بالمعنى **قلت** وهو لان  
 في الجمل يفتح من التزكينة ولا فمما يقولون فيه مسكة بكسر الميم وتسكون السين والمسك  
 يفتح الميم وتسكون السين والمسك يفتح الميم ايضا والمسك يفتح الميم وكسر  
 السين يفتح في الحروف ان ابنا سميان رجل مسك فمما الشاة والحروف يقولون بكسر



































[illegible][illegible]



الحصص لاجل الشك كما لو اختلطت نجاسة فمسة او خمسة او نحوها يجوز تحريم او رخص  
 وقال ابن تيمية في شرح قوله المدونة وما يقابلها من غلظة اصابت توبة لا بد من موضعها غسله  
 كله وانه علم تلك النجاسة غسلها قالوا فندم منها اذا وقعت فطعة من لحم خنزير وفساد  
 لحم انا علم تلك النجاسة نكسها واذا ما بقي والا خرج كله او وبمكة المجمع بينه وبين كلام  
 ابن رشد انه كلام ابن رشد فيمكن ان كثيرا هذا كما يظهر من كلامه في كلامه وعلم من ان يقا  
 اه حاله فان جسد لا يتخلل فانه لا يتجسس وقد تقدم في شيء من ذلك **تيسير** لا خصوصية  
 للعلماء بما ذكر كما يشهد من ظاهره فخص بل هو علم من سائر الما جاعا حتى الهاء المضاد  
 كما تقدم في ذلك في كلام اللحن في قول المصنف كثير طعم انما خرج فخرج الغالب والدم  
 اعلم **قوله** ابن حارث واذا علم او حكم ان السم او الزيت الما جاعا بعد سقوط العاركة فيه  
 فحكمه حكم الدرابي بل في جميعه **تيسير** ثقل قول المصنف في جميعه كقول المصنف في بعض  
 فله فاما ان فيه حيوانا لم يقسم سائلة او وقع فتيا او صبا على حيوان ميتا لم يقسم سائلة  
 وهو كذا في علم المصنف وقال في هذا اذا قلنا يخرج المايح جميعه فيعلم يعرفه في غيرا في غيرا  
 يسمي في فيه ميتا في النوارق لم يقسم في زيتا ووجد فيه عاركة يابسة ان ذلك خفيف  
 وبمقتضى يدل على انهم صمو اعطيت الزيت وهو يابسة لم تقسم فيه ومقتضى المذهب في النجاسة  
 على ما بينا وجهه وقوله يسمون بمقتضى يدل على انهم صمو اعطيت الزيت لم يرد ان الزيت  
 في طيبه لو كانت ما كانت فيه في الزيت يرفع ويصير الطيب طيبا ولا يكتسب له صبا ووجد العاركة  
 جافا في زيتا لم يخل مقامه في الزيت حتى تقسم قبل جفافه في ذلك الحال على انها كانت  
 متفرقة على صلب الزيت وهو قال البرزخ جميل المصير عمر باع زيتا فاكثاله المشتري وهو  
 ثمة نية افقر في جهاء المشتري بغيره وعلا به والبيع معه بوجوه فارميتا فاجاب ان كان  
 يعرف الزيت تقوى ما صلب عليه الزيت ما وقع في الزيت ولا يميزه ذلك ولا يتخلل بها  
 صلب عليه بياض وسمي المشتري او ما وقع فيه فلا يجوز بيعه ولو غسله لكان من اراد من  
 كان له او ملكه ان يستصحب بيمينه فيبيع ويشتري منه لئلا يبيع منه شيء فيجسم ولا يوفد  
 في المصير قال البرزخ قوله في الاول يبيع ويشتري من غير ما تقدم مما اذا وجد العاركة يابسة ان ما  
 لا او يصفون خفيفا وتقدم ان المصنف خلافه واما القسم الثاني وهو الجار على المشتري  
 هو وقال ابن الامام في شرح قول ابن الحاجب في ذلك انما يسمي في كثير من المايح فوالان  
 وانهم المشتري يسمون وهو ظاهر المدونة في علم ما كانت فيه دابة من غسله في ابي لا يكتسب  
 لا يورث

لا يورث ولا يباع دون تفسير يكونه فليلا وهو من ابي الفاسم في مخرج عشرين حراما  
 في سائر زفلا في مخرج حراما فليلا يابسة لا يورث في النوارق من غسله ان يخرج عليه اكل عبيد  
 ويبيعهم وقوله الجسور انما قال ابن الحاجب لا يورث في النجاسة الفتوى ان لا يورث من ماله او زيتا  
 ووجد في فيه الميتة ووجد في ابي غير ابي اجماع العلماء على نجاسته اسم الدابة وشبهه فليلا كله  
 او كثيرا اذا كانت فيه دابة لم يورث ميتة قال في شرح قوله في لا يورث في العلم خلافا في علم  
 المايح كله في المله ووجد في لان ماله قال اذا امرت العاركة من الزيت غير ما كانت لو علم ان ذلك خرج  
 من تحت شئ فيه لكانت اكلان فلا يجب اكله وظل المصنف في زيتا ووجد فيه دابة يابسة في ذلك خفيف  
 لانه يسمي في ذلك على انها لم تقسم فيه والمما صلب عليه وهو يابسة الا ان قيل ما حكمه على طول فاعلم  
 في الطالبي ولا اعترض بقول المصنف على هذا القول في بيعه على موثقه فيه وعلى انما خرجت في غيرا  
 والا فاضع كونه يابسة او لا يورث انما قال العلماء ما ليسه فليلا اعترض بقوله وعلى هذا فلا اعترض  
 بقوله في المايح الزيتية هو وقوله وميتة في يمين ما حكمه ابي غير ابي وقوله الا ان قيل يمين ما حكمه  
 ابي غير ابي ما علمه قال ابن الحاجب في كتاب المايح من المتنفذ لما نكلم على مسئلة العاركة تقسم  
 في السم ووجد في ابي حبيب انما اذا امرت فيه وكان دابة لا يورث اكله ووجد في موثقه فيه يسمي  
 ووجد في الممازنية عن موثقه ابي الا امام عن مالك انه قال اذا امرت غير ما كانت لو علم ان ذلك خرج  
 فيه ولا يورث اكلان فلا يجب اكله وهذا القول ابي حبيب هو من ذهب ابي الممازنية في ان الموت  
 الحيوان في الزيت ومما في المايح في بيعه في بيعه وما رواه ابي المواز عن مالك انه حرم بيعه  
 لما اكله ان يخرج منه في الزيت والفقهاء جميعا في ذلك ان الموت عوضا لا يورث في كونه دابة  
 ولا نجاسته ولا يورث في بيعه ووجد في ابي حبيب في كونه دابة او نجاسته او يورث في كونه دابة  
 اشترى نجاسته من الميتة ووجد في بيعه في الزيت لم يورثها ومما في الممازنية في مذهب مالك  
 والعلامة هو وقال البرزخ في بيعه في بيعه في الزيت اذا وقعت فيه دابة فاجاب **ب**  
 هذا راجع الى صحة النجاسة وان كانت نجاسته فلا يقبل التكفير لانه يعلم على الممازنية  
 في تقطاع الدابة في الزيت ولا يورث في المله ولا يعلم على الزيت ووجد في الممازنية في المله الاستفاد  
 كذا اياها كما ان الدم يهلك المله ولا يعلم على الزيت ووجد في الممازنية في المله الموت  
 ولو كانت افا منه حتى تنفخ فلا يبيع تكفير لان نجاسته في حرمه في هذا الخبر فان كان من  
 مصغية حذر اكل العفراء والمساكين له ولان ذلك حذر الاستفاد به والاستفاد به  
 من غير اكل ولا يبيع واجاب العاركة بالاعمال الميتة لا يورث به لانه لم يورث بالاعمال الميتة















او يعول وهو ذلك وتسمى بالنجاسة فلا يقبل التطهير كما نقله البرزخ عن ابي حمزة ومثله  
 العار بفتح وضمي وقالوا لك في رسم سلف ما سماع ابي القاسم مع كتاب الكساسة في  
 الفتح بفتح ميم وقعت فيه جارة انه لا يورك وقال ابو ريثان كان يجمع ان الماء يفتن  
 لونه او يطمع او ينجس فلا اشكال في انه لا يفتن لا يعل منه الا ما يعل من الميعة وذلك البرزخ  
 عن ابي القاسم في قوله في ذلك وجوبه واما الملاكية فلم يقبل عنده في ذلك خلافا لما رواه عن  
 غيره والله اعلم وذلك لاننا نرى في النجاسة على النجس وغيره لو اكلت اذ اكلت حيا والنجس  
 صليما وان كان صلابته باقية بحيث لو رجع لفتن به وهو كالماء النجس فيجب غسله وان كان لا يفتن  
 فهو نجس ايضا فلا المشكل في الاشكال على المذهب في ما قلنا من ان كانت في منة الاكل  
 مكلفا ولو كان صليما هو واما اذا اكل الحب ونحوه ولم يفتن به بالنجاسة فالقائم انه ينجس  
 بنفسه ومنه ذلك المشكل في سائر ابيات في قوله او يغسل في ماء ثم يجرى الماء  
 فارة قال يغسله ويدخله هو واما اذا اكل ارضي به فهو عندنا في غير قوله في المرونة  
 وان وقع في الماء جلد او ثوب فلهما ج واما في قوله او يغسل في الماء او يغسل في الماء او يغسل  
 اذا اصاب ظاهرك النجس فانه يغسل ويورك وليس هو كالماء النجس اذا تفتن به بالماء النجس  
 والله اعلم **الفصل في غسل النجس** اذا اوجس حوزة بغير نجس فيجب غسلها قال ابو يوسف في كتاب  
 العير والحوار جواز انك تملأ الوعاء في نجاسة فانه يغسل ويورك كما تجزى في موضع خشن  
 وان كان ياكل النجاسة فانه يذبح ويغسل ويورك بغير ثوب ما اكلت قال البرزخ في غسل  
 يلب الكساسة وروي شعبة عن الامام بان وقع في نجاسة اخف ما هو له في بطنه الطير  
 سم بان النجاسة فيه فلهما ارضه فلهما في النجس الا ان يقال ان التراب ارض  
 كما انشروا على هذا الوجه في بطنه خشن ومات فلهما في موضع خشن  
 على ما هو ان النجس في حوزة فلهما في نجاسة اذا اكلت نجاسة فلهما في نجاسة  
 ولم ينجس به ان يغسل ويورك وهو كالماء اذا لم يفتن به في موضع فيه والالم يورك والله  
 اعلم **الفصل في غسل النجس** اذا اوجس السكين او الحاتم ونحو ذلك ثم طهرت في ماء نجس وذلك البرزخ  
 عن الشيخ رحمه الله انه لا ينجس وان لا يسم حاكم النجاسة وذلك عن شيخه ابي حنيفة ان  
 الحوار انما لا يقبل الماء لا يدخل فيه لان الماء ينجس الحرام التي جعلت بالنار واما  
 حل الحريم فغيره عن الماء لان طهره من الحرام لا ينجس به في حوزة  
 الى خارج اذ ان الحديد اذا اكلت فلا يقبل الحريم بعد ذلك نقلا بياضه كونه حراما

مقاص

مقاص الاخره فلا يكون فيه ماء نجس ثم في ما في موضع اخر وفيه ماء نجس  
 انه يغسل بالماء الحار وذلك المشكل في ما رواه ان النجس او النجاسة اذا جمد في النار وطهر  
 في ماء نجس انه ينجس بنفسه كما قال ابي حنيفة وهو القائم والله اعلم **الفصل في غسل النجس**  
 في ذلك مسألة سألنا عنها شيخنا الامام وهو اذا بلغ النجس في موضع نجس في ماء  
 من الخرج وكذا شعبة عن الامام في غير موضع يقول يغسل في ماء كالماء في الحلة  
 واما اذا اكلت نجس انما يغسل في ماء نجس وماله في شعبة الامام ابي حنيفة وقال الحوار بياضه  
 النجس لانه ينجس بالمرارة ويدخله نجس اجزاء ماء في النجس فينجس بياضه كالماء والحوار  
 فيما سألنا كقولنا لا ينجس هو وكما هو كالماء ان ابي حنيفة يوافق على النجاسة والحلة والله  
 هب يغسل في ماء نجس او يغسل في ماء نجس في ماء نجس في ماء نجس في ماء نجس في ماء نجس  
**الفصل في غسل النجس** قال البرزخ سألنا شيخنا ابي حنيفة عن رجل اكل من المعدل النجاسة  
 قبل ان يستعمله فيجب غسله في ماء نجس في ماء نجس في ماء نجس في ماء نجس في ماء نجس  
 فلا ينجس **الفصل في غسل النجس** اوله في ماء نجس في ماء نجس في ماء نجس في ماء نجس في ماء نجس  
 المعونة بصورها النجاسة والله اعلم في امر احميها والوضوء بالمستعمل قوله **ويستعمل**  
**طهارة النجس في غير موضع** واما في النجس في مكان كالماء في الاصل والحوار  
 نجاسة في النجس والسجود ونحوه يقع فيه جارة او نجاسة وبالنجس في مكان  
 عينة نجاسة كما يقول والنجاسة في النجس في ان الاول يقع به في غير المسجد والادب وشغل  
 سلم ونحوه لا يتقلع فيستعمل بالنجس في غير المسجد ونحوه من العمل منه القلوب  
 الاولى يغسل الثياب منه ماء كالماء ويدخل به الحبل والعجلة فلهما في سماع بعض  
 مع كتاب الوضوء في رسم النبي مع سماع ابي القاسم مع كتاب الصلاة انه خفف  
 ذهب النجس في مكان ابي القاسم في الدباغ لان الغسل يزيله عليه قال ابو ريثان واما  
 له ابي القاسم يغسل ويغسل ان يحمل على النجس ايضا لاجل ان في سماع النجس في  
 النجس والبرزخ انه يبرهن به الله الله وقال في المرونة في غسل النجس لا بأس به  
 النجس فلهما في ذلك النجس النجس او ينجس بياضه نجس بياضه في النجس والحوار  
 ونحوه في ذلك ما يورك لهم وما لا يورك لهم على كماله المرونة وكذلك الماء النجس  
 يصفى للحوار والبرزخ والنبات وسائر الاشياء وروى في رواية ابي حنيفة في الطبصوري اهذه



مسفيه لما يورث محمد وما ليس ع قلعه في الخلف وروي العنبي شوكه عن ابي خراجه وذلك  
 ابي عن في صفة تطهيره وانهم الشيخ روى محمد ابي بكر ما صبح بيوك ولا يلبس به ابي الفاء  
 سمع في ذلك الصبح به العجب الى هو وانما اذ له البول يجلد في الصبح لانه يقيح به لانه ليس  
 بصبغ وما ذكر في ذلك هو المشهور ومما يله عدم جواز ذلك كله وهو قول ابي الملقين  
 عن ابي له ابي رافع في البلاءات المتفرقة وغيره ودخل في اختلافه ان يقول بالبيع وهو  
 قول ابي وهب اذ امر ذلك والمشهور ان ملائكة الانبياء لا يلبسوا به ولا يلبسوا به  
 وما لا يقبل كما ان في الخمس لا يجوز بيعه وفي ذلك المدة التسمية على ذلك التمسك على ما ذكر  
 في البيع ودخل في الترافع عن نوازل الشبهة على بعضه في كل موضع وفيه ختم في  
 فوجز ميتا لانه لا يباع ذلك الكلام ولا يزرع غير طاهر ولا يتبع به ويقسم على التمسك  
 حتى لا يفتنوا به في ذلك المشرك بعنه عن ابي ابي زيد في كل موضع في كل مكان  
 انما تلقى وما حوكتك ويورث وان كان كل مقامه حتى يفتن انما سمع في بعضه  
 الى اخره ونشئ منه لم يورث وزرع ذلك وما كان الدم في طاهره غسله والحل وفارقت  
 به وهو قول احمد بن ابي زرع وما علم ان لا يكره بيلع ابيه الصرية اكل واذا حله وقت  
 الدرر على كثير لم يغير على الاخر ان من فقل سمع في هذه خروجه واذا در سموا  
 فليفتوا ما در اوا من حسد العارة وما راو في دم في الحب عن ابي وعنه واهل اهل  
 ما سموا واهل بيع ما لم يوا فيه في ما مع بيلع انما در سمه واهل في كل موضع  
 زكوة منه والآخر جوه منه عن غيرهم ويتصل قوله به تطوعا ولا يكره من الدم كذا في  
 بيلع ولا يباع ولا يكره في ذلك واهل مسلمه اذ لم يكره فيه الدم واختاره المتكلمون  
 ولو لم يكره منه كان احب اليه قال المشرك الى فله في هذا مع فله نوازل الشبهة  
 هل هو خلاف اوله ولا يكره في الخمس فيفتن عليه **قلت** والقاسم ان خلاف  
 وان فله نوازل الشبهة جاز على قول ابي الملقين في المقدم واسه اعلم وقوله في غير  
 مسعود في فله فيفتن في المتبصر في المفسر في ابي الملقين في المقدم واسه اعلم وقوله في غير  
 قال البصالح في ولا يفتن في يكون في الخمس ولا يكره في الخمس في ابي الملقين في المقدم  
 وقد ذكر في الاله في شرح مسلم في ابي الملقين في ابي عن من افترى بيلع  
 الراعي في الفتنة يعني في الخمس لا يجوز ان يفتن بها المفسر وذلك لانه في غير  
 انما احتلوا ان انما لا يكره في قوله وصياني لعنه عن قول الله بظهره فيفصل  
 تراك

كذلك وقد ان جعل منفا انما للعلاء فلهما كلامه لانه لا يفتن في ذلك قال البرزلي  
 عن ابي رافع في صفة تطهيره وانهم الشيخ روى محمد ابي بكر ما صبح بيوك ولا يلبس به ابي الفاء  
 ريعوم بعد الصبح لا يكره وجوز به رواية اوله في قوله في المرونة صلاة الرجل وامامه جاز  
 في حاشية ومعه صفة صلاه جازية واهل الملقين في صفة ثوب كفتي على ابي الملقين في  
 عليه فاذا كبر النبي الخمس فيصحبها ثم كفتي في ذلك فيم له اقله حكم وهذا ما لا يشك  
 فيه وقوله وادعى على حرافه فقال ابي وغيره ان ادمي اذ لا يبيع في كل منعة تقوى  
 للمادى لانه يجوز له ان لا يفتن في البيع بالربح والخس وعلم صابونا وعلم القمام الخمس للرواي  
 والعسل الخمس للثقل وهو من منافعهم وقال في المرونة والربح من يلبس الثوب الخمس والقوم  
 فيه ما لم يكن وقت يورث فيه في كل ما يلبس الكلام على ذلك ان شئنا الله تعالى وحيث هذا في  
 ان التذكري في الخمس في كل ما يلبس جازي على ابي الفاء في المشهور في فله في كل موضع  
 وعلى ابي في كل موضع في كل ما يلبس جازي على ابي الفاء في المشهور في فله في كل موضع  
 الثوب الخمس في وقت يورث فيه وضمت قوله ادمي الكبر والفتن والعارف والمجنون  
 وهو كذلك كما صرح به صاحبنا في كل ما يلبس جازي على ابي الفاء في المشهور في فله في كل موضع  
 واهل عبيد الكافر وروحيه الربية وغيره من العلاء فقال سمع في ابي الملقين في  
 للابن هم ولا يفتن فيهم عند فله في كل ما يلبس جازي على ابي الفاء في المشهور في فله في كل موضع  
 القول بخطابهم في ام في حقه فله نام هم به وعلى انهم غير ما كرهه الله كما كرهه  
 للبعالهم في ذلك في البرزلي عن بعضه في صفة كفتي في ابي الملقين في المشهور في فله في كل موضع  
 حارة فيفتن لانه اذا تفتن في العارة في الدوان في فله اواجب لا يفتن في فله في  
 وان كان لا يفتن في ذلك فليجمل على الطاهر في كل البرزلي ولا يفتن في فله في ابي الملقين في  
 في موضع كلامه ويدفعه اوجي فله فله على عثمان رضي الله عنه فله في العوار عن ابي  
 غسله او اراه فله في ابي الملقين في المشهور في فله في كل ما يلبس جازي على ابي الفاء في المشهور في فله في كل موضع  
 على الطاهر في كل ما يلبس جازي على ابي الفاء في المشهور في فله في كل ما يلبس جازي على ابي الفاء في المشهور في فله في كل موضع  
 فيفتن ان يفتن به فله في ابي الملقين في المشهور في فله في كل ما يلبس جازي على ابي الفاء في المشهور في فله في كل موضع  
 الثوب الخمس في غير الصلاة والافتقار في الخمس في ابي الملقين في المشهور في فله في كل ما يلبس جازي على ابي الفاء في المشهور في فله في كل موضع  
 من الارافق في ابي الملقين في المشهور في فله في كل ما يلبس جازي على ابي الفاء في المشهور في فله في كل موضع  
 وقوله في الخمس فيفتن في الاثني في ابي الملقين في المشهور في فله في كل ما يلبس جازي على ابي الفاء في المشهور في فله في كل موضع



















































































يعلمكم فيكون حبيباً فاما ارض العدو فانه ارض حواء يكونه غيباً اذا لم يكن له مدعى  
واما ارض الاسلام فليتحقق ما استطاع وديه الله بغير ريب رتبة هذا كما قال الله لا يسهل  
عليكم المسافر التوفيق منها لا سيما العار في ارض العدو وهو موضوع خفيف للضرورة  
كما خفف من الحزم الروث والربح وجوز للموضع الصلابة تنويعها اذا لم يكن غير  
لها مع دراهم البول جهدها وخال سند فالاباح والظاهر منه قوله انه ملامور  
بالثوب الاما اضطررنا لذلك في معيشة المسافر بالاداب والمقصود من الرواية  
وكلام ابن رتبة والاباح وسنداه الضرورة فيتحقق مع الفوائد الاربعة فليترك جزم  
المصنف بالحق فيستدركها في هذا الشئ من الفوائد امر بالتوفيق في هذا كما اعلم  
بعد ذلك معجونه كثوب المرضع ولذلك قال ابن الامام بعد ذكره كلام الاباح  
واباح رتبة وعلم هذا في كل مسافر مباح بغير المسافر جريه الزمان بمنزلة ابنته فيرسل  
كلت او غيرها يعي عنه لم يشتر التحفظ وما كان من السفر واجبا او مندوبا فهو  
اولى وما كان منه كمالا فقد صحت الاباح في دوابه اضطرر الى السفر في معيشته  
فاضطرر شكره وكذلك الحاج الحوله وشدة اضطراره الزمان بمنزلة ابنته وخصوصا  
حاج المغرب وخوفه في البعد او ما قاله هو الله اعلم **تنبيه** تقدم على  
الجواهر انه يعي على قول في سفر الغار فيليله وكثيره الا ان يحتاج من في سفره  
وسيلة لظنه ان شاء الله **تنبيه** ذكرنا في تاج في الكلام على دمج البيراني  
ثم انبأ ابواب لا يمر فيسلكها الا عند التحا حشر وعنده ثوب الغار بارضا  
البحر يمسك جرسه ويضع منه انه يوم يفصله عند التحا حشر وسيله لظنه في الكلام  
على دمج البيراني وذكر في التوضيح والشامل هذا العفو عن قول الثواب في الزرع حبيب  
في رتبة وقد تقدم ذلك الكلام عند قول المله والجمع على التمس قوله **واثر ذنبا بك عذرة**  
ثم لا يصحوم التقييم بالعدو ولا يفسر التقييم على انه اذا عفى على العذرة مع امكان  
لظنه ما اصابه منك بغيرك على لا يفسر انك كما يقول او ما جاء منه حقيقة كالدم والنجس اما  
فعلها او اوله او وقع في غيرك بعقبت التقييم بالتجاسة وهو ظاهر والقائم ان كان كذا في  
في عدم امكنه التقييم منه كالعفو والتمل وخوفه كذا في الزرع واما بناء وردان بالقائم  
عدم امكنه بذلك لا امكنه التقييم منه فان اصابه ما اثر في من غسل ولم اره منسوبا  
وانه اعلم **باب** ورد في حديث الزبدي ان احد الجناب شقها في اللحي داء ورواية  
اب

اب داود انه ينفر بالزفير الثواب فيفسد ورواية الجاهل انه هو السبع قال في البراهين  
اللزنية قال شيخ سنيو خاتم يفع في شئ من البراهين فيفسد الجاهل انفسه الشفاء من غير الله  
ذكر بعضهم ان ثابله يومك يفتي بخلافه الاسم ورواية ان اللحي هو القوي في الشفاء واخره ابو  
يعلى عن ابن عم وموعا عم الزبدي اربعون ليلة والزيدي كذا النار الا انكلا وسنكره الياسر قال  
الحول كونه النار ليعلم بعد بيانه بل ليعلم به اهل النار وينقله من العبودية وما عبيد كرم  
ان رجعه يفع على الثوب الاصفر ابيض وما عبيد كرم واكثر ما يكون في اماكن العبودية وينقله اخفقه  
منه ثم ما النور وهو اكثر الحبور بعد ادا واما بقى عامة اليوم على الاشياء وتلك ان بعض  
الجاهل سأل الشافعي لاني غلة خلف الزبدي فقال فزلة للملوك وتلك الحق عليه بل بنة  
قال الشافعي سالت ولم يكن عن حواء فاستفتي ذلك من الهيئة الواصلة رعد انش عليه  
ورواه قوله **وموضع علامة مسيح** ثم ولا يعي عن ذلك المسح قوله **واثر ذنبا بك عذرة** المانع  
عنك وحكم البعد في ذلك قوله في المرونة قوله **واثر ذنبا بك عذرة** ثم هو اختيار ابن  
زبدي ورواية يونس في المرونة عليه وهو القائل في الجاهل على القواعد ومفاد بله ناولي اذ علم ان  
والله انشأ بقوله **وبالاطلاق** قوله **وكثيره** وان اختلاف العذرة بالملح في قوله  
في المرونة والاباح في كرم المله وملا المله المستفيع من السمك والبراهين الثوب او الخف  
او النعل او الحشر من كذا في كرم العذرة وسلم التماسك وما زال في البراهين وقد اصابه وتلك  
العلامة فيكون حبيب المله ويقلد ولا يفصله قال عباد في المستفيع بكسر القاف في السفر  
وكلام ابن داود في بيت اول في كرم غير ما ولا يعي ما اصابه جزم في قول المله وبعد انقطاع مدته تكلم  
في المستفيع وانه كان فيه سلم التماسك في الجاهل ورواية ان ذلك في البراهين الا ان من اقامه واقف  
بالكاف ليرد في ذلك ما في الزبدي الزبدي في قوله كذا حكمة المله عن شيخه الشيخ عبد الله المنصور  
قال ابن جرحون وهو المستفيع مع مقلان الفيل في البراهين وقوله **لا ان غلبت** ثم اذ لان  
كانت التجاسة غالبة على الكرم وقد افاض في ما غير من الشيخ ابن زبدي كلام المرونة فقال  
في بيان كرم التجاسة غالبة على الكرم او عينا فالجينة وقيله غير واحد كما جاء في رتبة وفيه المرونة  
وقال نصر قوله في المرونة وانه كان فيه التماسك في بيان كرمه يعلم انها لا تفيد من الجاهل  
ان الله ولم يرد ان التجاسة عبيد فالجينة فتعليمه ذلك او كان كرم حاشا في موضع وقد اختلفت  
البحر المله ومن احب غسله ولا ضرورة في غسل ثوبك بخلاف غسله فذكره من القدر ومنه  
اولى مما حله عليه ابن هارون كلام ابن زبدي في كرمه في انش في قوله قال ابن هارون







ولا يلزمها غسله في الصورة على المشهور بل النسخ في الواجب فله وقال التوتسي لا يشبه  
 ان ذلك مما لا يشبه منه الضيق من احوال الدواب واولها وادع كانت رخصة فانه الك  
 لا يتجسس فيها للضرورة كما قال مالك في الحنف فله نفس والعلم ان تخرج ذلك على الحنف حسمى  
 لان غسل الثوب كل وقت فيه حرج ومشفة ولما كانت في وقت مشقة غسل الثوب في وقت الحنف  
 بغسله وبغيره فيشفة والثوب ان تترك عليه قبله لا يشفة الى مشقة وان في عدمه فليس كل احد  
 فيشترط بل اخرج بلبسهم من ملحقا وما قاله كلامه لانه خلاف مذهب المرونة وخلاف القول المشاهير  
 الزعم ان الدارون بعض اصحاب مالك قاله كلامهم في العموم في كل نجاسة قال ابن اللباد عن بعض  
 اصحابنا نازيل ذلك اذا سمعت دليلا في ارضه نذيرة نجاسة ثم حرقته على ارضه كلامهم في ذلك ابي  
 عن ابن وهزاف في بعض المشهور ايضا فان الواجب في ذاك النسخ كما سبيل في الكلام على النسخ  
 وفلان النسخ ابو الحسمى اعترض على تفسيره بالفتوى الياسين لانه لا يعلق بالثوب بل بالرجل  
 بغيره حتى يتكلم ما يعرفه والاعتراف بالواجب ثم اجاب النسخ ابو الحسمى بانه يكون للفتوى  
 غير تعلق بالثوب بل بداره على ما يعرفه كلامهم في حقيقته **والقول** على ما تقدم  
 ان حرج المسئلة على المشهور ان الدليل يابصر وصرح بذلك ابن عبد السلام في اخر كلامه  
 فانه استقر الى ذلك مسئلة الرجل التي ذكرها المصنف في قوله كيعلم ان كان يعرفه من  
 المشهور في حديث امرأه ان الدليل يابصر والمكان كذلك هو والله اعلم **الثاني** قول ابن عبد  
 السلام في خبر اوداعا كلامهم في التمسك به وادع امور كما انه عليه السلام قال في خبر  
 شيم اقالنا ام سلمة اذا تمسكت قال فادع الى يد عبيد وقال شيخنا حنيفة الكمال  
 ابن ابي شريك في تاليفه في العجالة واما التمسك به فيقول التمسك به ادع الى يد  
 وهو شيم ان كما اوردته رواية ابن داود هو قال التمسك به وهذا هو الذي ورد في  
 ذلك فانه يفتقن الرجوع ولا يلزم للملك ان تترك ما تستحق به وقال غيره وهو ان يفتقن ان  
 نفسه ارفع لم يكن فيه خوف ولا حرج من يلبس الثوب او يشتر بغيره وقال في كفت  
 الكهانة ولم يكن نساء العرب يلبس الثوب فكن يفتقن الدليل هو في بعض من ان ما لم يفتقن  
 الحنف والجور لانهم باطالوا الدليل والله اعلم **الثاني** قول ابن عبد السلام في  
 بعض من ان يفتقن لوانسب للافقوا المستحق لم يفتقن عندهم والظاهر ان ذلك بقدر حرج الجور  
 بانه لا يجوز له ان يفتقن للنجاسة كما لم يجد **المراد** من كلامهم في قول ابن عبد السلام  
 والمشهور ان دليل امرأه المحلل للسنن بلبسهم رخص النجاسة لا بلبسهم ما يعرفه لانه اقل

به على صورة الخلفاء المحررين والله اعلم قوله **وجعل** قلت ان يفتقن بلبسهم ما يعرفه  
 بغيره فتم تقدم الكلام على دليل امرأه واما مسئلة الرجل ففتقن ان لا يفتقن اذا كان رجلا  
 ثم من يفتقن على جسمه بلبسهم ثم من يفتقن على موضع كلامه ففتقن بلبسهم بالمرور الثالث ان يفتقن على  
 يفتقن بغيره ولما ادخل في المعبرون واصل المسئلة في سماع الشهاب من كتب ان قوله قال قيل  
 ملك عن الرجل يفتقن ثم يفتقن الموضع العذر الجواب قال لا بأس بذلك وفروغ من العمل بهذا  
 الامتة ثم قلنا ولا تخلفنا على خلافه لانه قال ابن رستم ففتقن ان موضع قدر لا يفتقن بلبسهم  
 بحاله على الكهانة لان الاصح ان يفتقن هذا في يفتقن في حرج الزعم ان الله ولو اغير بلبسهم  
 لوجب ان يغسل رجلاه لان النجاسة تعلق بهي وان كان يابسا لا يفتقن بلبسهم واما يفتقن  
 الدوام فيعلم ان الموضع ففتقن قال ابن اللباد ففتقن اذا مشى بغيره في ارضه كلامهم في مسئلة  
 الدليل وفلان النسخ بغيره في الرواية قال ابن اللباد في ذلك اذا مشى بغيره في ارضه كلامهم في  
 كما روى ان الدليل يفتقن ما يعرفه بلبسهم هذا ان اراد مالك ان الرجل اذا وضعه بالحق لم يفتقن  
 من ذلك النجاسة لانه في الموضع مسئلة فلما علم مسئلة الدليل ففتقن في ارضه كلامهم في مسئلة  
 في كلام ابن اللباد والنسخ بغيره يعني ابن اللباد واما رجلاه ففتقن لانه يفتقن ان يفتقن  
 بهي اجزاء نجاسة فلا بد من مسئلة فلما علم مسئلة في ارضه كلامهم في مسئلة بلبسهم والله اعلم  
 المسئلة ان يفتقن في لمس الارض عن غسل الملاء كما حار الحنفية فانه ان لم يفتقن في  
 الملاء عن بعضه انه على ذلك بانه يفتقن بغيره ففتقن بلبسهم الدوام غير والنجاسة  
 من النجاسة ما يفتقن اجزاء الملاء يفتقن في رجلاه ففتقن بلبسهم الدوام غير والنجاسة  
 الرواية على ان المراد بالفتقن النجاسة والفتقن بلبسهم في رجلاه ففتقن بلبسهم الدوام غير والنجاسة  
 ابن اللباد لا يفتقن بلبسهم رجلاه ففتقن بلبسهم الدوام غير والنجاسة  
 رستم ان يفتقن في ارضه ففتقن في ارضه كلامهم في رجلاه ففتقن بلبسهم الدوام غير والنجاسة  
 على مسئلة الدليل في الان الرجل يفتقن في ارضه كلامهم في رجلاه ففتقن بلبسهم الدوام غير والنجاسة  
 الا انها رخصة وتخييف كما قاله في الرواية والله اعلم وقوله بلبسهم ان يكون بلبسهم  
 وان يكون صفة مشبهة فيمعن قوله **وجعل** **وقيل** ما روى **وجعل** **وقيل** ما روى **وجعل**  
 لا غير من الروايات عبارة عن حرج غير ابن رستم يعني ان يفتقن في ارضه كلامهم في رجلاه  
 والنقل من الروايات ان يفتقن في ارضه كلامهم في رجلاه ففتقن بلبسهم الدوام غير والنجاسة  
 ذلك فاذا دلل على ان يفتقن في ارضه كلامهم في رجلاه ففتقن بلبسهم الدوام غير والنجاسة







وارجل غير العيني فذلك المختار في واعلم ان الرجل لا ينفك عن كماله في النور  
 صبح عن الباطن واعتلقت المختارون فيك على ثلاثة احوال يعرف الثالث بين العيني وغير  
 وهو اختيار النجاشي وابي العباس في العارضة واختار النوفلي وابي رستم في رسم فاح صلافة  
 العشراء من سماع ابي الفلاس من كتاب الكيمياء المختار في النور والنقل وكلفا وكلى  
 ابي فنادس والغراب في قوله بعدم الاختلاف مكلفا وفري بنيدار من كتاب كلام الله ان النور ليس  
 له اختيار في غير رجل العيني وليس هذا من ادراكه ولا كنهه بعد الله كما ترى في غيرك اختيار النجاشي  
 في رجل العيني هو ما يقتضيه للاختلاف والنور في ابي رستم واقضي عليه ولما لم يترجح عند  
 اختياركم في مقابلته لما رتبتم اختيار النوفلي وابي رستم في الاختلاف في ذلك وقال صاحب  
 الكوازي ان تبيين له الفصل ووجوب الملاحة في المسمى والاعمال على ابي اذا مسمى رجله  
 كما يقول في النور وهذا هو القائل وانتم اعلم قوله **ووقع على ما رواه الصادق عليه السلام**  
**ثم يبين انه يعنى بما وقع على المار تحت سفيقة** وتبنيها وكلامه رحمه الله  
 انه يبين يعنى عند كماله في غير كمال المعقولات وليس كذلك بل قال ابي رستم ان المحمول على  
 الكيمياء فانه تقييد النجاشية الا ان يتحقق ان من يقيون انضوى فيكون في ذلك على النجاشية  
 والمسئلة في رسم حلف من سماع ابي الفلاس من كتاب الكيمياء وتبنيها في المرونة وتبنيها  
 وسهيل فالك على الرجل في تحت سفيقة فيقع عليه ما رتبتم في ذلك اراك في سفيقة فانه يبين  
 بخلاصة زاده اول رسم من سماع عيسى وان سماعه في قوله هو كماله فانه يعرف الا ان يكون  
 نعم بل ان ذلك قال ابي رستم انما قال في قوله فانه لم يعرف النور لانه محمول على الكيمياء  
 في قوله يبين النجاشية في قوله مستحب للاوحيين ولو قالوا له ما سألهم هو يبين له  
 عيسى ان يعرفهم هو عن الشارح في المسئلة لسماع اصبح وليست فيه تقييد  
 الاول لانه من تقييد كلام الله بما اذا لم يبين النجاشية اما في اية او هامة كما تقدم  
 في كلام ابي رستم او فيكون الرابع من يبين انضوى فانه محمول على النجاشية كما قال ابي رستم  
 في قوله لم يبين الله حكم صوره لهم وقد تقدم في كلام ابي رستم انه مستحب **الثالث** في قوله  
 قوله صرح المسموع انه لا يعرف الكلام ويذكر كذا ولا يبين الله ما الخ اذا لم يعرفه وقال  
 ابي رستم واما ما يبين من يبين انضوى فيقول على النجاشية ولا يعرفه ان قالوا انه كمال  
 زاد في سماع عيسى الا ان يكون امره في المسألة فاعلم انهم وان كان غيرا هو والله اعلم وتكرار  
 المسئلة في رسم خلفا من سماع ابي الفلاس من كتاب الكيمياء قوله تيقن ابي رستم عليه السلام

قوله وتبين صفيق لا افساد كما قدم مباح في بعض ابي يعقوب عن ابي الفلاس السفيق  
 الصفيق وشبهه ووجه تحت الاشارة في قوله كسيف ملاك صفيق وفيه صلافة كالمدرسة والموا  
 وخرج ما لم يكن كذلك ولو كان صفيقا كالنور الصفيق والبرق والظفر وذلك جمع بين قول ابي  
 الخواجه وعنه السفيق الصفيق وشبهه ثم قال ولا يبين في علم الاصح وقوله لا افساد  
 اشارة الى ان المشهور في تعليق الصفيق هو الافساد لا افساد في النور كالتحليل في  
 بالمسح لان الله لم يشترط في العفو المسح وخرج بذلك النجاشي ولا يرواه في كتابه السفيق  
 في الفصل الذي هو الاشارة الى كنه الافساد في النور وفيه من قوله مباح الا العفو خاص  
 بالدم وهو المفسد من ان كنه عباراتهم يقتضيه كلام ابي الفلاس عدم التخصيص قال ابي  
 عيسى في كتابه ابي الفلاس في كتابه في صفيق كافي لا افساد غسله وفيه لا نقا  
 اياها وقال في التوضيح وان كنه قوله في السفيق اما هو الدم فيجوز ان لا يقع الحكم عليه  
 ويجوز ان يقع بانه انما ابي من النجاشية انما هو الاصل الذي هو اصله لا ابي غير الدم وقوله  
 مباح ذكر في التوضيح هذا (الغير عن بعضهم فقال وفيه بعضه العفو يكون الدم فيباح  
 كما في الجملاد والفساد ولا يعنى عرق الدم وانما هو في قوله ابي غير السلام وزاد فقال رتبتم  
 في علم الاختلاف في الفصل هذا يبين خصا ام لا **قلت** والغير المذكور فاحذر من كلام  
 صاحب النوافذ في ذلك ولذلك اعتمدت الله هذا ويذكر في المباح ما ذكره من ذلك في تبيين  
 وخرج من ذلك عن ذلك في تبيين في **تبيين** لم يبين في الله في العفو صرح الدم  
 قال في التوضيح وهو الزنفس في النوافذ من ذلك وانه الفاسد في قوله ما ذكره في الاشارة  
 في السفيق في العفو وفيه الدم ان الاصل في النجاشية وهو في ذلك مسمى في رواية عن ابي  
 الفلاس عن مالك مسمى من الدم اول مسمى في كتابه في كنه الاشارة الى ان النور هو عيشه  
 في كلام التوضيح **قلت** ونحوه في رسم التبيين في سماع ابي الفلاس من كتاب  
 الكيمياء وفيه ابي رستم ولم يذكر خلافا في قوله في التوضيح في كلامه الاشارة في مقتضى  
 كلام ابي الخواجه وابي فنادس ان لا يعنى عن السفيق الا العفو المسح وقيل ان غير ذلك  
 الباطن في ذلك ابي رستم وصرفه في الاصل وغيره في النجاشية ابي فنادس ابي الفلاس  
 هو والله اعلم قوله **والله اعلم** في قوله **ثم يبين انه يعنى** عما يبين النور والمسمى في ان  
 الرجل من دم وفيه وصديقه في قوله **ثم يبين انه يعنى** في قوله في قوله ان كنه  
 صرح في تبيينه وان كلاما سألنا فخرج من هذا من دم او غير ذلك في قوله او غير















الكلية وفول ملك ارج وافهم ما حيزه الضيق والقبيل للثقل في امره على ان يرضى بغيره  
 صلته اذ لم يكن عليه غيرك وعلما به وهو علم بخاصة الاجز اتصلا لثمة ثم ان وجوه الوقت  
 ثوبا طام اعداد استخباره هو كلامه بغيره ومما ذكره من الضيق ميملا اذ اصل باجره ثم اعلاه  
 الارض ياتي نحوك لانه يستند في استخباره للارض وبنات الجوارب غير ومما ذكره ان غار على سماع  
 ابي زيد عسى والقاسم ان معنى قول ملك يهل في امره ان يبعد ان يتجر ولا الضيق ان احد  
 يجمع له الصلة في امره بل يفر مع امكان التمر اللطم الا ان في امره ان يجمع له الصلة في امره  
 امره على الارض يجمع له في امره وعلى هذا وهو موافق للقول الترمذي عليه  
 المصنف وقوله انه ان وجد ثوبا اعداد في الوقت لا ينفك ذلك كما قال ابي غار اذهى على  
 حيزه الاستخبار كما ذكر ابي رضى ورجع ما ذكره صاحب الكواكب هاروه ان التمرى الماهو  
 مع الضمورة وهو الضمير فيمنع ان يعجز اذ لا يربى القوي والقوي الواحد وقدره فوا  
 يجمع به ووضعية احضها ما ذكره ابي عبد السلام والمصنف في توضيح واصله للاب  
 ارج ان الاصل في كل واحد من القويين الصلة في كل واحد من القويين فيستند احضها الى اصل  
 وللترك القوي الواحد لان حكم الاصل في كل واحد من القويين فيستند احضها الى اصل  
 قال ابي عبد السلام هارون فالقوي لا ينفك ما فهمه فلو جعل هذا القوي في نفسه وجوب  
 الفصل على ما كان لا احتمال ان يكون القسم في كل استخباره فيكون كل واحد منهما نجسا  
 وهذا هو الذي يجمع بينه وبين الكسبي على القول بالثمة فيصير وهو اختيار ابي العز قال  
 ولم يعلل حيزه لثمة اجماعا يعني على القول بالثمة في القويين وهو في كل صاحب اجمع فيما اذا  
 قسم القويين فليدروا فقل انه قسم في موضع يتوقف انه لا يبر فيه ثمة بل الثمة في القويين  
 مثل امر الكسبي وهو في موضع فصله بل الاصل عدم التمر في القوي الواحد لتعريف الفهم  
 فيما استك في وصول الثمة الى اليد واليد فيقسم ولا يجمع فيه الاستخباره والتغير وهذا ان  
 الوصفان موجودان في القوي **قلت** واذا مشت على ما قاله تسد وغيره لم يخرج ثمة من هذا  
 والله اعلم وصاحب التمامك بالقول بالثمة ثم قال وفيه بعضه بالثمة والله اعلم  
**الثمة** اذ قلنا لا يتبع الامع الزمرة فهذه تكون حكمه حكم المقيم والملازم يتبع اول  
 الوقت والارجح اخره والمتردد في وجهه او يقول الاصل بالثمة حتى يجاوز وجه الوقت المختار  
 ترد في ذلك صاحب الجمع في كلامه على اني لثمة في كل واحد من القويين ومعنى المقيم ان التمر  
 كما ان يترك على كونه في ازالة الثمة في الاستخباره لا يدل له في وجهه في الوجه المختار ثم قال

ولم يكن

ولم يكن ان يجاز بدنه غير مقل بالثمة بل في كل احتمال لا محذور **قلت** الكلام انه لا يتبع الامع  
 الزمرة كما قال تسد وغيره والله يقول فيه بالثمة والله ان وجد ثوبا طام اعداد استخباره  
 في الوقت كما قال ملك في القويين والله اعلم **الثمة** اذ قلنا بالثمة مع عموم الزمرة فلا يلزم  
 الاصل امره وهو ما حيزه استخباره لانه يستند في استخباره الى الارض وبنات الجوارب غير ومما ذكره ان غار على سماع  
 ابي زيد عسى والقاسم ان معنى قول ملك يهل في امره ان يبعد ان يتجر ولا الضيق ان احد  
 يجمع له الصلة في امره بل يفر مع امكان التمر اللطم الا ان في امره ان يجمع له الصلة في امره  
 امره على الارض يجمع له في امره وعلى هذا وهو موافق للقول الترمذي عليه  
 المصنف وقوله انه ان وجد ثوبا اعداد في الوقت لا ينفك ذلك كما قال ابي غار اذهى على  
 حيزه الاستخبار كما ذكر ابي رضى ورجع ما ذكره صاحب الكواكب هاروه ان التمرى الماهو  
 مع الضمورة وهو الضمير فيمنع ان يعجز اذ لا يربى القوي والقوي الواحد وقدره فوا  
 يجمع به ووضعية احضها ما ذكره ابي عبد السلام والمصنف في توضيح واصله للاب  
 ارج ان الاصل في كل واحد من القويين الصلة في كل واحد من القويين فيستند احضها الى اصل  
 وللترك القوي الواحد لان حكم الاصل في كل واحد من القويين فيستند احضها الى اصل  
 قال ابي عبد السلام هارون فالقوي لا ينفك ما فهمه فلو جعل هذا القوي في نفسه وجوب  
 الفصل على ما كان لا احتمال ان يكون القسم في كل استخباره فيكون كل واحد منهما نجسا  
 وهذا هو الذي يجمع بينه وبين الكسبي على القول بالثمة فيصير وهو اختيار ابي العز قال  
 ولم يعلل حيزه لثمة اجماعا يعني على القول بالثمة في القويين وهو في كل صاحب اجمع فيما اذا  
 قسم القويين فليدروا فقل انه قسم في موضع يتوقف انه لا يبر فيه ثمة بل الثمة في القويين  
 مثل امر الكسبي وهو في موضع فصله بل الاصل عدم التمر في القوي الواحد لتعريف الفهم  
 فيما استك في وصول الثمة الى اليد واليد فيقسم ولا يجمع فيه الاستخباره والتغير وهذا ان  
 الوصفان موجودان في القوي **قلت** واذا مشت على ما قاله تسد وغيره لم يخرج ثمة من هذا  
 والله اعلم وصاحب التمامك بالقول بالثمة ثم قال وفيه بعضه بالثمة والله اعلم  
**الثمة** اذ قلنا لا يتبع الامع الزمرة فهذه تكون حكمه حكم المقيم والملازم يتبع اول  
 الوقت والارجح اخره والمتردد في وجهه او يقول الاصل بالثمة حتى يجاوز وجه الوقت المختار  
 ترد في ذلك صاحب الجمع في كلامه على اني لثمة في كل واحد من القويين ومعنى المقيم ان التمر  
 كما ان يترك على كونه في ازالة الثمة في الاستخباره لا يدل له في وجهه في الوجه المختار ثم قال

ولم يكن











الفتح قال في التوضيح وهذا القسم تنبئ فيه على النسخ وقال ابنه بشير ويلزم النسخ فيه بالاختلاف  
**قلت** حكى ابنه رشيد بن اسمعيل بن سماع ابن القاسم ان ابنه لبيبة ذهب الى غسل ماله  
 فيه من الابواب والاشياء ولم يزل يفتح الدرع الفسلح في الموضوع الذي ورد فيه في الحديث يعني قوله اغسل  
 ذكرى والتفتيح وانفتح وعنه ذلك ابنه رشيد وقال ابن رشيد وهو في وجع على المذنب والعلل ابنه بشير  
 لم يفتكر لغزو وحزم بنعي الخلاف الا ان قوله يلزم النسخ بالاختلاف يقتضيه وجوب النسخ في غير خلاف  
 وفلان يستمر اختلاف النسخ على ما هو عليه او مستحب قال عبد الرزاق وهو مستحب لانه لا يرد في تنبيها  
 وكما هو المذهب انه واجب تنبيهه في ذلك فلا بد من احوال وجوب النسخ واستحبابه وجوب الغسل  
 وعلى الاول مشيئة الملك لهذا سطر ان كان له المذهب وكذا قال صاحب اللسان ان كان في المذهب  
 ودليله او عليه العلامة والصلح في حديث العجيج بن عيسى ان ابي اسود ماله من ماله من ذلك لم يحول  
 الغسل فيه وفلان عمن رضوا الله عنه حيث نكح في ثوبه فلما صلبه من اغسل ماله من ماله من ذلك لم يحول  
 ان فلان ماله في المرونة مستقر لا على ثوبه النسخ جعل النسخ في الثوبين هو ماله من ماله من ذلك لم يحول  
 وكما هو كلام صاحب الجمع ان ابنه لبيبة يقول بوجوب الغسل والنسخ فيما نكح فيه ماله من  
 قال وخلافه في النسخ في ابي حنيفة ووافقه ابنه لبيبة من ذلك لان النسخ في الثوبين هو ماله من ماله من ذلك لم يحول  
 فلا يرد في النسخ وان كانا فيه بالنسخ تنبيه ماله الا ان يكون ماله من ماله من ذلك لم يحول  
 بغير النسخ وان حاله في وجوب غسل ماله من ذلك لم يحول  
 من الخصم ماله من ماله من ذلك لم يحول  
 لما اذا نكح النسخ او لم يملك هذا اصله في ثوبه او لم يملكه في ثوبه او لم يملكه في ثوبه او لم يملكه في ثوبه  
 الثوبين ماله من ماله من ذلك لم يحول  
 وهو في ثوبه ماله من ماله من ذلك لم يحول  
 هذا اصله في ثوبه ماله من ماله من ذلك لم يحول  
 النسخ في ثوبه ماله من ماله من ذلك لم يحول  
 واما النسخ في ثوبه ماله من ماله من ذلك لم يحول  
 كذا في ثوبه ماله من ماله من ذلك لم يحول  
 النسخ في ثوبه ماله من ماله من ذلك لم يحول  
 الحارثية وهو ذلك لما اصابه في ذلك النسخ في ثوبه ماله من ماله من ذلك لم يحول  
 الشطوط وقال الشيخ ابو حامد الغزالي في المرونة المستحبة ان النسخ في ثوبه ماله من ماله من ذلك لم يحول

كله من تنبيهه لما لا يشاء من عليه فحاشا له ولا يعلمك بغيره ولا ينبغي ان يتوصل باللا  
 تنبيه الى تقديم النسخ من الاصل الا ان يغلب على الحق وهو النسخ من عليه تنبيهه في الغيب  
 في الغيب وجوب الغسل لان الاصل في النسخ من عليه تنبيهه في الغيب وجوب الغسل لان الاصل في النسخ من عليه تنبيهه في الغيب  
 وسالته عن حصار المرحاض يكون ثوبا يلصق به الرجل ثوبه قال اما ان كان ثوبا شبيهه بالثوب  
 ولم يشبهه ولا يشبهه عليه وان كان ثوبا او شبيهه به فليغسله قال ابن رشيد اذا كان ثوبا شبيهه بالثوب  
 ولا يجوز تغلغه ثوبه فلان في الغيب لان النسخ في ثوبه ماله من ماله من ذلك لم يحول  
 كان ثوبا او شبيهه به بالثوب فلان في الغيب لان النسخ في ثوبه ماله من ماله من ذلك لم يحول  
 يدل على انه اذا غلب على الحق وهو النسخ من عليه تنبيهه في الغيب وجوب الغسل لان الاصل في النسخ من عليه تنبيهه في الغيب  
 تنبيهه في ثوبه ماله من ماله من ذلك لم يحول  
 ماله من ماله من ذلك لم يحول  
 وانه اعلم قوله **فان في احوال العلماء كالفصل** في النسخ اذا نكح بوجوب النسخ في ثوبه ماله من ماله من ذلك لم يحول  
 وصلح فلان بغير العلماء ماله من ماله من ذلك لم يحول  
 هذا احوال ابدا وان كان ثوبا او شبيهه به فليغسله قال ابن رشيد اذا كان ثوبا شبيهه بالثوب  
 في النسخ وجوب الغسل لان الاصل في النسخ من عليه تنبيهه في الغيب وجوب الغسل لان الاصل في النسخ من عليه تنبيهه في الغيب  
 اللسان لان الغسل في ثوبه ماله من ماله من ذلك لم يحول  
 وانه عمن ان هذا القول لان حبيب بن اسود الغسل في ثوبه ماله من ماله من ذلك لم يحول  
 في ثوبه ماله من ماله من ذلك لم يحول  
 ولعل ان الغسل في ثوبه ماله من ماله من ذلك لم يحول  
 اصلا ولعله النسخ في ثوبه ماله من ماله من ذلك لم يحول  
 من لا يفرق في النسخ في ثوبه ماله من ماله من ذلك لم يحول  
 بل هو اولي لانه تنبيهه في ثوبه ماله من ماله من ذلك لم يحول  
 المتقدم بغير المالك والاعمال في النسخ في ثوبه ماله من ماله من ذلك لم يحول  
 نكح في ثوبه ماله من ماله من ذلك لم يحول  
 ان يفتح ماله من ماله من ذلك لم يحول  
 المرحضون في ثوبه ماله من ماله من ذلك لم يحول  
 ابن القاسم والماله هو قول ابن حبيب في ثوبه ماله من ماله من ذلك لم يحول















































الجملة عشر وفهم المثلث على الاعطاء الاربعه المجمع عليها على ترتيبها الثلاثه بعد  
 بالسلام على غسل الوجه ولم يوجبه في التقدير بل هو عرضي لا فاعل واريض الرضوخا لم يوجبه  
 الاذنيبي يعني ان واريض الرضوخا صبيح العريضة الاولى غسل الوجه ووضيعة ثابتة بالكتب  
 والسنن والاجماع ومكة عن ثمانية الاذنيبي وهذا الحسم مع قوله من الاذن الى الاذن للاختلاف  
 في الغاية مع هذا اختلف في المعنى ان لا وما ذكره هو المشهور واما اب وهب والى في الموضع  
 وفيك ان كان نفس الترتيب في الاول والا فكل للثاني كذا في الفاضل غير الوجه اب وهب  
 وانريد الفاضل غير الوجه ان كان غسل ما بين العذارى والاذن سنة ووضيعة اب واجاب بانه  
 ان كان من الوجه وجب والاصح ان لا يثبت كونه سنة الا بوليك ولم يثبت فيقول في ذلك  
 اربعة افعال وان ما بين العذارى جمع عليه ووجه القول الاول ان المراجعة تقع في جميع  
 ميعود اخل في معنى الوجه ووجه الثاني لا يقع في المراجعة عمليا ووجه الثالث والاربع  
 كلام في الجواب ومنشأ الخلاف انما يقع في المراجعة هل تقتضي اول ما اختلف فيه ام لا  
 والعذر بالاذن المجتهد المنع انما ثبت على العارضا والعا رضاء صحبة الخبر  
 الاول فلا اب تاج ونسج الترويض على ان ان ذلك وان في القول بانه لا يغسل  
 مع العذار الى العذار هل يترك العذار ام لا والى ذلك في قوله والله اعلم فلا اب تاج  
**قلت** والاصح مع كلامهم عدمه **الكاظم** ما قاله ابو عمر ان الثاني فلا الفهم  
 صحيح الشئ في ليس له عذر وفيه اب عرفة **الغلاف** على قول الفاضل غير الوجه ان  
 ان غسل ما بين العذار والاذن سنة فيغسل مع الوجه ولا يركب في الفصل فانه في الذي اراد  
 والوجه بينه وبين مسح الاذن حيث طلب لما يقيد الملاء ان اراد ان يتركه فافسك بوجه الى التلار  
 يغسل الوجه ثم ذلك الملاء من الوجه طولا فاعل ومثابت شئ الراس المقفاد والرفق وكما في  
 الجمعية يعني ان حد الوجه طولا مع مثابت شئ الراس المقفاد الى مقفده الرقبة في حد  
 ما ليس له لينة واما ما لا يحسن فيفصل كلامهم في ولو كانت والرفق يعني انزال الجمعية  
 والفا في جمع العبيبي يعني اللام وسكون الهمزة تفنية نحو يعني اللام وسكون الهمزة ايضا وحكى  
 كس اللام في الجمع والفتى والحق العكس ان ثبتت فيه الجمعية فلا تقرأ بمسك الموهوم والفا كذا في  
 وغيره وقال بعضهم هو العكس ان ثبتت فيه اللام لا تسكنه السجلى وثبتت الجمعية على كلامهم ومثل الادب  
 في فيروك بالاضمان السجلى وقد في الرواية بان الجراح السجلى الاعلى والحقى الاسفل وهو في  
 في احكام الجراح الا ان يكون وادهم فيقسم السجلى الرقبة مع الجمعية للزان اخذ في تقسيم الرقبة  
 فيامله

فيامله والحق اعلم وكس اللام في الجمعية افصح من فتحة وتقسيمه في هذا بالاول المصلحة كما تقول  
 العارضة لم افق له على اصل في اللغة **فتحية** هات الاول قوله ومثابت شئ الراس المقفاد  
 والوقف ان جعلناه معطوفا على الاذنيبي على ان المقضى وما بين شئ الراس المقفاد والوقف انما  
 كلامه خروج الرقبة مع الوجه وقد قالوا في الاختلاف ان الرقبة داخل في غسل الوجه  
 وليس فيها شيء مما في الم مع الاختلاف وان جعلناه معطوفا على ما مع قوله غسل ما قاله السجلى  
 ثم عليه ما هو المحقق من الاول وهو ان يكون الرقبة غسلها **قلت** فيقول على هذا  
 الوجه الثاني ان غسل ما بين الاذنيبي مع غسل مثابت شئ الراس والرفق يستلزم غسل  
 جميع الوجه غير انه يقتضي ان مثابت شئ الراس من الوجه وليست منه وليكن ان يقال قوله وما  
 بين شئ الراس معطوفا على الاذنيبي وقوله والرفق وكما في الجمعية معطوفا على ما في المقضى  
 ان حد الوجه مع ما بين الاذنيبي يعني الاذنيبي ومثابت شئ الراس فيفصل ذلك مع الرقبة  
 ان في ذلك لا يحسن وان كان ذلك لا يحسن فيفصل ذلك مع غسل كلامهم **الكاظم** قوله مثابت شئ الراس  
 المقفاد يعني الثاني فاما ثانيا العارضة ان يثبت ما بين شئ الراس واختر في ذلك مع الغيم يعني الغيم  
 الجمعية وميمى وهو ثبات الشئ على الجمعية فانه يجب فصل موضع ذلك يقال رمل اغ واما غدا  
 والرفق فمع به وتخرج ما اتفق له الفهم يدل على الملازمة والحب والعقل والفرع وهذا في الاصل  
 فتبين ان في الاذن يغسل الوجه والوجه اعيم بانه عادة قال العلامة والجمعية ما اصحاب  
 الارض في حال السجود والجمعية ما احاط بها ما بين وسنم والعارضان والجمعية واهل  
 العبر والشارح كل ذلك من الوجه كما ان ثبتت الشئ غسل كلامهم ولم يجب ابدال الله الى  
 الشئ هو وسماع يحسنون **قلت** ما حد الوجه الراس اذا اقمى عليه المقفاد (عبارة مقابلة  
 حد الوجه كله **قلت** له السجى الاسفل من ذلك والرفق قال نعم فافهم فيقول مع قال  
 ان السجى الاسفل ليس من الوجه بل من الكلام ليس فيه موضع فاعل اخطا في يقول هذا  
 فلهذا ما ان ان الاذن لا موضع فيه وقال اب رضى وهذا كما قال والحق الاسفل والاعلى  
 في وجوب الفصل في الرضوخا وتصوره وتلك الرقبة وليس عليه ان يغسل ما تحته وهذا مما لا اعلم  
 فيه خلافا وفي النوادر والجمع عليه غسل ما تحت دقته وما تحت السجى الاسفل وقال الشيخ  
 زروق في شرح الارشاد ولا يجب غسل ما تحت الرقبة انما قاله اب رضى وفهم في شرح الرضوخا  
 زاد فيه وفروا في شيخ المالكية فورا لربى الصنح هو يغسله وهو من العلماء العاملين في النوادر  
 لورج او غيرهم هو وقال في الذي اراد السجى الاسفل مع الوجه قاله يحسنون في العينية وقال القونص



لنفسه من الوجه هو احتزبه انما هو الصلح بالحداد المهيمنة وهو خلق الناصية من الشعر  
والناصية من فوم فلا تترك بعد الوجه وكذلك التزنان كما قاله في الجواهر وغيرهما والتزنان  
يعني التزاي والعي شبيهة في عنة يفتقها ايقارها بما كان يفتقها الناصية هو وقاله الرخيم  
هذا الخالقيان من الشعر على جنبتي العيني الذي اشتهر على جنبتي اليابوخ وذلك النوع  
هذا بما كان يفتقها الناصية في من الراس ويقال لها العجنتان من الخلع يعني الجيب  
واللام وفي الصالح ركب انما في الفرع وهو الذي اعقبه جابن جبهته وموضع النقرة  
وهي التزنان فالله يرب العيني المهيمنة وقال في فصل الجيم من باب الحداد المهيمنة الجلع  
موق الفرع وهو الحصار الشعر على جانبي الراس ايضا اول الفرع ثم الجلع ثم الجلع ثم الصلح  
وفد جلع بالشم وهو الجلع بين الجلع والشم ذلك الموضع المهيمنة وقال ستر التزنان  
من الراس وهذا الخالقيان للشم في سميت الناصية وما يليه الجلعان الى الصلح من  
الرأس هو في بعض من ان الشعر الذي هو غير من الراس للشم الوجه قال في المتقن وقد  
حكى الشيخ ابو محمد نوادر ان شعر العرغب من الراس يدخل في الشعر وهو علة عسل  
من جوف العظم من حيث يعرض الصدغ من جهة الراس لان ذلك الموضع يحيطه اللحم  
واما ما ذكره ذلك فليس من الراس وحده القاض ابو محمد اذا كان شعر العرغب من الخفة  
يعني لا ينفك الشعر ثم ايها الله الى الشعر وهذا يقين ان العار حبي من الوجه وبعض  
ذلك عن موضع العظم وحيث ينفذ الشعر يعرض من جهة الراس هو وقال النحوي  
ان عظام من الراس في الجلع ولا يفتقها وقال الشيخ ابو محمد في اي زيد وشعر العرغب  
من الراس من جرمه ليك داخله في دور الوجه فانه يفتق لانه من الوجه هو قال العار  
كذلك الموضع الثاني اذ من المواضع المختلفة في موضع التزيب وهو الشعر الذي  
انما هو العذار والضمعة وهو الدافق الى الجيمي من جانبي الوجه والهيمن ان ذلك  
من الراس فالله الصلح وحكم على العيار من اياه في كمن انما يعينه انه من  
الوجه لان العادة فيه التزيب وهو ضعيف لانه شعر مثل شعر الراس ولا اعتبار بالعادة  
اذا جعل هذه اللغة من الوجه وقال العار في الموضع الثاني اذ من المواضع المختلفة  
ويريد علم يرضه في الجيمي جروا وياوز الحار المقادير من ذلك كما يشير اليه كلام النحوي (السرايا)  
وقال الشافعية في تفسير موضع التزيب هو بالذال المعجمة فليس في شعر العرغب ففلا  
بالفرع وضالكم ان يقع خطا على طرف اللذان والفرع الثاني على علة الجبهة فلا في عنة التي  
جانب

جانب الوجه فهو موضع التزيب وسعة يترك لانه النساء واللات في ميزونه الشعر  
عند انفسه من الوجه فالفرع في بعض صح الجعفر من موضع التزيب من الراس فاعلم من هذا  
ان الشعر الذي هو غير من الراس الاما كان داخله في ذلك في دور الوجه كما لا يخفى  
في كلام النحوي كما اذا علم ذلك في استشكله انما غير المعطى لا اشتغال فيه فانه قال ولم يفتق  
في الزهبي من الوجه من جهة اللذان الى طرف الجبهة سوى ما تقدم من منابت الشعر المقادير  
وهذا في الجبهة فيفت الشعر علة لغير الاغصان فان نزلنا الى ما ذكره في القول لم يدخل وان نزلنا  
الى ما ذكره في العرض على قول من يخرج من اللذان الى اللذان دخله والناصية من اضم الى الشعر  
اصل الى دونه هو وقول من تقدم انه ليس من الوجه لان كما قال صاحب الطبع والحكمة ان يقال  
العادة جارية بقوله اما علم ان ما لا يفتق الى الراجح الذي هو وجوبه على انه مملوك  
لنفسه وقول من ان ليس من الوجه فتعلم من هذا ان من الوجه هو من منابت شعر الراس  
المقادير سواء في الجبهة او في الصدغ الى اخر النقرة وعرضه من اللذان الى اللذان وليس  
وقد ذكر اللذان منه ومنه التزيب الذي هو العذار والاذن وكذا الشعر اللامع الخارج من تحت  
الاذن من سميت اللذان كما يقع من قول صاحب الكاوي واخرج من الغرض غير الوجه البياض  
الذي هو العرغ والاذن هو الجيمي الخارج من تحت اللذان من سميت اللذان فيجعل ذلك من الوجه  
وان القاض اخرج من منة وقد تقدم عن البياض ان الشعر اللامع من الوجه واعلم ان الصدغ  
يقال له المهيمنة وسكونه الدال المهيمنة واخر غير معجزة وهو ما يلي العيني والاذن كذا  
ميسر في الصالح وبه يسكن البياض في شرح الرضا فانه كان كذا في ما ذكره من دور العظم  
الثاني وهو من الوجه وما كان موقر وهو من الراس وقول صاحب السرايا التزيب الصدغ  
والاذن يعنون به فانه تحت الفم الثانية والثالثة اسمان فانه في الجبهة يعنى  
انما في عيني عسل كظام الجبهة والوطا قال ابو رستم في سماع صفوة من كتاب الامارات  
وهذا هو المعلوم من مذهب مالك والشافعية والرواية وغيرهما في تفسيره ان يفسر  
من الجيم الاما كان من تحت برجه لاما حال منة وهو كظام ما في سماع موصى عن ابى القاسم  
سم عن مالك هو نقل القاسم في ذلك صاحب الكاوي وغيره وقد ايدى منة كلام ابى رستم  
وجزم فيسمي الثاني لسماع موصى قال وقاله الراس في ذلك في سماع مالك من شعر  
الرأس وانما للذي الاما كان في المعصوم من الراس وقال ابى رستم في جوفه في القاسم  
على فاعلم وهي تلك يعنى الاما كان يعنى ان يعنى الاما كان وهو العرغ والاذن قال ابو رستم



















قال وهذا التبرع للتضامعية وهو جار على منهج العوارب الا العزم فيه نفي لان  
ما زاد على المفعول فيك واحيا من قبل وما لا يجب في اصل خلفته لا يصح واحيا وان وقع القطع  
بعد الرضوخ وقرب من شئ من المفعول يجب عليه غسل ذلك ولا يصح خلافه لا يصح من الكعب  
لان الخطأ كان متعلقا بظاهر اليد وقدرته بالام به فلا يجب عليه كعب ذلك لا يصح من الكعب  
الطهورية ثم منعت او سبغت في هذا من يد يمين ان قضاء الله عن قوله ولا يصح من كعبه  
فلا في الاثر من كانت له اصبع زائفة كعبه وجب عليه غسلها ككعب اليد واليمين فتاوى  
هو **قلت** كلامهم سواء كان ميبعا احسانا او لا وهو كلام يدل عليه كلام اهل المذهب  
والله اعلم **فهرج** قال في الكبر ان وجب الاقطع ما يوشع ثم من ذلك ولو كان باجم كما ينبغي  
فتاوى المذاهب في الرضوخ وان لم يجز وقد عرفت على الملاء من غير توكيد وجب عليه ذلك فيلزم بها  
قد عرفت من الرضوخ وبسبب ما عرفت من ذلك ان يقال للذي به ذلك لان الغسل المأبوس  
بالتوكيد في اوقات الدوام فلا غسل فيجب عليه مسح وجهه بالارض والاولى ان يمسح بالارض  
لم يجز الماء ويقدر على مسح واعتبار انما تترك اليد من الكعب وهو نفل عند ابع منه وقبله  
**قلت** وما (مستحق) كلام لا شك فيه ولا وجه لمقابلة ذلك الذي بسبب ما عرفت كما ذكرنا  
في اه سائر الله في هذا اذا كان في الخلاص على ما اذا عرفت على حصوله الى بره وفي المسم  
الذي في هذا كلام ابن القاسم في ذلك على الارض ان يمسح قال نعم فيقول له كيف يتيمم  
قال كيف يتيمم فيقول بوضعه عيني قال كما يقو ضا كترك يتيمم والتيمم مثل الرضوخ  
وقبله ابن رجب **فهرج** ومنه كانت الضعيفات في روضه عن روضه حاله كاهل الضعيف وغيرهم  
وجب عليه غسل ذلك وان تركه وصل في كل يوم على ما كان من نفع الراس واليمين على حد  
العفو او لا يرخله الخلاء ان يمسح به لان السجدة بعد زيادة في العفو في كل يوم في روضه  
بغير اليد وهذا انما هو حيا كسائر اجزاء البدن وانما هو كحال انقطعت الميرة عند فطار  
كما صرح بحقه فتلك اوزمة او روضة اختلف في ذلك احب التماسه في ما عرفت من الكبر  
وجزم ابن عروة بذلك كماله من الحية فقال وغسل ما كان من الكعب كالمسحون كمال  
كمال من الحية ويضاهي ان يرخله الخلاء الذي في كل حال منتهى وجزم صاحب الكبر ان اوله بل  
يجب غسله ثم قال بل من تركه وصل في كل يوم على ما كان من الحية او الراس او الايمن  
الخلاء هو **قلت** هو ان لا يرخله الخلاء المذكور ولو سفلد ففعله بعد تقصير  
له المستظهر وجب غسل ما كان من الحية والرأس فيجب غسل ما كان من ذلك ايضا وسيلته  
ان تفتقر الله

ان قضاء الله تعالى الخلاء على ازالة ونسخ الاضغار عن قوله ونقض عني قوله **قلت** فيك  
**شئ الكعب** البروصة مرفوعة والمنكب جمع عظم العنق والكعب والمعنى ان من خلفته كعب  
في منكب وجب عليه غسله لعضو الراس وانما يجب عليه غسل ذلك الذي في السجدة في ذلك القول  
عليه الصلاة والسلام اذا لم تكن يديك بارئاً من ما لا يمتنع من **فهرج** قال ابن القاسم من تفتت له  
حجبه بزيادة في كعبه كاهلها من روضه او من العنق وجب عليه غسلها اجماعا وله ان  
اصدق في العنق غير ذلك العنق قال ابن القاسم في هذا انه كان في فمهم لا يباع عند العنق  
فلا يلزم من غسلها وان كانت كحوليته بحيث تلامس الذراع وهذا لا يجب اذ ليست في كعب العنق او في  
للرأس فتعني بداهة ان روضه هو **قلت** وكلامهم ان هذا الكلام الذي في التماسه في  
بلد يعني بالذراع الغني اليه وابي الصباغ انما من التماسه في روضه رواه عندها للفرج  
في ذلك وكلام الكبر ان في هذا تقدم قال ولو كان في كعب زائفة كان في ذراع وجب غسلها  
مع يدك لانه تامة تحت الذراع وكذلك لو قدرنا بيد زائفة في كعب العنق فلو كان (صلها) العنق  
او المنكب وان كانت لم يوجب غسلها الى الموضع لفتاوى القائلين ان كان في كعب  
لم ترخله القليل سواء بلغت اصابها الى الموضع وان لم تبلغ واختلف في ذلك احب التماسه  
في ذلك عنهم القولي المتقدم هو فيقول ابن عبد السلام ولو تفتت ذراع في الذراع وجب غسلها  
وان تفتت في العنق لم يفتت الى الذراع الاصلية لم يجب غسلها وان افتت الى الذراع الاصلية  
وجب غسلها وجعلها عبر المحير مسئلة نفي ونقله عن بعض النجاة لا تفتت هو واحد ابن عروة  
في اعتقاده فيقول لو تفتت ذراع اخرى او العنق وانفتت الى الذراع الاصلية او من بعضهم  
غسل الثانية عبر المحير ميبه في **قلت** كلامهم كلام ابن عبد السلام انما اذا لم تفتت الذراع  
الى الذراع الاصلية لا يجب غسلها ولو كان لكان وجب غسلها لما قاله صاحب الكبر ان الراس والاعضاء  
ويشبهه في هذا العزم المذكور بعد نقول في السجدة في **فهرج** قال في السجدة في ازالة خلفته  
من كعبه الى الشبك خلفته امرأة واحدة ومبعض خلفته امرأتين انما تغسل منه كمال الذي  
وتغسل اليدين من روضه والاربع وتغسل الراس وتغسل الرجلين تغلب ابي  
عبد السلام وابي عروة وابي ناجة وغيرهم وقوله روضه يعني تغسلك الموضوء والممسحون  
كالمسحون والاستنشقوا وزاد في السجدة في كعبه اقوضا هذا قال نعم ونقله ابن عروة  
بالقوة ورجح وحكيه في كل واحد من تغيبه عن روضه اختار ورواه ابن عروة لم ينع ذلك لو حرك  
منتهى الروض للتحذير فلت وان كان رجله هكذا في روضه ان يمسح روضه في الى اقله



الاولى او يمنع ذلك لانها رجلان متصفتان ولا يجوز لرجلي ان يفرح احداهما وحده  
 فتأمل وانما اعلم ورايت في تاريخ ابن الاثير في حوادث سنة ثمان وخمسين واربعمائة  
 ان صبيته ولدت لها راسان ورقتان ووجهان واربعة ايد على يد واحدة وقال الفريسي  
 في عجايب الخلق فانها اخذتها روى عن الصادق رضي الله عنه انه قال دخلت بلد  
 من بلاد اليمن في احدى ايامها وسميت الى اسمها من ذلك امة ومكة وسمي الى  
 عوفه بذلك معني وان اربع ايد واربعة وجوه وسمي بها بقاء تلك وتلك كملان و  
 بصلحان وبذلك كان ونسب ذلك ثم غلبت عنهما صفتي ثم زعمت ففعل لي احسن الله  
 عن ابي في امر الحسد بين قومي ورجل من اسمع له جميل وثيق وترى عن ذلك ثم قطع  
 بعضه باسمه الاخر في السوء فاهلها وحلها هو في قول في السوء انية ومخالفة  
 للابريه والارجلين ولادى ولدان وتفقروا ويقول ما لم تقبل فذلك الفذر و  
 يقول ما في ارضي الوضوء وسنن من ان تقبل بوجهه واسم خاصته تقبل ابي عبد  
 السلام وتقبل ابي عن فنه بلون ومك لا تلبس الا رجل ولادى ولدان ومفضلته من  
 سرته فهي كركم وفوق الرجل سارفي في قوله تدرك ان اذا فسها انه لا يفتقد  
 وضوءه وهو خلاص قوله **تفليل اصابع** في كمال في السمع انما رايته بالامه ان  
 للمصاحبة يعني ان البريئة الثانية هي غسل يدي مع يمينه مع تفليل اصابعه وكذا  
 انه في نسخة النسخة ثلثه او يقال هو موع بالوجه على غسل وتخليل النقي على  
 المعينة **فلت** والاولى ان يقول على قوله لم يفرح وما ذكره اليك من وجوه تفليل  
 اصابع ابيري هو المشهور في قول في الفوضي لم يختلف في ذلك تفليل اصابع ابيري وانما  
 انقلبه في الحكمه على وجوه او في قول ابن اثير والمشهور في وجوه وقال في الر  
 خيم في كلام الزهبي عن الوجوه **فلت** قوله لم يختلف في حكمه في قول في الامم  
 وعن ابي عن قول في الوجوه الذي حبيب والاصفيان لا يسميها قال ابن اثير والاول  
 يفرح على وجوه الفذرك والملاء على عدم وجوه او الملاء عتيك بوضوحها بعضا على  
 ذلك عن الصادق **تفليل** قال ابن اثير وجوه حكمه ابي الخليل وابي ثامر الوجوه  
 والعز واما ابي بن يونس في الوجوه والصفوح وكلامه الا لاجنه فتكون ثلاثة افعال وتخلل  
 ان يرجع القول بالصفوح الى التري لعدم من قال في يمينه **فلت** حكمه ابي عن فنه  
 في التفليل ثلاثة افعال قال وتخليل اصابعه او جسم ابي حبيب والاصفيان ابي تفليل

ابن حازم

ابن حازم عن ابي وهب رجع فالك عن ابي حازم لوجوه لما اخبرته بمرث ابي لهجة  
 كان على الله عليه وسلم يخلها في وجوهه وقال ابي ناجية في تفليل اصابع ابيري ثلاثة  
 افعال الوجوه والاصفيان والاصفيان في الاستفهام ابي عبد السلام القول بالوجوه في اصابع  
 ابيري والرجلي وهو القائم الوجوه كما هو المختار في اصابع الرجلي هو والله اعلم وقيل  
 ان قول الملاء في الفوضي لم يختلف في ذلك التفليل غير ظاهر وقيل قول ابي العباس في قوله  
 انه ما موربه كما اختلجوا في غسل الرجلي وفيما ذكره ابي وهب ذلك على الاختلاف في  
 ابي ابي حازم في ذلك ابي عن فنه في الاختلاف في ابي لهجة قال في ما سمع منه فله في  
 وقال ابي ناجية رجع فالك الى الوجوه في ان يخليله عليه الصلاة والسلام ابي في  
 الوجوه والتري وقال في شرح الرصانة رجع فالك الى ما قال ابي وهب لمكان  
 في التري وقوله في ابي اربع مائة عالم ومع هذا كان يقول لولا ما لك والاشيا لكانت ابرار  
 صامح الكوا للوجوه في حازم ابي عبد الله عليه الصلاة والسلام قال اذا توضأت فقل  
 بسم اصابع يدي ورجلي رواه الترمذي ورواه ابو داود ورواه ما يسمي الاصابع في افعال  
 الملاء ابي حبيب ذلك وانما في الوجوه يفرح كل ما تقبل وضوء النقي على الله عليه  
 وسلم في الصحاح لم يذكر ابي حبيب ولان الملاء يخلل الاصابع وهو فله يفرح في جعل ذلك  
 حقيقة انفسه في قوله للامم انما في شرح الرصانة فقال لا اختلاف في وجوه غسل يمين  
 الاصابع لانه من جملة اليد وانما منفسا الخلاف في هذا يحتاج الى تفصيل فيحصل استيعاب  
 او ذلك حاصل من غير تفليل لاختلاف بعضه بعضا **تفليل** الاول  
 قال الشيخ زروق في شرح قول الرصانة وتخلل اصابع يدي بعضه بعضا حيث يدخل  
 اصابع يدي اليسرى في غلاف يدي اليمنى من كظامها لا مع بالحنك واليمن في غلاف اليسرى  
 كذلك عن غلاف يدي اليمنى ولا يخلها من بالحنك لانه تشبيك والفتشيك من غير  
 ولا يقول لك ما يسمي الاصابع منفسه هو وقال الخولي وصفه تفليل اصابع ابيري ان يقول  
 بعضه في وجه بعضه من كظامها لا مع بالحنك لانه يبلغ غلاف اصابع الرجلي انما تفليل من  
 لانه امك وتخلل اصابع يدي اليمنى في غلافها واصابع يدي اليسرى في غلافها وفي قوله  
 يفرح ابي حازم وقال صاحب اربع فالك ما لك لا يركب التشبيك الا في الصلاة فلا تفنن في  
 بعض التفليل ان يركب الوضوء **فلت** وهذا اعلم على جهة الاولى وكما  
 فاختل اجزاء ويعرف ذلك من قول الخولي فيلها من كظامها لان ذلك ابلغ الملاء











جعل اسما معيبا وصحاحا او هو ان يكون محورا بالعلف على بغيره اي في نفسه غير الخاتم  
 مع حجب وشعاع وغيره الخاتم ان يكون محورا بالعلف على اجلته اي لا في نفسه غير الخاتم اي  
 لما تفصح ويظهر الى مسلماته انما بزرعهم اوضحهم فخر الخطب من الخيم ونحوه وصحاحا ان  
 دينار لا ينفذ عليه وقال ابن القاسم عليه الصلاة فان كان معكوا على بغيره فهو خبير لقول  
 ابن القاسم وان كان معكوا على اجلته فهو خبير لقول ابن دينار هذا كذا في السالك من  
 بعض النسخ **قلت** وفيه هذين الوجهين الاول انما اذا جعل معكوا على بغيره فلا دلالة  
 على قول ابن القاسم لانه يعم الغرض وفيه عتيل بغيره معك وعمل نفسه غير ولا معنى لهذا  
 الكلام وانما جعل معكوا على اجلته بغيره المعنى لان اجلته الخاتم ولا نقض غير الخاتم من  
 الخاتم لان الخاتم من وصول الماء وذلك يفتقر الى الخاتم انما الله انما هو كذا في  
 الخاتم كذا او يبين او قول ابن دينار انما هو في اليمين بعد الوقوع كما سئل في بيان وجه  
 المقام انما يبين في بغيره الوجهين الاول الى الخاتم وغيره هذا الوجه الثاني في قوله بالاصح  
 وان جعلنا اللغز المذكور معكوا بغيره وهذا ايضا كذا انما في اللغز او في اللغز  
 وعلى الاول يكون افعال ضمير يعود الى المتقوض وغير متقوض على المعقولية وعلى الثاني  
 غير موقوفة على التباينة مع افعال والضمير المقول السبع غير في بغيره الوجهين  
 الخاتم ايضا الوجهين فيله وهذا ان الوجهين الاولين في ذلك ابن غاز وقال هذا محتمل  
 فلا يثبت به واحد من انكشاف واليمين في غير الخاتم وهو ما جيع العموم اذ هو اسم جنس  
 اضيف اليه ونقضا غير الخاتم من كل حال في بغيره او غيرها وفيه وجه فيكون معك  
 الروايات وغيره في اصحابهم معكوك ونحوه وما يثبت به النساء ومعكوك واصحابه في  
 معكوك اكثر لا حيدر وما يثبت به شعورهم معكوك والخوف وما يكون في شعاع الراس  
 معكوك او حنيت او غيرها قبل لا تجلس وما دلل على الكفر او بالعراف او غير هذا  
 معكوك او زينة او شعاع او نحوها وكونه لم يثبت في هذا الاشارة معكوك في هذا الخاتم  
 في ليل على هذا الوجه واردة هذا المعنى العموم او بغيره ولا سيما الخفاء وانه يمكن  
 معكوك في كونه في المرونة وفيه ابن الحارث ومقتضى هذا ما كان هذا كذا في البيوت  
 عند غالب الا اذا اذ وجب في عموم وان قلت لما ثبت ان رسل عن الخاتم في موضع مساجد  
 القبار في معكوك ابن القاسم في بغيره نقضا وقد لخصه في بغيره او في احد النسخ واليمين  
 معكوك او الغي او الزينة في قوله وقال الاخص منه تحقيق ذلك على ما قلناه ابو زهير

(ب)

ابن ابي امية في بعض روايات العينية ومحمود بن دينار في المرونة خلاف قول ابن القاسم في المرونة  
 وفرد اشهدا في بعض روايات العينية **قلت** لا يخفى ان هذا في اليمين بعد الوقوع واما انما  
 ملاب من ان الله وكون ابن رسل في هذا الوجه غير الخاتم على الخاتم كما يجر ما علمنا عليه في  
 المرونة في المرونة ان ما ذكرنا هو احسن ما وجد عليه كلام المرونة في كلام السالكين انما  
 الى ذلك واما كون كلام المرونة في العلم ما استشكل ابن رسل في الحاجة الى الاعتناء عند لانه قد  
 صرح ابن رسل بان ما استشكل خلاف قول ابن القاسم في المرونة وفيه وجه صاحب الابرار بان  
 قول ابن القاسم هو الصحيح المشهور وقال ايضا انه المذهب وكذا صرح غير واحد بانه المذهب  
 قال في الدرر انما يبين في بغيره الوجهين الاولين اما في اللغة فالوجه المشهور من المذهب هو  
 الاعيان وانما انما في لغة من هو وظيفته الخيم وهو قول النصارى وحكي الباجع عن غير  
 دينار في غير النسخ في بغيره خيم في العجم وغيره فلا يدل على انما في ذلك لانه  
 عليه فلا وفرد ابن القاسم عليه الصلاة ووجه المذهب قوله في بغيره الوجهين الاولين وهذا  
 في بغيره وجهه والما غفل وجهه الالمعة وقوله في بغيره الوجهين الاولين وهو قوله  
 لما في بغيره وجهه اعوانه في بغيره الوجهين الاولين وهو قوله في بغيره الوجهين الاولين  
 يكون ذلك والله لو سئل من اليمين في بغيره الوجهين الاولين وهو قوله في بغيره الوجهين الاولين  
 اعلاء الكهان في بغيره الوجهين الاولين وهو قوله في بغيره الوجهين الاولين وهو قوله في بغيره الوجهين الاولين  
 اطعم على خلاف المشهور كما سئل في بغيره الوجهين الاولين وهو قوله في بغيره الوجهين الاولين وهو قوله في بغيره الوجهين الاولين  
 تحليل الاصلح وقال ابن ناجية في شرح الرسالة واختلف المذهب اذا كانا في بغيره الوجهين الاولين وهو قوله في بغيره الوجهين الاولين  
 الرقيق في العجم والمشهور اعتبار ذلك في بغيره الوجهين الاولين وهو قوله في بغيره الوجهين الاولين وهو قوله في بغيره الوجهين الاولين  
 القوي عن غيره في بغيره الوجهين الاولين وهو قوله في بغيره الوجهين الاولين وهو قوله في بغيره الوجهين الاولين وهو قوله في بغيره الوجهين الاولين  
 وقول ابن غاز في بغيره الوجهين الاولين وهو قوله في بغيره الوجهين الاولين وهو قوله في بغيره الوجهين الاولين وهو قوله في بغيره الوجهين الاولين  
 ونحوه في بغيره الوجهين الاولين وهو قوله في بغيره الوجهين الاولين وهو قوله في بغيره الوجهين الاولين وهو قوله في بغيره الوجهين الاولين  
 الما في بغيره الوجهين الاولين وهو قوله في بغيره الوجهين الاولين وهو قوله في بغيره الوجهين الاولين وهو قوله في بغيره الوجهين الاولين  
 فقال ابن رسل في بغيره الوجهين الاولين وهو قوله في بغيره الوجهين الاولين وهو قوله في بغيره الوجهين الاولين وهو قوله في بغيره الوجهين الاولين  
 قال ابن رسل في بغيره الوجهين الاولين وهو قوله في بغيره الوجهين الاولين وهو قوله في بغيره الوجهين الاولين وهو قوله في بغيره الوجهين الاولين  
 جوا في بغيره الوجهين الاولين وهو قوله في بغيره الوجهين الاولين وهو قوله في بغيره الوجهين الاولين وهو قوله في بغيره الوجهين الاولين  
 واحكيك لانه في بغيره الوجهين الاولين وهو قوله في بغيره الوجهين الاولين وهو قوله في بغيره الوجهين الاولين وهو قوله في بغيره الوجهين الاولين

تبيين







الجمعية

وقوله فبسيلا الكلام عليه ان نقاه (نقاه) الخ لا علم في مسع الراس وكذا الكلام **قلت** وفراحتنا  
 الكلام هذا ان هذا النوع من علاج البياض (نقاه) الخ لا علم في مسع الراس وكذا الكلام **قلت** وفراحتنا  
 البريقه الثالثة من البريقه الاولى والجميع عليه وهي مسع الراس والمشتبه من المذهب ان مسع جميع  
 واجب وان ترك بعضه لم يجرى وقال ابن مسلقه في التلذذ وقال ابو العرج الثعلبي وقال اشعيب  
 في الناصية وروى عنه انه قال ان لم يمسح راسه اجزاء والمثقف لم يمسح فذكر وقال ابن كلجيه في شرح  
 قوله الرسالة وكيف ما مسح اجزاء اذا اوعى راسه كظم كلام الشيخ ان ترك بعضه وان قل  
 لا يجزيه وهو كذا في غير ذلك فذكر في بعضه بالافعال ونوع في علاج قوله الله ما على الجمعية  
 له يكون معلا ما حيا من العلوك قوله ان في عود علا في الارض وعلى هذا الجمعية معقول به  
 والبريق ان يكون هذا اسما لعدم دخول ما عليه وان يكون حرف جر والجمعية في ريق والجمعية  
 هي على الراس المشتمل على الدواخيل فالله الجوه وغيره واما بقوله مسع فاعلى الجمعية فابن ثني  
 الاول ان البريق مسع ما كان يورى الجمعية من الشعر ان كان في شعره او ابله ان كان في كفاه  
 شعره فبالشعر هو الراس في مسع الراس بخلاف غسل الوجه فانه فيه مخرج فلان في الوجه في قوله  
 نقى فامسحوا به ومسح ان راسه لا تشفق من الراس وهو كل ما على يمينه من الشعر  
 لعلوك والشعر عند عدم لعلوك ما عني نوصع ولا رخصة وان قلنا ان الراس هو العضو من  
 مفارح حروفه فغيره وامسحوا شعره ومسح فاعلى الجمعية من الشعر ان كان في شعره او ابله ان كان في كفاه  
 فيكون السطح عليه في مسع الشعر بالادخال للبريق وعلى كل تقدير يكون الشعر الصالح الراس في  
 في الجمعية والادخال والوجه والاشكال ان منتهى الراس في الجمعية وهذا هو المشتبه في قوله مسع  
 واما في قوله فامسحوا به فاعلى الجمعية من الشعر ان كان في شعره او ابله ان كان في كفاه  
 شعره فبالشعر هو الراس في مسع الراس بخلاف غسل الوجه فانه فيه مخرج فلان في الوجه في قوله  
 نقى فامسحوا به ومسح ان راسه لا تشفق من الراس وهو كل ما على يمينه من الشعر  
 لعلوك والشعر عند عدم لعلوك ما عني نوصع ولا رخصة وان قلنا ان الراس هو العضو من  
 مفارح حروفه فغيره وامسحوا شعره ومسح فاعلى الجمعية من الشعر ان كان في شعره او ابله ان كان في كفاه  
 فيكون السطح عليه في مسع الشعر بالادخال للبريق وعلى كل تقدير يكون الشعر الصالح الراس في  
 في الجمعية والادخال والوجه والاشكال ان منتهى الراس في الجمعية وهذا هو المشتبه في قوله مسع

بمسح

بمسح موسى قال فالك لم يمسح راسه فيم يبريه من مسحه الى ففلا **قلت** وقوله ففلا  
 واما الراس فهو ما صغر عن الجمعية الى اخر الفياض الى الابد فير عضا وكذا في غير ذلك  
 لان المشتبه من كلامه على مسحه ففلا في الجمعية كما تقدم في غير ذلك صاحب الراجح ان ذلك الى ما قاله  
 غيره فان يكون المراد الراس في قوله ففلا في الجمعية كما قاله في الرسالة **واجب**  
 الفياض في قوله ففلا في الجمعية كما تقدم في غير ذلك صاحب الراجح ان ذلك الى ما قاله  
 الاول قال في التوضيح قال الفياض في قوله ففلا في الجمعية كما تقدم في غير ذلك صاحب الراجح ان ذلك الى ما قاله  
 افصح على بعضه فان ابن مسلقه كان بعض الشياخ يحكي عن بعض شيوخه ان لا يمسح  
 ان افلا في قوله ففلا في الجمعية كما تقدم في غير ذلك صاحب الراجح ان ذلك الى ما قاله  
 فان كان المراد قوله ففلا في الجمعية كما تقدم في غير ذلك صاحب الراجح ان ذلك الى ما قاله  
 الاجزاء ففلا في قوله ففلا في الجمعية كما تقدم في غير ذلك صاحب الراجح ان ذلك الى ما قاله  
 وفقد في قوله ففلا في الجمعية كما تقدم في غير ذلك صاحب الراجح ان ذلك الى ما قاله  
 هو اختلاف بين افلا في قوله ففلا في الجمعية كما تقدم في غير ذلك صاحب الراجح ان ذلك الى ما قاله  
 معنى (في افلا في قوله ففلا في الجمعية كما تقدم في غير ذلك صاحب الراجح ان ذلك الى ما قاله  
 اللهم المثلثي والثلثي والربع وقوله متعلق بالاجزاء في قوله ففلا في الجمعية كما تقدم في غير ذلك صاحب الراجح ان ذلك الى ما قاله  
 رشح لاشعيب قوله ففلا في الجمعية كما تقدم في غير ذلك صاحب الراجح ان ذلك الى ما قاله  
 ما كتب الراس في قوله ففلا في الجمعية كما تقدم في غير ذلك صاحب الراجح ان ذلك الى ما قاله  
 والى هذا ذهب اشعيب في قوله ففلا في الجمعية كما تقدم في غير ذلك صاحب الراجح ان ذلك الى ما قاله  
 لان مسع بعض راسه في قوله ففلا في الجمعية كما تقدم في غير ذلك صاحب الراجح ان ذلك الى ما قاله  
 ام يمسح الراس وغسل الوجه كله في قوله ففلا في الجمعية كما تقدم في غير ذلك صاحب الراجح ان ذلك الى ما قاله  
 الراس في قوله ففلا في الجمعية كما تقدم في غير ذلك صاحب الراجح ان ذلك الى ما قاله  
 واما قوله ففلا في الجمعية كما تقدم في غير ذلك صاحب الراجح ان ذلك الى ما قاله  
 الاستيعاب او ان البياض في قوله ففلا في الجمعية كما تقدم في غير ذلك صاحب الراجح ان ذلك الى ما قاله  
 انه صلى الله عليه وسلم مسح بياضه في قوله ففلا في الجمعية كما تقدم في غير ذلك صاحب الراجح ان ذلك الى ما قاله  
 للجنة في قوله ففلا في الجمعية كما تقدم في غير ذلك صاحب الراجح ان ذلك الى ما قاله  
 انما فعل ذلك للبريق ووجه قوله ففلا في الجمعية كما تقدم في غير ذلك صاحب الراجح ان ذلك الى ما قاله  
 ففلا في قوله ففلا في الجمعية كما تقدم في غير ذلك صاحب الراجح ان ذلك الى ما قاله

الشافعي















الشمع التليخيد الحج هو ونقله الفراج في الزخيم وارب عرمة وارب نلج وغيرهم وفيلك وليلك  
 ارب عرمة الفراج ان كان الحناء يطبخ الشمع لم يفتح في التليخيد في الكلامي قال ابو الحسن  
 القمي في قوله في الدرونة خسر فين عم هذا هو الماء كما يقول بعض الشيوخ وخلاص الكيف بل  
 في انزاله الشيوخ وما يقول بل الماء يقول ان لا ينفذ الماء الذي ليس به لانه يكون ملكا لانه يميز  
 فيقال وهذا التليخيد يفتح لانه انما الناس تتركه اعطاهم عن تقيته من الدنم فلذا ارفع الماء  
 على اول العنق بل انما حتى يتغير ولم يتغير في احد من علماء الدنم من الدنم وقوله في البر  
 ونة وان ذهبت الحناء او انتمض بعضك يدل على خلاف قول بعض الشيوخ في وقال ارب وحن  
 في شح قول ارب (الخارج) والمليخ على الحناء فلان ارب هارون يرب اذا كان من هذا والمليخوز  
 المليخ على صفة كلام ارب هارون وقال ارب وحن وكذا في الطبيب اذ لم يكن فيتمم  
 لما تشر به راسه او تجعله شعرا وما زال النساء الصبا به جعل الطبيب في رءوسهن  
 وكما عليه الصلاة والسلام يترى وجم الطبيب في مفرقه وهذا الاشكال فيه ولا يقال انه يضي  
 الماء حانه المسح فان هذا من الجبل بالسنن والتقوى في الدين ومما يوضح ذلك ما وقع  
 في السياه في باب القز في المراة فعملت نضوجا من التمر والبيس تمتشك به قال ارجوا  
 انه لا يكون به ناس ارب رنة وفي مختصر ارب عبد الحكم انه مكره وفيه اجازة اذ على ترجمته  
 والبراهمة من باب النسي على الخليط لانه جنة انه ما يك يبيع المسح وهذا في جواز  
 المسح عليه وانما الحناء وما هو متجسس بجو ليلك الشعير والماء واما النضوج وما جرى  
 في ارب فانه يلبس الشعير ويقيم على الانتشار ويحتمل ومما يدل على صحة ذلك جواز تصفيف الحرم  
 راسه في كلام ارب وحن ومثله (سبلان) في رسم الاشربة والحدود من سماع الشهاب وقوله في  
 من يلبس الخليط لانه جنة انه ما يك يبيع المسح وقال الشيوخ (زوق) في شح الرسل  
 قال الشيخ ابو العباس البجلي عن قول ارب (الخارج) والمليخ على حناء هذا يدل على ان اضرابه  
 الماء بعد بلوغه العنق لا يفي وما زال السلف به صقون ويتبعون له بل قد اضره ومعلوم ان الماء  
 ينفذ بل لا فائدة للعنق بل عليه هو ونقل ارب وحن كلام ارب الحسن المتفق من راد عنه قال وقد  
 نص ابو زبير العمري في تقييد على الجلب فيجوز المسح عليه اذا نفضت وزال تليخيد وهذا هو  
 ما تقدم في مسألة الطبيب هو وقال الجوزي في مسألة الحناء فلان العنق للمليخ حتى يزيل تليخيد الماء وقال  
 جيم اذ انقضى الاول ارب لانه يفي هناك ما يفي في الماء هو راد الشيخ يوسف بن عم في القول  
 الاول حتى يغسله بالماء والطبل والمشتك لانه اذا لم تتركها بالكلية يبقا الماء بلون الملاقاة

هو فلف

**فلن** وما قال الجوزي انه لا يبي هو الرضيع ابو الحسن وارب وحن وغيرهم  
 والكلاب ما قاله ابو الحسن ارب وحن وغيرهم وقد تقدم في الكلام على الماء المستعمل في الفراج ان  
 الماء حاد في العنق ولا خلاف انه طهر فلف ورويع الطبيب في فيه ولعلنا وهو بالمحكمة وانما  
 صود معلنة على وزن رغبته والنضوج بالقاء المعجزة والماء المستعمل على وزن كبر ما يفتح به  
 الطبيب او رفته ما حذره من النضج الفلج قال الشيخ يوسف بن عم والمليخ على الجلب الامم  
 ضرورة وكذا في ارب جعل على راسه ارب لانه يفي في الماء الذي ليس به لانه يكون ملكا لانه يميز  
 الكلام انه للمليخ على ارب لانه يفي في الماء الذي ليس به لانه يكون ملكا لانه يميز  
 لانه للمليخ على الحناء حتى يغسله بالماء لئلا ينفذ الماء الذي ليس به لانه يكون ملكا لانه يميز  
 الا ان يكثر ويختصر على الشعير حتى يفي حائله فيجوز المسح عليه وارب ارب العاظم قال ارب وحن  
 واذما صحت على الحناء لعدة فم ازالته وهي على وضوء مسندة لما يستعمل فيك وهو خالص ومكتم كحل الحبر  
 الحاد في عظم تقدم في كلام صاحب الكفر والفراج وارب عرمة وارب وحن وارب نلج ارب الملبس  
 يجوز له المسح على الشعير والمليخ حاد او فلف الجوزي بعد ان ذكر الخلاف في المسح على العمامة  
 والخلاص ان الشرح اذ البدر راسه فالجوزي له المسح ولا راعوا الخليل والاذ ذلك للضرورة فاعلم شيخنا  
 انشراح وقوله الشيخ يوسف بن عم اربا وقال الجوزي في باب الحج ويجوز له ان يمسح على التليخيد  
 في الوضوء لا في الفروزة وان كان في اليد الاضامة او لانه لا يفي في الماء اضرابه تتركه واما غير ضرورة  
 فلا يجوز المسح على الخليل هو الفلانة عظم قال ارب وحن قال الشيخ ابو الحسن وكذا في  
 الفلانة ان الذي يجلد العواتق به وهو مسهل لانه اخف من الملبس ومع ذلك فلا يمسح به **فلن**  
 وهذا حكمه في ما قاله ابو الحسن عن بعض الشيوخ ان ذلك يفي في الماء الثالث عظم  
 في الماء الرجل تقييدها على انه اذا كان له شعير طويل وضو او عظمه في حرم المرأة في جواز ذلك  
 ويجوز المسح عليه قال في التوضيح قال ارب وحن وكذا في الرجل اذا جفل راسه يجوز له ان يمسح  
 عليه كما لم يركه وعلى المكنت في شح الرسل ان الرجل لا يجوز له ان يفتك شعير راسه ونقله  
 ارب وحن وزاد ولعل ذلك لما يميز من التليخيد بالنساء هو وقال ارب نلج في شح قول الدرونة والمليخ  
 على ما استخرج من شعير ما وكذا في طويل الشعير من الرجال كلامه قوله وكذا في طويل الشعير من الرجال  
 وان كان صغيرا لم يمسح به ونقل المفي في قوله لانه للمليخ عليه وانما تتركه لان الشعر حاد  
**فلن** فلف فلف في شح الرسل ان الذي لا يجوز له ان يفتك شعير راسه ولا يمسح  
 به في شحهم على الرسل ان الذي لا يجوز له ان يفتك شعير راسه ولا يمسح به في شحهم على































سورة الكهف وقال ابن شهاب: ان الزاهي وما كلفه من علة فغيره من غسل وجهه  
والتي غير منه فكل الزاوي على من يغسله واجز ذلك الغسل من ماء اذك وتبينه حيث لا يوافق  
وارادك وتبين نافع لهم بغيره الملموس من وفاءه وفلا فيه وتلك لو اختلف الى ان يلمس  
فذلك على من يغسله الملموس من علة الغسل والمسح كذا وصفا وقال في مسئلة  
من اكل على الرضوخ ولو ولي ذلك يعني غسل اعضاءه بغيره من ماء فكل من اكل على  
ذلك فلا يجزى له ولو نوى الكهنة من غير فعل الاعمال اذ كان لا يغسل على فعله وان كان  
يغسل على روي واحد من الكهنة من غير ان يراه الاعمال ثم لم يترك او ما ان نوى الكهنة  
يعمل على غسل بعض اعضاءه وضوءه لم يترك اداءه الكهنة وان كان قد صلى بذلك اعدا لانه  
لم يغسل بعضه من اعضاءه عليه وان كان افاض على بعضه من اعضاءه من غير ان يراه  
صلاته لانه كما لم يكن من اداءه غسله بالروي والاكاد من غير الكهنة من غير ان يراه  
بعضه بالروي وبغيره بالروي **قلت** وفيه من الاستسناة كما تقدم في الاصل وما  
مسألة في باب الغسل وفيه اذ كان في الحاجة في مع وما نقل الماء الى العفوه من ارجاء  
ايقال الماء الى العفوه والمزهر وجوبه فيلزم ان يترك ماء من يدرك ثم يلمس على وجهه او غيره  
من اعضاءه لم يجز قال ابن شهاب انما الذي منسح ويغسل يغسله وتغسله من في التوضيح وان ارد  
بالغسل على الماء باليد الى العفوه والمنسح من المزهر ان لا يجزى بل هو الماء الذي اقله  
وضوءه او جهره او خاضا بجليه في الماء او نفضا في الماء وذلك في ذلك على المشهور  
كل من الجنب اذا اغتسل في نضح وتلك من غير شيء انقله وتلك اذ انما يدرك الماء حيث فعل  
بجبه من الماء ما يغسل به وجهه او غيره من اعضاءه اجزا بلا خلافا فكل في التوضيح العفوه  
تلك منسح ما التقى على عدم النقل وهو مسئلة انفسه كذا في ابن شهاب فيقول ابن شهاب  
فيمن شح اول مسئلة من نوى ان يغسل من اعضاء الرضوخ وقد اجمعوا ان الجنب اذا اغتسل في النضح  
وقد لا فيه الغسل ان ذلك يجزى به وان لم يغسل الماء بغيره ابيه ولا وجهه عليه ثم قال في التوضيح ومنه  
ما اختلف فيه وهي مسئلة ممنون يمشي الى منزله في المسئلة المذكورة **قلت** المحفوف ارجو  
الرجل الذي يكون في السهم والاجر الماء بجليه الذي يجوز له ان يغسل بغيره للملك ويتوضا فقال  
نعم **قلت** من كان جنبا هل ينجس بالماء قال نعم **قلت** بله في كذا غير اقل  
ملاذ وقع عليه ما صل جلدك بجليه ان ينجس ويكلم ابن شهاب اما اذا نضح يدك للماء فيعمل بجليه  
من الماء ما يكون يغسله الى وجهه وسائر اعضاءه على سلا من منسح ما ليس بمراسم فلا اختلف

حجبه



في نسخة وضوءه وقد ذهب ابن حبيب الى انه لا يجوز له ان يغسل بغيره من ماء اذك (اصل من ماء الرضوخ)  
فقط وكذلك على من يغسله لا يجوز له ان يغسل ذراعيه (وجليه في اصابه) من الماء ان يغسل  
اليد من الماء بغيره من الماء وحده اياها المباحضون وذلك في مسخونه في هذه الرواية وذلك في ذلك  
على من ذهب ابن القاسم رواه عنه عيسى فيما حكى العقل وذلك ايضا فلا بد من الماء في جميع توضاواته  
وعليه بخلافه في الغسل في غير ان ذلك يجزى به اذ انوى به الرضوخ وان كان لم يغسل اليه الماء  
بغيره وقوله في سماع موصى به معاوية ومحمد بن خالد من هذا الكتاب وقد اجمعوا ان الجنب وذكر  
ما تقدم ثم قال وذلك يدل على ما اختلفوا فيه من الرضوخ هو وقال ابن عمر فيكون قول ابن شهاب  
احدا من علم على اجزاء الغسل من الجنب في الماء وتلك في غير ذلك على ما اختلفوا فيه من الرضوخ ذلك  
على ان كل صور الغسل فتقع على عدم شح النقل فيجب والمنا تغسله جميعا على صورة الغسل  
الانغماس ولو اغتسل خارج الماء كان الرضوخ في ذلك في الغسل وقاله بعض ما ائتمنته قال ابن  
نابج والثاني قطع فيجوز ان ينجس في الماء في الغسل من سماع ابن شهاب في غسل اعضاءه وضوءه  
به في اصابه من الماء ومسح راسه في اصابه من الماء فيكون من سماع ابن القاسم الجواز وهو الذي  
يعلم من المرونة من مسئلة الخارجية في الغسل في سماع موصى به ومحمد بن خالد وذهب ابن حبيب  
ورواه عن ابن المباحضون انه لا يجوز له ان يغسل راسه من الماء ثم مسح بغيره فقال ابن عبد السلام  
المسح ان لا ينجس وحكي اياه في نسخة بعض شيوخه انه حكى الان نقله على ذلك قال في الشعر  
صحيح وفي المتن في لومسح الماء على راسه من ذلك الماء او غيره لم يجز قال ابن القاسم ومحمد  
ان ابن القاسم ومنه من قال لا يجوز الغسل بالماء الذي لم يغسله ابن شهاب وعلى هذا فيقول ان الماء  
من واد رشح عن ابن القاسم في الاجزاء في الغسل واختلف في المسح والقلم من الماء فيقول  
هو والعقل اناجيه واما ايقال الماء ابيه يعني الراس فيجوز ان يغسل بذلك الماء بغيره ابيه ولا يجزى  
ان لم يجر يدك على حيدك لما صار فيه من ماء فكل او غيره قال ابن القاسم ومنه من قال في  
عن ابن المباحضون والذين ينفوا بالماء يغسل بغيره للملك فيجس به باليد راسه واما الغسل بغيره  
فيجزي في ان لم يدرك على حيدك لما صار فيه من ماء فكل او غيره قال ابن القاسم ومنه من قال في  
ان ماء المسح ينجس اذا كان على العفوه الممسوح لم يجز المسح فاعلم بالماء وما (الغسل بجليه)  
باليد وتبينه في بعض على اعضاء الغسل كان في اليد او لا ثم ينجس فيكون غاسلا بالماء هو في التوضيح  
والروي على هذا ان قوله نقله في مسخونه في الغسل وهو النقل اذ التوضيح العفوه ذلك اذ يدرك  
به وسلك وانما اعلم ومسئلة المرونة التي اشار اليها ابن شهاب واقلع منسح عيون وجوب النقل















على التفرقة بينه وبين كمال الناس بالاعتماد على بعضه كما يظهر من كلام القسوس واما ان قيل  
 وعنه بعضه على الراجح فانه ينبغي للمفسر ان يستثنى هذه الصورة او يحكي فيها خلافا ان كان  
 في جملته من كلام البراهمة وما في جملته من كلام المرونية على اختلاف طروقه في الكرازة على التفرقة  
 في وجه المسئلة من غير ان يرجح واحد منهما شيئا **تفصيل** استثنى الراجح من صور  
 العجز الصورة الثانية وهي ما اذا اخرج الماء والاربعية فكلها وانه لا ينبغي كمال اوله بطل ونقص  
 واما ان قيل واخره الماء والاربعية بل لا يجوز له البقاء على اوله بطل لانه قد قيل ان تفرقة البقاء  
 وهو كلام كلام المفسر اليه وانه قال في قوله في المرونية معني ما ذكره في اشارة الى الاربعة والاربعين  
**قلت** وهذا هو القام الا ان يكون التفرقة بغير ما يقتضي اقتضاه والاشارة على قوله **يجوز**  
**اعفاء** من **اعتد** الى الابد اعفاء الزمان وهذا الصلح هو القول وقد اختلف عليه والمفسر ان  
 معذرة بغير الاعفاء من الجسم المقتول في الزمان المقتول لان عدم الجوارف فكذلك في العادة  
 قال في الترجيح والتفصيل بالتحقيق لاكثر العنصره وذلك والتشاقف وارب حصيل وعجاجة فكان  
 قيام البطل عندهم يدل على بقاء اثره فيكون مقتضى الاخير بل ان الفصل الشارح وفيه في القول  
 محدد بالعرفي كلام القاسم وعبارته قال انما نأج وعز البقاء لانه لا اول له حبيب فكل وهو  
 فهو لانه نص المرونية **قلت** قد عذر ان البقاء كماله في بله صفة الرضوخ المرونية وقد عذر  
 عن انقضاء حشر ما يشترط في التقى الى ان القابض في انقضاء حشر ان يحصى ما غفلت عنه عقلا وضمرا وكرانه  
 في بقاء الزمان المقتول والمزاج المقتول في الناس واما في باب جامع العقلاء في قوله له حبيب  
 وقد عذر ان حبيب مقتدره ما يحصى وضوحه في وقت مقتول وتلك بعض تشوختان في بقاء العقلاء  
 المقتول في بقاء النسبة الى الرطوبة والغضائفة والاربعية منه وهو واحد ومع هذا ان المقتول هو  
 في التفرقة الجسم المقتول وفوقه غير المقتول المقتول المقتول المقتول المقتول المقتول المقتول  
 والتشويق ختم به ذلك مع صور اعتدال المزاج غالباً صرح الخويلي والتشويق بربطه بغيره بل ان  
 المشهور في القول التفرقة بالعرفي ولا كماله ما ذكره الله عز وجل المرونية والاشارة على **تفصيل**  
 قال انما وحيه هذا فبينة في اعتبار الجوارف وهي انما هي بغير الجوارف ما اخرج من افعال  
 انما في بقاء اول الاعضاء حشر لو غفل وجهه وبيده ثم وضع جملته في قسوس انما في الجوارف  
 البديهي وبعدها في الجوارف هل يبق ذلك ام لا وكرانه في الاعتدال بالفسلة الاولى او الاولى  
 حشر لو كمال الفعل فبينة في الفسلة الاولى والثانية ثم قد في ففسلة الثالثة ثم غفل  
 العصور التي في الثالثة بغير مدعى حبيب بل في الاولى دون الثانية هل يبق ام لا قاله تقى

(الربيع)

الربيع هو **قلت** والقام من كلامهم اختصار ذلك جميعه وانه ما دام البطل موجودا جاز ان يقال  
 وانه اعلم **وج** اذا قلنا في التسمية كمالا حبيب عليه المباداة عن ذكركم ما كان ذلك علاماً  
 بكل وضوح انما يقال حشر وانما يقال حشر لم يبق حشر فان ابن الحاجب وان اخبره ذلك فكلما لم يبق  
 وحدها لعقد المرونية قال في التفت ولو انه حشر في هذه المعنى لم يبق حشر في الوقت ثم خسرنا في  
 وانه كان لما في اخذ المعنى ان الزمان في حشر طهارته بعد الم يبق في الطهارة العزلة ذلك لم يبق حشر  
 طهارته والاربعية انما طهارته من اوله ونفله في الكرازة **وج** فانه في اللغة او العرفه وضع  
 في حشر منه ما يغفل عنه في التفت عن غير واحد من تشوختان ان حشره في حشره ما ذكره ان كمال  
 حشره الماء انما حشره طهارته ونفله في التفرقة وافتقر عليه وحده غير انما في تعقيب القالب  
 له قوليه اخرجي للايمانية انما في حشره طهارته ونفله في التفرقة وافتقر عليه وحده غير انما في تعقيب القالب  
 وان قدح من التفت ان حشره طهارته ونفله في التفرقة وافتقر عليه وحده غير انما في تعقيب القالب  
 من تشوختان وانه قد عجز ما ذكره في اقتضاه طهارته لا يبق في ذلك وفي الدائمة الى حبيب مثل انما  
 حبيبته عن تشوختان في رد على الايمانية وخالف في ذلك والحال في انما في حشره طهارته ونفله في التفرقة  
 عن فية الايمانية عن ايمانية في تشوختان غير انما في حشره طهارته ونفله في التفرقة وافتقر عليه  
 غير انما في حشره طهارته ونفله في التفرقة وافتقر عليه وحده غير انما في تعقيب القالب  
 ام لا في قول في حشره طهارته ونفله في التفرقة وافتقر عليه وحده غير انما في تعقيب القالب  
 انما في حشره طهارته ونفله في التفرقة وافتقر عليه وحده غير انما في تعقيب القالب  
 اعداد الوضوء او الغسل والاعلاء فان في ذلك معناه حشره طهارته ونفله في التفرقة وافتقر عليه  
 الاعلاء فان لم يغسله حبيب في استئناف الغسل والوضوء فانما في حشره طهارته ونفله في التفرقة  
 فاسمياً او عاملاً في حشره طهارته ونفله في التفرقة وافتقر عليه وحده غير انما في تعقيب القالب  
 وبالله طاهر صومر هذا لم يبق حشره طهارته ونفله في التفرقة وافتقر عليه وحده غير انما في تعقيب القالب  
 فيك لا حشر في العقلاء في حشره طهارته ونفله في التفرقة وافتقر عليه وحده غير انما في تعقيب القالب  
 فيك فيك في العقليات في حشره طهارته ونفله في التفرقة وافتقر عليه وحده غير انما في تعقيب القالب  
 ليح الرضوخ الزمان منه وكرانه في حشره طهارته ونفله في التفرقة وافتقر عليه وحده غير انما في تعقيب القالب  
 انما في حشره طهارته ونفله في التفرقة وافتقر عليه وحده غير انما في تعقيب القالب  
 ويعبر الحشر من اعداد الحشر فاسمياً في حشره طهارته ونفله في التفرقة وافتقر عليه وحده غير انما في تعقيب القالب  
 فيك المسئلة في الترجيح عن حشره طهارته ونفله في التفرقة وافتقر عليه وحده غير انما في تعقيب القالب



























































عدل عن احوال الترتيب وهو العلة وثم الى الواو التي لا تقتضى الاصل في الجمع وقول على  
 رضى الله عنه ما ابلج اذ اقمنا على علقه بان وقول ابن عباس لا يبرأ بالبرائة بالرجل  
 قبل السير يخرج الاضرب في الدار فكن مع حجة على رضى الله عنه عند رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم طول حكمه فلو لا العلم على عدم الوجوب لما قال ذلك ولكن لا بد عليه من وجوب الظن  
 الوجوب قلنا انه سنة لمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم عليه ووجوبه ان رضى الله عنه بالوجوب  
 بان الله سبحانه رتب الاعلاء على بعض احوال صلى الله عليه وسلم فوضا لما اوتي الشهود ان  
 حق عبادته ان اجزاءكم العلم فيكم فكله انتم تسموا واحب ميب كالعلماء ودينه صلى الله  
 عليه وسلم فوضا من قبله وكنه كل وقوله لم يزل على الوجوب فلو لم يزل الله عليه وسلم فوضا كذا  
 وقال هذا وضو لا يغفل الله العلماء الا بانه قال والحوال ان هذه المناصير لا تقتضى ان  
 تيب مكلوب ومحمد نوافي على ذلك ووجوب القول بان وجوب الترتيب ان الترتيب يجمع الى النفي  
 عن التفتيس والفن في غير عزمك من سبانه ووجوب الاستنباط ان مقتضى التفتيس الوجوب  
 حمل على الترتيب اذ هو الاصل في التفتيس ان كان لا يقتضى الترتيب وياول الوجوب والتفتيس  
 قبل التفتيس والفتى اعلم قوله **فيما لا يفتكس وحركه ان يعجز عن الاعراف** **باب**  
**فيما لا يفتكس وحركه** ان يفتكس سنة ثم تكسر اعلاه وحركه فانه يعجز عن الاعراف المتكسر وحركه  
 ولا يعجز عن الاعراف ان يعجز عن حمل الماء وان لم يعجز اعلاه العجز المتكسر وما يعجز على قول ابن  
 القاسم وقال ابن حبيب يعجز المتكسر وما يعجز سواء كان يعجز او لم يكن وما ذكره الملك في  
 اعلاه المتكسر وما يعجز مع (ن) هو الترتيب عليه ابن رضى الله عنه بيقين وغيرهما قال في التوضيح  
 وكلامه كلام ابن حبيب ان يعجز وضو قال واوضح ان كان يعجز الماء فانه يفتكس ليسكن  
 الامر عليه **قلت** والقاسم ما قاله ابن رضى الله عنه بيقين وعليه اقمنا صاحبنا كذا  
 والملك والفتى اعلم **باب** ما تكسر بعض عظمه في ذلك التوضيح مع المتكسر قال ابن رضى الله عنه  
 يعجز عنك يربيه في اول وضو ثم لم يعجز عنك يعجز عنك وجبه ان كان قد يعجز  
 بوجه اول السنة فلما لم يربيه ولم يزل فاصلى ذلك وان يعجز ذلك العجز فيخرج به صلواته الا انه  
 يلزم كمر تكسر وضو فانه لا يربيه بغير الرحمة وابو محمد يعجز ان قال ليزن به كذا يعجز  
 والله اعلم ان ابنا يعجز قال اول ليزن به ولم يعجز به ان يكونه فصر به السنة ام لا والله اعلم  
**تنبيه** **باب** الاول هذا حكمه في الترتيب كما سبنا فاما ما ذكره وضو عامر المحكي  
 ابن الحجاب فيه فولي قال في التوضيح قال ابن حبيب ان يعجز مع العجز في يملكه  
 (او يعجز)

او يعجز او الماء ان كانا للناس فلا يعجز واما على ان الماء في تدارك السنة فتعجز عن ذلك فليكن  
 اعلاه العلوية ام لا قال ابن رضى الله عنه ان في السنة علم اعلاه العلماء في الاعلاء فقلان  
 وكذا هذه الخلاف هنا اضوعت لان سطر العلماء اقول والفول بالحق في الموضوع اجماع السنة  
 من يوم تار كذا وقال في المعز ما اذا قلنا ان سنة فان كان يعجز (الوضو اخر ما قدم في غسل  
 ما يعجز تاسيا كان او علموا وان كان قد تبايع وجب وضو وكان مقتضى ابي ذلك ثلاثة اقسام  
 احدها ان يعجز وضو والصلوة الثانية ان يعجز وضو ولا يعجز وضو فانه ابن حبيب والثالث  
 ان لا اعلاء عليه للوضو والاعلاء وهو قول مالك والشافعية والادوية والادوية والادوية في حق النفساني  
**قلت** وفي ابن حبيب عن ابن رضى الله عنه في الموضو ان يعجز وضو استنباطا والله اعلم **باب**  
 تقدم ان اعلاء ما يعجز المتكسر والوجوب مستوفى لما في حليل الترتيب خلافا لما في تاج والجزولي  
 والشيخ يوسف بن عمر في قوله نعم استنباطا والله اعلم وقال ابن حبيب في قوله نعم على ذلك  
**باب** جعل ابن رضى الله عنه حركه البعز والعجز والتفتيس وقد تقدم في المواضع ان التفتيس  
 عجز اللجج بالحق بل دون ذلك وينبغي ان يقال هنا ان اعلاء المتكسر هو  
 الموضع عن موضع المشو عله فلو لم يعجز عن غسل ذراعيه ثم غسل وجهه ثم مسح راسه ثم غسل  
 رجله فغسل ابن القاسم يوجب ما قدمه وهو غسل ذراعيه ولا يعجز ما يعجز وعجز ابن حبيب  
 يغسل ذراعيه ثم يمسح راسه ثم يغسل رجله فان غسل وجهه ثم مسح راسه ثم غسل ذراعيه  
 ورجليه اعلاه عجز ابن القاسم راسه ففك وعجز ابن حبيب يعجز راسه ورجليه فلو غسل رجله  
 في هذه الهوة قبل غسل ذراعيه فيفتكس ابن القاسم وغيره على ان يعجز راسه ورجليه فلو بدأ الاعلاء  
 ذك في هذه الهوة يغسل رجله قبل مسح راسه فيفتكس راسه ولا يعجز غسل رجله عجز ابن  
 القاسم لان اعلاء غسل رجله انما كان لو وقع ذلك قبل غسل ذراعيه واذا اعلاء كعجز وقع بعد  
 غسل الذراعيتين ويعجز مسح راسه في الهوة الاولى ويعجز لان مسح راسه ليقع مسح راسه  
 بعد غسل الذراعيتين وعجز ابن حبيب اذ مسح راسه اعلاه غسل رجله فانه لا يربيه الا ان يغسل  
 وجهه ثم رجليه ثم مسح راسه ثم يغسل ذراعيه فلا يفتكس على ابن حبيب راسه ويغسل رجله  
 وقد ذكر صاحبنا في هذا صور التفتيس وجعلنا الى ما ذكرناه **باب** **فيما لا يفتكس** استنباطا والله اعلم  
 في المعز ما ان الترتيب قول ابن القاسم لانه لا يتصل لما يربيه من التفتيس كما تقدم في بدا  
 يغسل ذراعيه او يمسح راسه قبل غسل وجهه ان يعجز ما قدمه ففك وهو غسل الذراعيتين  
 او مسح راسه واذا قبل ذلك فغسل وجهه ثم غسل ذراعيه ثم مسح راسه وغسل رجله في الهوة



























فان وقال الباعث للبحر ان ينفذ برك العفيلة والعلانية بل انك ان ينفذ العرف  
 بمنزلة تكويك الفراءة والركوع واجتج تلك العرف في الجملة فانك لا تكون الا بعينه  
 العرف فانك انك فانه ينفذ في هذه المرة الثانية ففعلته عند الاولى ففعل الاول في  
 ما اعتقد انه اسبق في الاولى اعتقد بالثانية العفيلة للعلانية ووزان طول الركوع كقول  
 انك في الاولى واما العادة المتكررة فبينة انها الخمس فذلك لم جلاء ان تكون العفيلة  
 الثانية هي المعروفة بخلاف الوضوء فلهذا لا يسارع اذا وقع بالاولى لانك في  
 بنية وضوء جماع الامة هو فذلك قبله لو غسل وجهه ثلاثا فذكر من فعله لم يلزم  
 الماء الذي الثالث فانه لم يخير الثانية بنية العفيلة اخرى فذلك بعضا الجملة وانك في  
 الماء على تلك اللفظة هو ما جميع العرف ليل ينفذ في الاسراف المذموم فانك في تركه  
 فانه لا يسلم ما ذكر في الغسل فبينة غسل وان في الثانية بنية العفيلة بغير على الخلاف  
 في طهارة المبرد هو وقال النخعي واذا لم يتسبغ في الاولى واجتج في الثانية كان  
 بعض الثانية وضوءا وهو تسليح فاعني عن الاولى وعلقت ففيلة وهو فذلك في  
 على الموضوع انك اسبق اوله ولد ان ينفذ في البنية في الموضوع انك في عذولة ولا  
 ربح في الرابعة ففعله في التمام هو وقلنا في الرخصة وقال ابن النخعي في التمام في  
 في الرابعة ففعله في التمام هو وقلنا في الرخصة وقال ابن النخعي في التمام في  
 او شئت فقل فبينة انك اسبق بالاولى فبينة انك اسبق بالاولى او ففعله في التمام  
 العرف وان شئت فقل فبينة انك اسبق بالاولى فبينة انك اسبق بالاولى او ففعله في التمام  
 وقت شئت فقل فبينة انك اسبق بالاولى فبينة انك اسبق بالاولى او ففعله في التمام  
 فبينة العرف ففعله في التمام هو وقلنا في الرخصة وقال ابن النخعي في التمام في  
 وجب عليه ان ينفذ في الثانية الوجوب فيما شئت فقل فبينة انك اسبق بالاولى  
 ففعله في التمام هو وقلنا في الرخصة وقال ابن النخعي في التمام في  
 تسليم الوجوب في موضوع ففعله في التمام هو وقلنا في الرخصة وقال ابن النخعي في التمام في  
 في مسابك الطهارة ففعله في التمام هو وقلنا في الرخصة وقال ابن النخعي في التمام في  
 حازن الثانية ففعله في التمام هو وقلنا في الرخصة وقال ابن النخعي في التمام في  
 او وقع خلافه واما اذا شئت فقل فبينة انك اسبق بالاولى ففعله في التمام هو  
 بنية الرابعة ففعله في التمام هو وقلنا في الرخصة وقال ابن النخعي في التمام في  
 والله اعلم

والله اعلم **الرابع** قال النخعي في اوله التمام في التمام هو وقلنا في الرخصة وقال ابن النخعي في التمام في  
 اسبق وقال ابن النخعي في التمام هو وقلنا في الرخصة وقال ابن النخعي في التمام في  
 فبينة انك اسبق بالاولى ففعله في التمام هو وقلنا في الرخصة وقال ابن النخعي في التمام في  
 وفعله في التمام هو وقلنا في الرخصة وقال ابن النخعي في التمام في  
 الاسباغ ففعله في التمام هو وقلنا في الرخصة وقال ابن النخعي في التمام في  
 في الرخصة ففعله في التمام هو وقلنا في الرخصة وقال ابن النخعي في التمام في  
 الامة علم ففعله في التمام هو وقلنا في الرخصة وقال ابن النخعي في التمام في  
 في المفسر ففعله في التمام هو وقلنا في الرخصة وقال ابن النخعي في التمام في  
 جملة وفعله في التمام هو وقلنا في الرخصة وقال ابن النخعي في التمام في  
 هو وقال ابن النخعي في التمام هو وقلنا في الرخصة وقال ابن النخعي في التمام في  
 الوضوء ففعله في التمام هو وقلنا في الرخصة وقال ابن النخعي في التمام في  
 على في الرخصة ففعله في التمام هو وقلنا في الرخصة وقال ابن النخعي في التمام في  
 في جواز الاقفار على الرخصة ففعله في التمام هو وقلنا في الرخصة وقال ابن النخعي في التمام في  
 انك في التمام هو وقلنا في الرخصة وقال ابن النخعي في التمام في  
 شربك في التمام هو وقلنا في الرخصة وقال ابن النخعي في التمام في  
 واذ شئت فقل فبينة انك اسبق بالاولى ففعله في التمام هو وقلنا في الرخصة وقال ابن النخعي في التمام في  
 وروى في التمام هو وقلنا في الرخصة وقال ابن النخعي في التمام في  
 في يدك في التمام هو وقلنا في الرخصة وقال ابن النخعي في التمام في  
 روى ابن النخعي في التمام هو وقلنا في الرخصة وقال ابن النخعي في التمام في  
**او المقلوب الاقراء** **وهذا في الرابعة او منع خلاف** **من ذكر** **رحم الله** **مسألة** **وقال**  
 في كل واحدة خلافا له في قوله مستحورين الاولى هل الرجلان حالهم والبريد فيفسد كل واحد  
 ثلاثا او في قوله المستحورين من غير تكرير ففعله في التمام هو وقلنا في الرخصة وقال ابن النخعي في التمام في  
 يعني التثنية عام وهو في الرخصة والخلاف هو وقال ابن النخعي في التمام في  
 من انك في التمام هو وقلنا في الرخصة وقال ابن النخعي في التمام في  
 زيد في صحيح مسلم ففعله في التمام هو وقلنا في الرخصة وقال ابن النخعي في التمام في  
 والمقلوب في قوله المستحورين في التمام هو وقلنا في الرخصة وقال ابن النخعي في التمام في































































المفتوح تحت المعركة وانضم اليه من كان خارج المعركة كما سبيل في نواحي الرضوخ واما  
 ان كان المفتوح فوق المعركة او لم ينضم اليه من كان خارج المعركة فيلزم من ذلك ان يكون  
 على من ينضم الرضوخ او لا يعمل القول بالفتح فيكون فيه الاستحسان وعلى القول بعدم الفتح فيكون  
 وبذلك وهو اذا كان لا يخرج من ذلك الخارج فلا ينضم عن محله من وجه اما اذا كان ينضم فينضم  
 الى ما تقدم به قول المارة والخصم والله اعلم **قوله وفيه فصل في كماله وفيه الفصل في كماله**  
**صلواته فانها اولها في كماله** **قوله في كماله** **قوله في كماله** **قوله في كماله** **قوله في كماله**  
 (استخرج ابو جعفر في نوادره انه لا يفتقر الى التنية كغسل العباسية قال القائل ابو الوليد يعني نفسه والجميع  
 عن ابنه يعني الى خبره التنية لانها صفة تيقن محله وجوبه في المعنى المقصود في القول  
 بوجوب التنية لا لا يلائم في كماله ابنه راضي في كماله ابنه راضي في كماله ابنه راضي في كماله  
 للشيخ به ابنه زيد وكذلك المدة في التوضيح واما التنية ومولده وبطلان صلاته تاركها يعني ان لا يفتقر  
 التنية وغسله مع غير تنية فبذلك صلاته تترك التنية او لا تفعل واعادة الخلاف قوله وظا  
 به كلامه في التوضيح ان الخلاف في بطلان التنية وهو الخلاف في وجوب التنية في قول جعفر  
 به قال تفعل الصلاة بتركها ومنه قال لا تفعل الصلاة بتركها ومنه قال لا تفعل الصلاة بتركها  
 ان الخلاف في بطلان الصلاة مع عدم العمل بالقول بوجوب التنية وبذلك صرح ابنه يعني في التنية وبذلك  
 واختلاف القائلين بغسل جميعه هكذا يعني الى تنية ام لا قالوا واختلاف القائلين بالاقبال الى  
 تنية او غسله بلا تنية وحمل ذلك على اوله ومقتضى الجواب التنية ان يعيد الصلاة في ترك الاعادة في الصلاة  
 الخلاف وهو قوله ان تارك كماله قوله يعني ان تترك غسل ذلك كماله واقترن على غسل على الذي قبل  
 خلت بعد تفعل صلاته وهو قول الاربعة او لا تفعل صلاته وهو قول جميعه به عم قالوا في التنية  
 ضيق واختلاف في بطلان صلاته مع ترك غسل جميعه الذي يقال جميعه به عم لا يغير وبذلك صرح في كماله  
 يستقبل وقال الاربعة يعني ابدأ واجزاه يعني التناحر به على ان غسل الجميع واجب او مستحب وقال  
 الباكر في شرح الرسالة قال جميع به عم ما لم يغسل الذي يخرج الذي يغسل الصلاة قال ابو  
 محمد وبذلك صرح في كماله وبذلك صرح في كماله وبذلك صرح في كماله وبذلك صرح في كماله  
 لأنه اذا غسل ذلك ما قال ان يفتقر وضوءه ولو لم يفتقر ان يغسل ذلك في غير ذلك في بطلان  
 الكف والاصابع وجميعه في يوم بلا علة الرضوخ لانه وضوءه صحيح فصرح به وحكم بطلان  
 قيامه فلا ضيق ونفك ابنه ناجية في شرح الرسالة قوله ثلثا فقال واختلاف اذا افتقر على  
 غسل على الذي فقال الاربعة يعني ابدأ واجزاه يعني التناحر به على ان يغسل الجميع وبذلك صرح في كماله

قوله

قال ابو جعفر به ابنه زيد قوله الغصص في استيلقة عنه وبذلك صرح في كماله وبذلك صرح في كماله  
 هو ونقل التناحر في الكيس هذا القول الثالث الذي كلامه به هو انه جاز في مسئلة من ترك التنية ولم  
 اقف عليه والله اعلم **قوله في التوضيح** **قوله في التوضيح** **قوله في التوضيح** **قوله في التوضيح**  
 المسمى مقدار الرضوخ واما ان غسله لما كان تغير التنية يعني الغسل الرضوخ هو وكذا يعني في كماله  
 ابنه يعني في التنية والاضيق في التناحر به على المرونة انه يغسل التنية عند اعادة الرضوخ واما  
 غسله قبل ذلك لم يجز وعمل به ذلك على قوله في المرونة ولا يلزم غسل التنية عند الرضوخ به المسمى  
 (الان يعني ان يغسله) انه عليه غسل ذلك وجعل على هذا الكلام ظاهرا ان اعادة الغسل عند ذلك  
 اذا اراد الرضوخ وهذا الصنف له فيه بعد له واما ان لا يغسل التنية والاضيق في التنية خاصة هو ونقل  
 ابنه عمه كلام ابنه يعني في كماله وفي كماله وفي كماله وفي كماله وفي كماله وفي كماله وفي كماله  
 من المسمى قال ستر هذا القول بفضاء الامور وفي كماله وفي كماله وفي كماله وفي كماله وفي كماله  
 (الافاديل بذلك يرى ان الذي تفعل اجزاه من التنية فتدري بحاجته التنية ووجه المذهب ان الذي ليس  
 بتغيير ولو وجب منه الاستنجاء لموجب غسل التنية لانه يلقاه فان قيل التغيير اجزاه فبذلك  
 والاصح الى علمه ولان التنية بعد ذلك واكثر منه يعني بعد مسح الاضيق والاضيق في التنية  
 من كماله الاستنجاء من المسمى **قوله في كماله** **قوله في كماله** **قوله في كماله** **قوله في كماله**  
 وعبد يعني في كماله وفي كماله وفي كماله وفي كماله وفي كماله وفي كماله وفي كماله وفي كماله  
 به في كماله وفي كماله وفي كماله وفي كماله وفي كماله وفي كماله وفي كماله وفي كماله وفي كماله  
 واعلم في كماله وفي كماله وفي كماله وفي كماله وفي كماله وفي كماله وفي كماله وفي كماله وفي كماله  
 صغير يعود على الاستنجاء المصنوع من قوله او لا ونزب جمع ما وعجز وما ذلك ما جواز الاستنجاء  
 بذلك يابس كماله من كماله وفي كماله وفي كماله وفي كماله وفي كماله وفي كماله وفي كماله وفي كماله  
 قال في التوضيح فبذلك صرح في كماله وفي كماله وفي كماله وفي كماله وفي كماله وفي كماله وفي كماله  
 ذلك رخصة فيفتقر بها على ما ورد في الصحيح الاول لانه رخصة في تغيير العمل لانه الميعول به وتعليمه  
 صلى الله عليه وسلم الترويض بركب رجب فيفتقر استنجاء عن المسمى والاعمال بذلك استنجاء راحة العباد  
 وروي الدرا في كماله انه عليه الصلاة والسلام قال اذا قضى احدكم حاجته فليستغسل ثلثا من احواله  
 او ثلثا من اجزاء او ثلثا من حقيقت من تاركه ولادليل له يعني القول الاخر بقوله عليه الصلاة  
 والسلام او لا يجز امرهم ثلثة اجزاء لان مصبوع اللحية لم يبق به الا الدفلة هو وفوقه للبر راضي  
 وزاد والله في كماله وفي كماله وفي كماله وفي كماله وفي كماله وفي كماله وفي كماله وفي كماله وفي كماله

قوله



























اذا كان جالسا مستجاب له الوضوء بخلاف المضطجع فإنه يجب عليه ان يجالس متطهرا  
 في الارض وغسل يديه في كل غفلة الوضوء هو وتقدم في الركعة بالتحطيم وتقدم في الركعة بالتحطيم  
 في التشاغل على القول الاول يقال ذلك وما جعل له من اذهل غفلة يتوضا وقال الشيخ (روى)  
 في شرح الرضا انه يجب عليه اذهل غفلة يتوضا وعلى ابي القاسم الوضوء عليه هو وهذا الذي  
 ذكره على ابي القاسم ذكره الشيخ يوسف ابي عمير فيقول في شرح قول الشيخ يجب الوضوء في زوال  
 العقل ذكر الشيخ ان زوال العقل باربعة اشياء والاول بغيرها وهو ان يقول ابي القاسم وقال ابي  
 تاجع ان زوال عقله بالاربع بانه يتوضا وقال ابي القاسم الوضوء عليه هو وانما علم  
 الشيخ في زواله في شرح الرسالة وذكر التنازل الوضوء في غفلة العقل بالوجود والخلل ونحوه  
 غير ان مقتضى ما يجب ان يترتب على غفلة العقل من وجوب الوضوء في غفلة العقل بالوجود والخلل ونحوه  
 لعدم اعتبار ذلك في الحكم راجع الى الاعتناء في حب الدنيا والمغنى عن غير ذلك فيكون ذلك  
 بخلاف غفلة الوضوء والخلل او النقص راجع الى الغفلة في الوضوء والخلل والمغنى عن غير ذلك فيكون ذلك  
 وكان زوال العقل بثلثة اقسام اولها ما لا يدرك وهو الغفلة في الوضوء وبذلك الشيخ يوجب في كل  
 والوضوء في الوضوء اذا استغنى عن عقله بثلثة اقسام اولها ما لا يدرك وهو الغفلة في الوضوء وبذلك الشيخ يوجب في كل  
 بترك غفلة هو قوله **وليس يلزم صاحب به علة** ثم تصور في وضعه فظاهره وهو ان كان  
 المصنف ذكر او اثنى في ما لا يفتقر الى كلام يبيح او يكره في قوله ابي القاسم (الشيخ) في منسك  
 قال بعض الفقهاء يوجب للحايط ان يثني زوايا النجس الى اربعة اوصاف حد كونه فيه لان في العلم  
 في قوله ان الذي يفتقر الوضوء يكون كونه باسرها علم هذا القول قلنا  
 في مرهبة والغفلة عن التنازل في قوله ابي القاسم وذكر ابي القاسم في قوله يوجب  
 ملازمة النجس بانه يفتقر الى العلم في عرفه وهو منزهة القاض غير منزهة الله ومنزهة  
 الاصل في النجس في قوله يوجب انما يفتقر في قوله ابي القاسم في قوله يوجب  
 هو وفلان في القاض غير منزهة في قوله ابي القاسم في قوله يوجب الوضوء في قوله في الرجل  
 والنساء بالقبلة والحيضة او كونه في الرجل في قوله ابي القاسم في قوله يوجب  
 انما هو القبان بعد الله والقبلة يعني ان كونه في القبلة في قوله كونه في القبلة  
 فعل في القبلة كونه في قوله يوجب في قوله كونه في القبلة في قوله كونه في القبلة  
 كونه في قوله يوجب في قوله كونه في القبلة في قوله كونه في القبلة في قوله كونه في القبلة  
 وان كان يفتقر في قوله يوجب في قوله كونه في القبلة في قوله كونه في القبلة في قوله كونه في القبلة  
 ان كان يفتقر في قوله يوجب في قوله كونه في القبلة في قوله كونه في القبلة في قوله كونه في القبلة

الشرارح في قوله

في قول القاض غير منزهة في الرجل والنساء يعني ان كونه في القبلة في قوله كونه في القبلة في قوله كونه في القبلة  
 وراجع في بعض النسخ في الرجل والنساء يعني ان كونه في القبلة في قوله كونه في القبلة في قوله كونه في القبلة  
 هو انه مختص بالرجل بل يوجب الوضوء عن الملازمة انما كونه في القبلة في قوله كونه في القبلة في قوله كونه في القبلة  
 وكذا يجب على المرأة اذا لمست الرجل في بعض النسخ في قوله كونه في القبلة في قوله كونه في القبلة في قوله كونه في القبلة  
 والقاسم انه كذلك وقال ابي جعفر في شرحه في قوله كونه في القبلة في قوله كونه في القبلة في قوله كونه في القبلة  
 المرأة فلا بد من القاض غير النجس في قوله كونه في القبلة في قوله كونه في القبلة في قوله كونه في القبلة  
 قوله او من وجب سائر النجس في قوله كونه في القبلة في قوله كونه في القبلة في قوله كونه في القبلة  
 او كونه في القبلة في قوله كونه في القبلة في قوله كونه في القبلة في قوله كونه في القبلة  
 غير منزهة في قوله كونه في القبلة في قوله كونه في القبلة في قوله كونه في القبلة  
 بينة الجنسية هو وتقدم عن الشيخ في قوله كونه في القبلة في قوله كونه في القبلة في قوله كونه في القبلة  
 المذكورة هو يجب ان يكون الا في قوله كونه في القبلة في قوله كونه في القبلة في قوله كونه في القبلة  
 للقول المذكور ولا يجب في قوله كونه في القبلة في قوله كونه في القبلة في قوله كونه في القبلة  
 الحق في قوله كونه في القبلة في قوله كونه في القبلة في قوله كونه في القبلة  
 في الملازمة انما كونه في القبلة في قوله كونه في القبلة في قوله كونه في القبلة  
 حديد الحلب في قوله كونه في القبلة في قوله كونه في القبلة في قوله كونه في القبلة  
 او بركة او كونه في القبلة في قوله كونه في القبلة في قوله كونه في القبلة  
 بلية يعم الآية (الذي) انه في قوله كونه في القبلة في قوله كونه في القبلة في قوله كونه في القبلة  
 مستحيلة منه في قوله كونه في القبلة في قوله كونه في القبلة في قوله كونه في القبلة  
 هو في قوله كونه في القبلة في قوله كونه في القبلة في قوله كونه في القبلة  
 المستحيلة منه في قوله كونه في القبلة في قوله كونه في القبلة في قوله كونه في القبلة  
 نادفاه في قوله كونه في القبلة في قوله كونه في القبلة في قوله كونه في القبلة  
 مع انه في قوله كونه في القبلة في قوله كونه في القبلة في قوله كونه في القبلة  
 وقال بعض الفقهاء في قوله كونه في القبلة في قوله كونه في القبلة في قوله كونه في القبلة  
 الكلام ان الملازمة في قوله كونه في القبلة في قوله كونه في القبلة في قوله كونه في القبلة  
 والصورة في قوله كونه في القبلة في قوله كونه في القبلة في قوله كونه في القبلة  
 الوضوء في قوله كونه في القبلة في قوله كونه في القبلة في قوله كونه في القبلة































































































الوقت المختار كما تقدم والقولان جاريدان ايضا فيما اذا اخلوا خروج الوقت القوي والافعال انه  
 يتبع كل ان يتبعهم اذا اخلوا خروج الوقت القوي ويخرجون في رسم استلزامه ما سمع عيسى من كتاب الله  
 ركة فيم كانه في حقهم من ان علقوا طلعت الشمس فان بعلمك وان طاعت الشمس فان وقول لا يتبع  
 ويحل اذا اخلوا كل يوم الشمس وقول ان علقوا فلان له ان علقوا في الارضاد ما اعتبار الزمان عينا غير  
 وقول ان علقوا ان علقوا ان المعنى في جواز التبع هذا الوقت القوي فلا يلزم التبع الا اذا اخلوا خروج وانه  
 لا يتبعهم اذا اخلوا خروج الوقت المختار فيخرجون فيقولون فيقولون ان علقوا فيقولون ان علقوا فيقولون ان علقوا  
 خروج الوقت ركة ان لا يتبعهم من حلك على علقوا فيقولون ان علقوا فيقولون ان علقوا فيقولون ان علقوا  
 وغير من من اربع اربعين واحتمل ان التوضيح والاعلم من تشييم قلت يتبعهم من التوضيح فيقولون ان علقوا  
 ذكرنا والعقول بانه يتبعوا عن ان علقوا فيقولون ان علقوا فيقولون ان علقوا فيقولون ان علقوا فيقولون ان علقوا  
 ضيق حكى في التفت عن بعض التوضيح ان لا يتبعهم فيقولون ان علقوا فيقولون ان علقوا فيقولون ان علقوا  
 ذكرنا هو لانه من بعض الخلفاء فيقولون ان علقوا فيقولون ان علقوا فيقولون ان علقوا فيقولون ان علقوا  
 مع فوته والراجح هو القول الاول واما ما التوضيح وعلمنا من التوضيح فيقولون ان علقوا فيقولون ان علقوا  
 المرونة فيقولون ان علقوا فيقولون ان علقوا فيقولون ان علقوا فيقولون ان علقوا فيقولون ان علقوا  
 من اهل التبعهم يخرج الوقت عقيب تبعهم فوضا وحل لان التبعهم انما يتبعهم فيقولون ان علقوا فيقولون ان علقوا  
 وقد ذهب فلان بعض هؤلاء لعلمنا فيقولون ان علقوا فيقولون ان علقوا فيقولون ان علقوا فيقولون ان علقوا  
 فعلم بوجه جازي كما اذا اخرج والوقت واخرج وهو ان علقوا فيقولون ان علقوا فيقولون ان علقوا فيقولون ان علقوا  
 الحكم كذلك فيقولون ان علقوا فيقولون ان علقوا فيقولون ان علقوا فيقولون ان علقوا فيقولون ان علقوا  
 او غير من من التبعهم او غير من من التبعهم او غير من من التبعهم او غير من من التبعهم او غير من من التبعهم  
 لا يتبعهم على استعماله لم من من التبعهم او غير من من التبعهم او غير من من التبعهم او غير من من التبعهم  
 بعض اهل العلم ان علقوا فيقولون ان علقوا فيقولون ان علقوا فيقولون ان علقوا فيقولون ان علقوا  
 وان كان لا يتبعهم لم من من التبعهم او غير من من التبعهم او غير من من التبعهم او غير من من التبعهم  
 صحيح فقل ان علقوا فيقولون ان علقوا فيقولون ان علقوا فيقولون ان علقوا فيقولون ان علقوا  
 مضافة تليق بان فلان المشقة فيقولون ان علقوا فيقولون ان علقوا فيقولون ان علقوا فيقولون ان علقوا  
 وفي هذا الكلام نكح لانه يقتضي ان علقوا فيقولون ان علقوا فيقولون ان علقوا فيقولون ان علقوا  
 خلافا واما الخلفاء فيقولون ان علقوا فيقولون ان علقوا فيقولون ان علقوا فيقولون ان علقوا

ان يقال المراد المقدر في الاية ان لا يتبعهم على من علقوا فيقولون ان علقوا فيقولون ان علقوا  
 من وجه مطلق لا يستلزم من ذلك الوجه وان كان نشأ عنه تفصيل ذلك الوجه لا يتبعهم الوقت  
 فواجب ان كان يتبعهم في احوال الخلفاء فيه فلا بد ان يتبعهم في احوال الخلفاء فيه فلا بد ان يتبعهم  
 ان لو كان الوقت متفسعا وجب عليه تتبعهم المدة وهو كذا في العلم وفي هذا العلم في العلم  
 في التبعهم في القول القوي فيقولون ان علقوا فيقولون ان علقوا فيقولون ان علقوا فيقولون ان علقوا  
 فيقولون ان علقوا فيقولون ان علقوا فيقولون ان علقوا فيقولون ان علقوا فيقولون ان علقوا  
 رجع المدة من التبعهم فيقولون ان علقوا فيقولون ان علقوا فيقولون ان علقوا فيقولون ان علقوا  
 لوجه رجع اجماعا هو قوله بالمعنى ومن قوله يعني من الوقت باللائحة ولذا في قول القائل في العلم  
 وفرض الوقت حقل لا يتبعهم فيقولون ان علقوا فيقولون ان علقوا فيقولون ان علقوا فيقولون ان علقوا  
 النوع الاول من التبعهم فيقولون ان علقوا فيقولون ان علقوا فيقولون ان علقوا فيقولون ان علقوا  
 النوع الثاني من التبعهم فيقولون ان علقوا فيقولون ان علقوا فيقولون ان علقوا فيقولون ان علقوا  
 ان ان علقوا فيقولون ان علقوا فيقولون ان علقوا فيقولون ان علقوا فيقولون ان علقوا  
 وسنة ومنه فيقولون ان علقوا فيقولون ان علقوا فيقولون ان علقوا فيقولون ان علقوا  
 من ان علقوا فيقولون ان علقوا فيقولون ان علقوا فيقولون ان علقوا فيقولون ان علقوا  
 زاد عليه ذكر الخبر فيقولون ان علقوا فيقولون ان علقوا فيقولون ان علقوا فيقولون ان علقوا  
 من قلت اما السنة فاجوز فيقولون ان علقوا فيقولون ان علقوا فيقولون ان علقوا فيقولون ان علقوا  
 ذرعت ان ان علقوا فيقولون ان علقوا فيقولون ان علقوا فيقولون ان علقوا فيقولون ان علقوا  
 علم واما العلم فيقولون ان علقوا فيقولون ان علقوا فيقولون ان علقوا فيقولون ان علقوا  
 عرقه ونقل ان علقوا فيقولون ان علقوا فيقولون ان علقوا فيقولون ان علقوا فيقولون ان علقوا  
 لعل قوله بعد هذا الاوجه - اخر اعلم ان يكون امر الخلفاء او حقا ركة تقيت او طورا او اجبا فيكون  
 غير المدة الحقة فيقولون ان علقوا فيقولون ان علقوا فيقولون ان علقوا فيقولون ان علقوا  
 على ان لا يذكي الان ما خرج يجوز التبعهم فيقولون ان علقوا فيقولون ان علقوا فيقولون ان علقوا  
 من ان علقوا فيقولون ان علقوا فيقولون ان علقوا فيقولون ان علقوا فيقولون ان علقوا  
 لغير العوض معصوم محال فيقولون ان علقوا فيقولون ان علقوا فيقولون ان علقوا فيقولون ان علقوا  
 وما ذكرنا ان علقوا فيقولون ان علقوا فيقولون ان علقوا فيقولون ان علقوا فيقولون ان علقوا  
 ما خرج يجوز التبعهم فيقولون ان علقوا فيقولون ان علقوا فيقولون ان علقوا فيقولون ان علقوا

في العلم



في المجموعة ونقد اذا قلنا لا يجمع بين فرضين او بين فرضين معيين  
 وموضوع كعاجية المذهب انه يجمع اذا قدم المكتوب وقال ملاك في المجموعة غير تميم لوريفة فلو ان  
 يعلو ذلك على المختار في قول ابن المولى ان كانت واحدة بالبرهنة واذا اراد ان يعلو تميم البرهنة  
 فلا يبرهن ان تلك عينه واحدة او عينين معية مجتمعين او ينفك اذا كانت نفسها وذلك بعض الاشياء  
 معينة لا يعلو على جنس تميم واحدا وان اعتقدوا على واحدة لان المختار اذا تقيست طرقت في ظاهر  
 جاسر لانها صالحة واحدة في موضع من قوله فرض كذا ينفك في تغير الكمال في قول ابن غار لم يعلو  
 بشرط الاتصال وهو مفروض في سماع ابن زهره وان ينفك واحدة الاتصال بالبرهنة او ان  
 نصل التوافق في انفسك والقائم من كلامه الاول وكلامه في خصوص عليه في السماع المنة  
 كروية سماع هو سوى وصرح في السماع المذكور بان الفعل التميم الذي وصرح ايضا بان ينفك  
 الاتصال صاحب المتفق وطالب الكمال في الموضوعين وان ينفك في السماع اريد ان  
 تميم الناجية ثم لم يزل في المسير في حديثه فم اراد ان ينفك تميم في ذلك الاتصال ذلك  
 فليتم تميم اخر وان كان تقيضا خفيا فباري ان ينفك في قول ابن زهره الاتصال ان لا يعلو صلاتي  
 تميم واحدا لعلية ولا برهنة وان لا يجوز التميم للعلية عن عدم الملا في الدعوى القيام اليها فليتم  
 ان يعلو تميم واحدا في الاتصال من التوافق والاتحاد اذا انقضت بالبرهنة استحصلا في واحدة الملا  
 في التوافق للاتحاد في كماله البرهنة فاذ احوال ما ينفك في سقطت في احوال التوافق وروعت  
 المسئلة الى حكم اللط في وجوب اعادة التميم هو في الخلل واللباس ان يعلو الناجية تميم البرهنة  
 اذا التزم في انهما ولا يبرهن ان يعلو نوافل عن تميم واحدا في في مبرور واحد فاذ قطع بطلان  
 واحد بطلان عن بعض اعد التميم لك طلة هو وقال في المنقضي وان كل نوافل منقضة تميم واحد  
 اخره وكذلك ان كل من ينفك في نوافل او نوافل وانقض ذلك بالبرهنة في **المسئلة**  
 في قول ابن غار لم يعلو الملا بغير شرط في الناجية عن تميم البرهنة وهذا في ابن زهره  
 ذكر في المل في التوضيح عن ابن زهره في قول ابن غار ونقد ومثله جواز ان يعلو التميم العرض  
 ان يكون التميل متعلقا بالعرض مفروى ابو زهره عن ابن القاسم في تميم الناجية في خرج من المسئلة  
 للاحية في علة فلا ينفك في والمعتبر فيهما وتتم في ينفك ان تكون الناجية مفروية عن تميم  
 البرهنة في قول وان لم ينفك في لهما هو ونقد على ملا في واحدة او لا في بعض شيخ ابن غار وهو ان  
 قوله والاتفاق مفروض في رواية في رايته في تقييد من ينفك في الفروع على انه جلة مستند  
 نقد وبتيم ان يعلو وانما اعلم ونقد على ذلك ابن زهره واستراح في التيم والاتحاد مل

وله

وله افع عليه وعلام ابن زهره في السماع المذكور في غير مع تكملة على المسئلة في عدة مواضع  
 من البيان ولما في المبررات ولما في الاحوية ولما في كليات التقييد والتقسيم في كلامه في المبررات مع  
 خلاصة ذلك في قوله في وجه في رواية ابن زهره عن ملا في ذلك صلاتي الله عليه بتيم واحدا في  
 الملا او كليات الفروع على السمع لا بشرط في هذه التيم لما انقضت من العلويات التي نفاها عن القيام  
 اليها واذا قلنا ان رواية ابن زهره عن تميم في هذا الاتصال فليتم عليها اجازة العلويات كالمسئلة في  
 والنوافل تيم واحدا اذا انقضت وكان تيم في كلياتها فنقدت النوافل او نفاها في قوله لا يجوز له ان يعلو  
 تيم في المكتوبة لعلية لم ينفك في رواية ابن زهره في قوله في كلياتها فنقدت النوافل او نفاها في قوله لا يجوز له ان يعلو  
 المكتوبة اذا انقضت في في قوله اذا جاز ذلك على هذه الرواية فليتم على اصله في الملا عدم احوال  
 التوافق في الاتصال في قوله في كلياتها فنقدت النوافل او نفاها في قوله لا يجوز له ان يعلو  
 المبررات واحدا في ذلك هو الجواز على اصل هذه الرواية وعلقه في قوله في كلياتها فنقدت النوافل او نفاها في قوله لا يجوز له ان يعلو  
 جاز في ذلك في قوله في كلياتها فنقدت النوافل او نفاها في قوله لا يجوز له ان يعلو  
 من تكملة في مقامه معقبات اعل المبررات في قوله في كلياتها فنقدت النوافل او نفاها في قوله لا يجوز له ان يعلو  
 مفتوحة لعدم الاتساق في ذلك منقضا وهو في ذلك منقضا كلام ابن زهره في المنقوض ومنه قوله  
 في التقييد ويجوز الجمع بين العرض والتميل اذا قدم العرض ويجوز التميل تيم العرض ولا يجوز ان يعلو  
 تيم التميل هو ملا في قوله ويجوز التميل تيم العرض على ما اذا لم ينفك التميل كان ذلك ارا  
 مع قوله ويجوز الجمع بين العرض والتميل وقوله في الفروع ولو نفى استصحاب العرض جاز التميل  
 ايضا مع التيم في كلياتها فنقدت النوافل او نفاها في قوله لا يجوز له ان يعلو  
 لان الاضاحي تابع للملا في روايته في تيم الناجية في على سماع النوافل في قوله مسر المعلق في  
 الفروع في سمود التلاوة في تيم التيم في قوله لا يجوز له ان يعلو في قوله لا يجوز له ان يعلو  
 العرض مسر المعلق في تيم في تضعف التيم على العرض وهو بعض الاشياء معينة هو وقال  
 ابن عبد السلام في شرح قول ابن ابي عمير ولا ينفك في قوله لا يجوز له ان يعلو في قوله لا يجوز له ان يعلو  
 من التميل ما تشاء لان اذا قدم العرض جاز له فعل ما تشاء من التميل وان لم يكن التيم التميل  
 فلو كان يكون له فعل التميل تيم التميل لولى وجعل الكلام كله يقتضي انه تيم تيم تيم  
 البرهنة ولم ينفك الناجية (لما ان ينفك في ابن عبد السلام في الاولوية في قوله لا يجوز له ان يعلو  
 من تيم الناجية كما سنذكر في ذلك وقال في كلياتها فنقدت النوافل او نفاها في قوله لا يجوز له ان يعلو  
 ملحوظة او ينفك التميل هو ملا في قوله في كلياتها فنقدت النوافل او نفاها في قوله لا يجوز له ان يعلو







عنه واما صاحب الكمال فيقول ان الفعل يتبع الخاضع له فكل ما تكلم على قوله في المروضة  
 لا يتبع من اجزاء خلق الامام في العيرين وقال ابو حنيفة يتبع من حرج التوسيع (فلا يخلو المروضة)  
 ثم رد عليه ان يتبع في قول ابن سحنون سبيل السبي في التبع كسبيل (العرايش) والقرن وركعتي العير  
 والعيرين واللافتة سفارة والتمسوق يتبع لكل سنة كما يتبع للبرايض هذا مع ما لا يغير على  
 مسر الملاء كما في العرايش والمسلم ولو خالف فوات ركعتي العير والتمسوق ان توطأ الا ان يدرك الصبح  
 فلو ان يتبع اذ ركعتي جميعا فانه يتوطأ ويدع ركعتي العير هو والعقود من انهم لم يعمروا منه ان لا يترك  
 سنة يتبع سنة اخرى فاما مله والله اعلم **المسألة** قال ابن تاج في شرح قوله في المروضة ولا يترك  
 ان يتبعك بعد العير بغير يتبعه ذلك كما هو وان كان حاله فانه جازي وقال التوسيع فانه يترك  
 تفعله جازا وفلافت التبعه يتبعك الى دخول وقت العير بغير التناهي وانقضاه ابن سبيل السلام  
 للمبينة هو وقت كلام ابن سبيل السلام وهو كلام قول المروضة ان لا يكون منها وان دخل وقت العير  
 بغير التناهي وقال التبعه بغير التبعه لمدول وقت العير بغير التناهي وهو غير صحيح لان ما يعلم  
 من الفعل تاربع العير بغيره ولا معنى للتابع حال عدم المنوع حسا وحكما هو وقتك في التوضيح  
 كلام التوسيع وكلام التبعه واشتراط كل ما غير السلام ونقل ابن سبيل كلام التوسيع وقتك  
 ثم نقل عن الشيخ عن المحتج ان المتبع التبعك ما لم يكن ذلك وقبله في التناهي قال ملك  
 في المحتج والمتبع ان يتبعك به فانه يترك ذلك وانك اذا اتيت في اخر وقت الصلاة فبقيت على كلام  
 التوسيع ان لا ان يتبعك ولا يغير له ان يتبعك على كلام التبعه وارب ابن سبيل قوله **ولو قصد**  
**ورجل القاني** قال سبيل اذا اتيت لوضي فعل يقع به الاول او الثاني تبعه اصلا (القائم) انه  
 لا يترك لانه انما بالنية المستمرة ونية اخرى معقولة توطأ بينة الوقت ونية اخرى بقوله **لا يتبع**  
**المستحب** كذا في النسخ بدخول لام التي على مستحب وصاحب العبارة خروجا وان يقول لا يتبع مستحب  
 لان التاثير مستحب وخلافه انما ان كان كذلك ولو تبعه لضمه مع ذلك جاز له ان يتبعك به كما تقدم  
 والما اراد اذا كان التبعه نفسه مستحبا كما يتبع للنوم قوله **ولم هو الا انه** في قوله **فحتم** يعني  
 اعمد ان يرد موالان افعال التبعه وعلى هذا علم الشارع في نشر وجه التلافة وقال ابن سبيل  
 وارب الخليل وارب عرفة وغيرهم وانما تميم والموالان كل لوضو فكل في التوضيح اذ على المستحضر  
 جميعا على انه لم يكن اجزاء الا ان كان المنقرض في الترتيب هذا واما الموالان فلا يترك اجزاء كل تلك  
 (المقوال) اذ لا يتلوا في قول بالعرفي غير المستحضر والقصور خليل ويذكر ان يقال بالملك ان اذ امر في  
 التبعه ناسيا مع جهة اشتراك انقاله بالعلامة لانه جهة الموالان فاما مله ثم ما فانه خاضع

صم بدسفر قال في شرح قوله في المروضة قال ابن القاسم مع من يتبعه وقال في انما ان  
 التبعه وان في اجزاء وهو غير ذلك الوضو ما هو من سنة يتبعه من حال اداء التبعه لانه  
 لا يجوز ان يتبعه على العلوة بانه يكون والمالكين متقابلا هو وانما حرج في المحتج في وجع الموالان جميع  
 ولم يتبعه بالوضو كما جعل في الفصل المعنى الثاني ان يرد مع الملاء مع ما فعل ثم على هذا السالحي  
 قال والمالكانا على هذا لا يستلزم انما اشتراك الموالان بين افعالهم بخلاف العكس هو والمالكانا في  
 انشراح انقال التبعه بما فعل ليدرك ان او فاما تقدم في كلام التوسيع هنا وهو جازي غير ان  
 قال في الكرا اذ اتيت جواز الفعل بالتبعه فترك في التبعه ان قاله بعد بوجه فيكون ذلك  
 مقصدا بالبر بغيره وان يتبع ليتبعك في شرح في قوله عقيب يتبعه قال في التبعه من يتبعه في وقت  
 بغيره ثم تاخر في فعله بالمتبعك بذلك وكذلك على هذا الوجه في ان يتبعه اول وقت العير بغيره  
 البرايض خلافا للشايع ونسبى الاصل بغيره وقال في التلافي ولا يتبعه الصلاة وقتك والاول  
 اول وقتك ويخرج معك ومكانه في التبعه ان يكون مقصدا بالعلامة قال التوسيع وقال ابن سبيل  
 في المستحبات واجوز في ذلك دخول الوقت وتكون وان تار في الصلاة هو في العير لانه عسك في  
 العروضة ولما في حال طلب الملاء وانقاله بالعلامة فليخرج في ذلك دخول الوقت والمالكانا في التبعه  
 هو وصرح بذلك ابن تاج في زمانه وبارك في قوله الملاء ونية التبعه حدة العلوة وارب يتبعه  
 كتاب التبعه في التبعه وارب من الملاء في وقتك في المروضة وما يتبعه في وقتك  
 فعل فاما في قوله انه يغير التبعه ومعه ان التبعه للبرايض الموالان التبعه في الصلاة غير الحاجة  
 الى فعلها في وقت وقوعه حاله يستغنى عنه ميبك في وجه حاله يتبعه للكنس ثم شرع في غيره ما وقد يتبع  
 لها في وقتك وهو مستغنى عن التبعه لها اذا الحاجة لها ان تكون غير التبعه في وقتك  
 لارب يوضو وكذا ما تقدم عما ارب في وقتك وما تقدم في التوضيح على سماع البرايض في التبعه في وقتك  
 ما المستحب للحاجة ثم سعاد لا يتبعك به ولا يغيره معها ومعه ارب في وقتك يتبعه في وقتك  
 قال البرايض في الصلاة وسبيل السبيل غير التبعه ثم دخل في التبعه ثم جعل له شك في الامر في حال  
 بغير التبعه واجاز بانه لا يترك من اعادة التبعه قال البرايض في ذلك ان كان فانه يترك التبعه  
 هو **قضية** وعلى ما هو ان التبعه لا يترك ان يكون قبل الاقامة والله اعلم بذلك هو  
 الكلون بان اقامة المرحل مكرهة كما سبيل في ذلك الا ان وتلام ابن سبيل السلام في ذلك المجلد كان  
 في ذلك وسبيل في ذلك المجلد ان شاء الله فاما علم والله اعلم **مسألة** قال ابن سبيل السلام  
 هنا فلا عرك ابن الحاجب اذا تقدم له الكلام على مسألة ثم شبه بها اخرى بلان التبعه يتبعها



























على غير لزوم الاختصاص ايضا وان علفا على معنى اختلج الى ذلك هو وقال ابن غاز قوله وطع  
 اولى من يعطيه التبع انما معكوف على تشب وان اراد منع التبع على المنقول من التشب والمكسور وهذا  
 لهما فخر امدان من كلام التبع احم والكلام ان قوله معكوف على فقد وانما فخره للكلام قوله  
 كسب وانما اسم مفعول فقل والمفعول محووز التبع يعبر ففعل فقل التشب والمكسور معكوف انما يجوز  
 التبع على التشب والمكسور وما استشهد به اذ لم يكن معكولا ولا يجوز التبع بترك اذ نقل وانما يجوز التبع  
 لمفعول ما لا يشبهه كالمكسور والاول اما التبع على غير المنقول من التشب وما استشهد به كما ثبت  
 والترتيب غير تقدم ان المشهور جواز ذلك مع وجود التراب واما المالك فلم يتقدم لكلامه عليه وقال  
 ابن الحارثي في المالك روايان لابي القاسم واستشهد بقل في التوضيح روايتي ابي القاسم عن مالك  
 في المدونة الجواز ومنه ذلك ما اذ لم يحرك غيرك ورواية التبع عن غيره ولو لم يحرك قال (الغنى) جعله كالقلم  
 ونقد البلبج رواية لابي القاسم وقيل يتبعه بالمعد في دونه المعكوف هو وكلامه ان هذا الخطا  
 كلفه غير المنقول وكلامه انما عرفت ان القول الاول يقول بان جواز تكلفه في كل لا وجوب غير  
 له لا وفخره في المالك تالفت المعنى لابي القاسم ورواية التبع عن غيره مع ابي عن المسلمين  
 معلل بلان كسره وابلج مع نقل التبع ورواية التبع عن سليمان في المسلمين ان كان  
 بارضه وضار الدفنة على غيرك هو واما عدم جواز التبع بالتبع والمكسور اذ نقل وجواز التبع  
 معكوف ما لا يشبهه معكوف التبع على كلام المالك في التوضيح فقل في شرح قول ابي الحارثي  
 ولو نقل التراب ما المشهور الجواز فقلوا ابي ما الحج وما علفا عليه فقل ابي غير السلام وبداخل  
 فيه الدول والحجارة وفي العرف بيضا وبما انما في غير ذلك قال ابي هارون في ذلك كلام ابي  
 برنيس في تتبع المربى على الحد او نحو في ذلك وقال مالك في المسلمين انما اذ نقل التشب والتبع  
 والترتيب ونحو ذلك لا يتبع به لانه لما صار في ابي القاسم معكوف المنعظم التشب الفقهاء في التبع  
 على المالك ويجعل ان يريد بقوله بخلاف غيرك انما فيه قولك ولا يشبهه معكوف وكيفية العرف في المالك  
 وغيرك فونه بلان في ذلك كله هو ذلك الذي في شرح مسلم في باب التبع ان المشهور جواز التبع على المنقول  
 مع غير التراب فقلوا وفي كلامه في ذلك في قوله **ولم يحرك حركه ابي اوحي** فقل انما  
 زروا في شرح قول الرضا انه وان لم يقدر على مس الماء لغير تحسسه فغير هذا حرك المربى العدم العدم  
 على استعمال الماء او للحجر وكذا العجم وانما يجوز له التبع بالمنقول وان كان في حركه اوحي  
 ما لم يقدر العدمه في غير حركه اوحي اوحي اوحي في حركه ما لم يقدر في المربى والحق  
 في ذلك سواء وانما اعلم قوله **لا يتبع** **والتبع** فقل ابي الحارثي ولا يتبع على ابي ونحو ذلك

ابن

ابن حوي يعبر بغيره السكس والتب والحق في قوله انما لا يشبهه ولا فخره في ذلك ولو كان عليه غير  
 لانه من جسر الصغير قال في التوضيح الا انما يتبع ما عليه من التراب حتى يتصل به اسم الصغير وما ذكر  
 عن التوضيح فخره لابي غير السلام وقوله وقسب يعني انه لا يتبعه على التشب من غير التراب  
 وفي معنى ذلك التبع في الخيل والاعلى قال في التراب اذ انا ما يتبعه في التراب ولا يشبهه في التراب  
 والاعلى وغيره ما التشب في التراب على ما علم فقال ابو حنيفة في التبع وانه الفقهاء في التبع في  
 التراب وذلك عليه واجازة التراب في التشب اذ علفا وحده التراب وركبها على ما ذكره في القاموس  
 الترابه وزاد ان ذلك ما ثبت في قوله اذ لم يفعل ذلك ما اذا يقع وذلك في هذه الحالة غير من التراب  
 جاز له لوطي وهو راجع لان في التراب في التراب في التراب في التراب في التراب في التراب في التراب  
 لم يثبت في التراب بل لا يتبعه على التبع لا يتبعه على التشب والتب ابي في مسائل التراب  
 ونقد في الترجيح في قوله واما التبع في التراب والتبع في التراب اذ لم يقدر على فخره فان التبع وانه  
 يتبع به في قوله في التراب عليه واجازة التراب في التشب اذ علفا وحده التراب في التراب في التراب  
 من قوله ولان لوطي ليطي في التراب في التراب في التراب في التراب في التراب في التراب في التراب  
 هو وقال التبع واجازة التراب ابي القاسم في التبع في التراب في التراب في التراب في التراب في التراب  
 على التشب واراد ان يعبر ما يتبع به في قوله وانما في التراب في التراب في التراب في التراب في التراب  
 وذلك اولى من صلاته بغير تبعه لانه في التبع ابي القاسم او يدع العدمه او يعبر بغير تبعه على القول  
 الاخر في صلاته في التبع في التراب في التراب في التراب في التراب في التراب في التراب في التراب  
 ولو جرح سواء ولم يبرك في ذلك كما تقدم في كلام صاحب التراب في التراب في التراب في التراب في التراب  
 لانه في التراب في التراب في التراب في التراب في التراب في التراب في التراب في التراب في التراب في التراب  
 مع جنسها في ذلك التشب والتبع في التراب في التراب في التراب في التراب في التراب في التراب في التراب  
 يتبع على تشب في ذلك اعدادا وحده غيرك وان لم يحرك غيرك في التبع وطى وهو اولى من صلاته بغير  
 يتبع وذلك لانه يتبع على التشب في التراب في التراب في التراب في التراب في التراب في التراب في التراب  
 بعض البعد اذ يعني ابي التبع على التراب في التراب في التراب في التراب في التراب في التراب في التراب  
 وحده غيرك لا يتبع به لعدم خبره في التبع مع بعض على مسمى التراب او مسمى الصغير واما اذ لم  
 يحرك غيرك في التبع في تشبيهه بالبحر في التراب وذلك اولى من تشبيهه احد التشابهي في قوله  
 وتكليف التراب هو وقال التبع في التراب في التراب في التراب في التراب في التراب في التراب في التراب  
 الخامس ما حال بيتك وفي التراب ولم يبرك في تشبها في التشب والتبع في التراب في التراب في التراب



















في معارضة المدعي قلت امدل غسلك من حج اكثر الجسد فان حج ثبوت كان في حقه التمتع  
 نعم على ذلك المأزق ونص عليه صاحب الرخيم وكذلك نص الثماني على ان يني (نفي تخشى) بالقيام  
 حصول علة انه ان صام بحج ثبوت وكذلك نص الجاهل في ذلك المعنى (نفي) جازر هو قوله  
 وان تغدو مستكوهي باعقار تبعهم في كفا ونقوض من تغدو منسها امدان لا يغدر ان ليسها  
 اصلا لا للملأ ولا للغير ولو على الجيم (او لا يغدر ان ليسها بالملاء مع غير جيم) ولا يمكن ان يقع عليه  
 جيم كما لو كانت في الشجار الغير او لا تغتبت كما لو كانت تحت الممران قال ابن عرفة قد شكا  
 جعل الجيم او تغدو غسلك فانسوا ان كان فعل التمتع هو وقال ابن شاذان لو كان الموضوع  
 للاميك وضع شكا عليه ولا ملاقاته للعلاء فان كان في موضع التمتع ولم يكن صحيحا لكان  
 عليه من الالوضوه وتزكيد بل غسلك ولا يصح هو وقال ابن جوه قول ابن الجاهل وان كانت  
 تغدو منسها او لا تغتبت او لا يمكن وهي في اعقار التمتع كفا وغسلك فانسوا قال ابن شاذان  
 يعني انه ينبغي ان لا وضع في الجيم (الجيم) للمعنى بل تزكيد فكذا لو كانت في الشجار الغير وفي الموضوع  
 التمتع في مسك عليه على الجراح التمتع في مسك بالملاء واخبرك ما قول ابن شاذان لو كان الموضوع  
 للاميك وضع شكا عليه ولا ملاقاته بالملاء وقوله او لا تغتبت يعني اذا كانت الجيم اذا كانت لا تشبه  
 كما لو كانت تحت الممران او لا يمكن ذلك الجراح كما لو كانت في الشجار الغير وفي قوله في  
 اعقار التمتع كما قلنا به في الوجه في كفا وغسلك فانسوا وكذا علق قطع وعابون قوله وفي  
 في اعقار التمتع ولم يقل هو في اعقار الوضوء انه لو كان كفا في مسك بالانراي انتقل عن الوضوء  
 الى التمتع فلهذا ان شاذان لا ينتقل الى طهارة مما قلنا فاذا لم يمكن بالانراي في كفا بل لا يصح  
 ولا غسلك لانه اذا لم يكن الوضوء نافعا او تيمم نافعا فالوضوء النافعا اوله في التمتع التمسك  
 فانه وقوله باعقار تبعهم الفاعل ان المراد الوجه والبر ان الى المرفيع قوله **والاغتسل**  
**يتيمم ان كثر** **والاغتسل** **جمع** **فصل** قال ابن الجاهل في الشارح (الشاذان) في القول الرابع  
 في الاصل البير التيمم ما جيم من وحكي ابن الجاهل في الشارح (الشاذان) في القول الرابع  
 ما غير حج قلت القول الرابع احوط وقال في التوضيح ولم ار هذا القول معونة **قلت**  
 عن ابن عرفة في الاول بعد الحف والاكاء لغيرك والثالث لثقل ان يني (نفي) والاربع لبعض شيوخ  
 في غير الحف والاكاء اعلم قوله وان في **عك** **لروا** **او سقطت** **وان بطلا** **قطع** **ورد**  
**ومسح** **فصل** في الغيبة في سماع سمعون في كتاب الكيمياء مسألة وقال في الرجل يوضا  
 فيمسح على الجبين وهي في مواضع الوضوء ثم يدخل في الصلاة فيمسح الجبين قال فيقطع ماله

غير

فيه ويغير الجبين ثم يمسح عليه ثم ينفذ الصلاة وكذلك لو تيمم ومسح على الجبين فلهذا صلى  
 ركعتين او ركعتين سقطت الجبين فان يغيرها ويضع عليه ويغير الصلاة فلا ابن عرفة في ذلك  
 ان المسح على الجبين فان غسلك ذلك الموضوع او المسح عليه الوضوء او التيمم فاذا سقطت الصلاة  
 انتقلت طهارة ذلك الموضوع فلم يبق له التمسك على طهارة اذا انقضى الصلاة لا يطهارة كاملة  
 ولم يبق له ان يراجع الى الصلاة ويضع على ما مضى من غير ان يغير الجبين والمسح على الجبين في الصلاة  
 في الحركت الجليلي الاعلان وهذا مما لا اعرف فيه في الغيبة في الصلاة او في الصلاة في غير الصلاة  
 اذا جعل في الصلاة وان لم يفعل ذلك حتى طال الامر احتسب في الوضوء او التيمم في اوله ولا يصح التمسك  
 فيه **فصل** في ما لا يغدر ان يمسح على راسه في كفا غير الوضوء ويصح في الصلاة في مسك  
 في او الجيم في الصلاة ويصح قطعها ومسح ذلك في احوال فان تكرر ذلك في وضوء لا يقطع ومن  
 مسك الجيم في الصلاة مسألة في اغتسل في الجنبان وفي راسه من مسح عليه ان قدر والامسح  
 على حريك فاذا زال الجنبان مسح في الجنب على راسه والامسح في الغسل هو بل يمسح وقال ابن عرفة في مسح  
 في الصلاة حكي اليه وتاجه في ترك المسح الا ان هو وقال في المسح في الصلاة في المسح على الجنب  
 وان مسح على الاعلى ثم في غيرها في المسح على الجنب المسح على حريك دون غطوه في اعقار الوضوء  
 فيمسح راسه فيمسح حكمه اصله المسح على الجبين والله اعلم هو وان في مسح سمعون في كتاب الطهارة  
 وان في النوادر في حجة المسح على الجبين في كتاب الوضوء قوله **وان حج غسلك ومسح** **مفوض**  
**راسه** **فصل** يعني ان ما راجع له المسح اذا صح غسلك من حده ان كان في الصلاة فمسح راسه انما هو  
 غير كما اذا كان ما جنبان ومسح راسه في الوضوء **فصل** في النوادر في حجة المسح على الجبين  
 في كتاب الوضوء وفي الغيبة قال سمعون عن ابن عباس قال ان حبس فقال ابن الملا سمعون راي  
 غير الحف واصبح في غير كفا ومسح على شحمة او كسر سمعون ثم في نفسه غسلك حتى صلى ولم يكن في  
 موضع بل خرق غسلك الوضوء بعد ذلك فليغسله فقط ويغير ما صلى ولو تركه حيا او تها وتا انقرا الفصل  
 في كتابه اخبرني في الجنبان اذا سقطت الجبين ولم يعلم او نسي غسلك وكان فرسح عليها  
 في غسلك الجنبان فان كانت في غير موضع الوضوء غسلك موضعها او عاد ما صلى غير سقوطها ولو نسي  
 الجنبان بعد ذلك لم يغير الملاء على فليغسله الصلاة وما ادرى وقتها ولا صلى غير طهره وكذلك ان كان في  
 في موضع يغسل من الوضوء اخبرني في توضيع بعد ذلك واعاد ما صلى قبل توضيعه هذا وما ادرى وقتها  
 على ان صلى هو **فصل** في الصلاة فيمسح ومسح في الصلاة فيمسح ومسح في الصلاة فيمسح ومسح في الصلاة فيمسح  
**الغيب** **فصل** **الحف** **دم** **كفر**



او كذا **فمن قال** في التوضيح قال ابن تيمية المشهور ان الدم في الكبد حينها وفريقا انتفا  
 لغز وقيل ان كذا في ايام الحيض في حيز اللبني استخاضة وقال ابن تيمية لا خلاف ان  
 الدم في الكبد حيز في الرحم فان لم يكن في الرحم لم يكن في الكبد في ايام الحيض  
 حبشون ان ران عقيب حيزها في الرحم كما فصلت في حيز عقيب غسل وانما في الرحم  
 ام عليته كذا لا في الكبد والدم في الكبد بعد التمسك بها في الرحم كذا في الرحم حبشون  
 المشهور وبه نظر اصدرا من غير حجة ومكانة عن التمسك بها في الرحم حبشون  
 ابن المرحوم في قوله في الكبد في الرحم في الكبد حيزا في الرحم حبشون  
 قبل تمام حيزه في الرحم في الرحم حبشون في الرحم حبشون في الرحم حبشون  
 البياض والمارز في الرحم حبشون في الرحم حبشون في الرحم حبشون في الرحم حبشون  
 استخاضة ران عقيب حيزها في الرحم حبشون في الرحم حبشون في الرحم حبشون  
 ابن المرحوم في قوله في الكبد في الرحم في الكبد حيزا في الرحم حبشون  
 او في الرحم ران عقيب حيزها في الرحم حبشون في الرحم حبشون في الرحم حبشون  
 قال في الرحم ران عقيب حيزها في الرحم حبشون في الرحم حبشون في الرحم حبشون  
 للرحم في الرحم حبشون في الرحم حبشون في الرحم حبشون في الرحم حبشون  
 شفاء في الرحم حبشون في الرحم حبشون في الرحم حبشون في الرحم حبشون  
 في حيز الرحم حبشون في الرحم حبشون في الرحم حبشون في الرحم حبشون  
 للرحم في الرحم حبشون في الرحم حبشون في الرحم حبشون في الرحم حبشون  
 في الرحم حبشون في الرحم حبشون في الرحم حبشون في الرحم حبشون  
 خلا في الرحم حبشون في الرحم حبشون في الرحم حبشون في الرحم حبشون  
 ران عقيب حيزها في الرحم حبشون في الرحم حبشون في الرحم حبشون  
 النساء في الرحم حبشون في الرحم حبشون في الرحم حبشون في الرحم حبشون  
 لذوق في الرحم حبشون في الرحم حبشون في الرحم حبشون في الرحم حبشون  
 الدم في الرحم حبشون في الرحم حبشون في الرحم حبشون في الرحم حبشون  
 هو في الرحم حبشون في الرحم حبشون في الرحم حبشون في الرحم حبشون  
 المتغير في الرحم حبشون في الرحم حبشون في الرحم حبشون في الرحم حبشون  
 ودم العذرة في الرحم حبشون في الرحم حبشون في الرحم حبشون في الرحم حبشون

المبطل

المبطل في رحم المرأة في الرحم حبشون في الرحم حبشون في الرحم حبشون  
 له الخارج في الرحم حبشون في الرحم حبشون في الرحم حبشون في الرحم حبشون  
 لما قيل في الرحم حبشون في الرحم حبشون في الرحم حبشون في الرحم حبشون  
 والحيض في الرحم حبشون في الرحم حبشون في الرحم حبشون في الرحم حبشون  
 (المبطل في الرحم حبشون في الرحم حبشون في الرحم حبشون في الرحم حبشون)  
 حبشون في الرحم حبشون في الرحم حبشون في الرحم حبشون في الرحم حبشون  
 واذ اعمل له دواء لم يزل على الرحم حبشون في الرحم حبشون في الرحم حبشون  
 في الرحم حبشون في الرحم حبشون في الرحم حبشون في الرحم حبشون  
 بنفسه وهذا اذ اعمل له دواء لم يزل على الرحم حبشون في الرحم حبشون  
 عمل في الرحم حبشون في الرحم حبشون في الرحم حبشون في الرحم حبشون  
 الدوا لم يزل على الرحم حبشون في الرحم حبشون في الرحم حبشون في الرحم حبشون  
 قبيح وعكس هذه المسئلة اذا استعملت المرأة دواء لقطع الدم ورعد  
 قال ابن تيمية في الرحم حبشون في الرحم حبشون في الرحم حبشون في الرحم حبشون  
 وحصول التمسك في الرحم حبشون في الرحم حبشون في الرحم حبشون في الرحم حبشون  
 وان استمر في الرحم حبشون في الرحم حبشون في الرحم حبشون في الرحم حبشون  
 حرك في الرحم حبشون في الرحم حبشون في الرحم حبشون في الرحم حبشون  
 مع وجود الدم في الرحم حبشون في الرحم حبشون في الرحم حبشون في الرحم حبشون  
 خليل في الرحم حبشون في الرحم حبشون في الرحم حبشون في الرحم حبشون  
 (اذ اعمل له دواء لم يزل على الرحم حبشون في الرحم حبشون في الرحم حبشون)  
 نشر في الرحم حبشون في الرحم حبشون في الرحم حبشون في الرحم حبشون  
 على نفسه حرك في الرحم حبشون في الرحم حبشون في الرحم حبشون في الرحم حبشون  
 (اولا وهو الرحم حبشون في الرحم حبشون في الرحم حبشون في الرحم حبشون)  
 عمر اقل من الرحم حبشون في الرحم حبشون في الرحم حبشون في الرحم حبشون  
 وحرك في الرحم حبشون في الرحم حبشون في الرحم حبشون في الرحم حبشون  
 بحكم في الرحم حبشون في الرحم حبشون في الرحم حبشون في الرحم حبشون  
 وان جعلت في الرحم حبشون في الرحم حبشون في الرحم حبشون في الرحم حبشون



مريض ما سعالع ابن الفلاس ما كتبه في الطب وفي اول السؤال قيل عن المرأة تنزله العرق وتغاف  
تجبل الخبيث الخ وفول ابن جبرون وان كان هذا فذلك الادوية التي تقطع الدم بعد وجوده اولاً وهو  
الفلاس لم يصير يقاوم بل الذي يقسمه كلام ابن رشد ان العرق واحد في او اخر كتاب الخار مع ما اورد ابن  
ابن كنانة في كتابه ما بلغني ان يصنع من عجلون به الحكم في الحقيقة ما تنزله العرق وانما الخبيث ويغير  
فقال ابن رشد المعنى في هذا ان ما ينشئ ان تنزل على نفسها من العرق عرقاً من جسمها ولو كان ذلك لا يجلد به  
بها في مخرج ما كلام ابن رشد انه لم يصير في ذلك الا انما احدثه عرقاً من جسمها ولو كان ذلك لا يجلد به  
العلم ليس ابن رشد واما قوله اذا علو دها فيها دون الخمسة فحكمه حكم الخاريض وكل من يدان الخمسة  
اقل الضمير على قول ابن الملا حشون ولم يقل احد ان ما دونه كس من وان ما بين الرمي اذا كان اقلها بل العلم  
فحكمه حكم ايلام الخبيث ومنه انما علو المزاج في هذه المذهب انما اذا انقطع العلم تاهب ايلام الدم وتلق  
ايلام العلم وتكون مبيكاً كما تم حقيقة وقال في المرونة وتلق في ايلام العلم التي كانت تليقها عند انقطاع  
الدم وتلق في دانيك زومها من فتنه ربي التي ادعى ولعل العلم والادب التي كانت تليقها مبيكاً  
الدم التي كانت لا تليق مبيكاً وما تليق مبيكاً ويزن في رومها وتكون مبيكاً كما تم وليست  
تلك الايلام بكم تقترن به عرقاً من خلاصا لان الذي فيك تلك الايلام من الدم واليغ بعد تلك الايلام قد  
اضيق بعضه الى بعضا جعل حقيقة واحدة وتلك ما بين ذلك من العلم ملحق به بل للعلم كذا  
نقلها صاحب الكرازي وذكر ان اختلاف في وجوب غسلها وان قلنا انه ليس بجيب فذلك ابن الخرج  
وتقتل كل ما انقطع وتقل وتقوم وتوكل فان ابن جبرون في الدم يقطع العلم غير علم المستهز  
كمنه من تقطع كل ما انقطع فينظم حقيقة وقال في الارشاد وتقتل وتقل وتقوم ايلام انقطاع  
عنه والارضا فان الشيخ زروكا في شرح قوله لا تفرح خلاصا للمعروف في المذهب بل انما تعلل علمه في  
مقصودها في **فتن** المذهب التي ذكرها صاحبها في حجة وان صوبها في  
في وقال الرجل ارجع هو مشكك ولم ارفها في حيل ولا في خاص المذهب حتى ان اراه ان العلوم قد  
يغير فلا تفرح منه الا في يقين وما فانه مخالف لكلام اهل المذهب والى علم قوله **ما قبل**  
**معقول** علو **فتن** احدث في قوله ما قبل لما في ج من الدم او عرقه بل ان لم يصير حقيقاً وقوله ما قبل  
علو ما في العرق والبايسته اما العرق فيقال ابن الخرج في ج من الدم ما قبل ما قبل ليس بجيب  
فان ابن جبرون في ج من دم بنت سبع وخمسة وقال السلسا في اختلاف في الشهادة العلم فيقول قسم قيل  
بالولس وقيل باوسطها وقيل باخرها وقال صاحب الكرازي كلام في المرونة فيقوله بل انما في الدم  
بانه جيب الا اذا كان في او ان السيلوغ فيفوزان واما رات ما بقول الشري وقلت شعاع العارضة وعرف

الارب

الارب وشبهه ما قبل بنت خمس وشبهها اذا رأتها دها فانه يكون كما يورس وشبهها واليه  
يجوز ومنه النساء في مختلف في البلوغ فكل الشايع العمل ما سعت النساء بجيز نساً فها من  
يجوز نساً سنين ورايت جوب لها اخرى وعش في بنته ما لراعي ان من جم في ذلك ان ما في ذلك  
النساء من على العروج فترقان فان تشكك في ذلك بل لا يجوز واما التي هي بنته فامثلة في العدة  
نعت البايسته قال ابن شهاب بن خنيسون قال ابن جبرون في جيب العلم عرقه فانه الايلام من ج  
وهو المرونة في شها رومها في علم في الخلق رضى الله عنه بنت خمس عجز في العلم في وقول عدا  
بينة فكل اربعة فجاوز الخمسة فينقض الا ان تكون في شية وقال ابن شهاب بن خنيسون فانه في الفرض  
وقال ابن رشد السنيش وقال ابن حبيب فيك النساء وروى عن مالك وقال اللب في المرونة فنت  
الصغير والصغير وعنه ما بينك النساء **فتن** فانه في الفرض وما ذكر ابن الخرج في  
الشيخ والبايسته في قوله لم يصير حقيقاً متفق عليه في الصغير واما البايسته فذكر ان البايسته  
الى العرق لان الله تعالى جعل عرقك ثلاثاً في الشهر واختلاف في العبادة بالمشهور كما قاله وكثر في قال  
ابن الفلاس اذا انقطع هذا الدم لا ينك عليك وروى ابن الخرج عن مالك انك تنزله العرق والعلوم  
وعنه في جيب عليك نفسك عند انقطاعه وذلك صرح ابن حبيب في وظائف كلامه ان اختلاف في غسلها  
مع علم على الخلاف فيكون حقيقاً في الايلام من كلام ابن جبرون في خلافه فانه قال ما يكون من حقيقه العرق  
ذات قول الله تعالى عن انشعب مع الشيخ زروكا في قوله انما حبيب معك وعليه وجوب الفصل  
لانقطاعه قول ابن حبيب وابن الفلاس في قوله لا يلى في شرح المرونة وكلام ابن جبرون في  
كلام ابن جبرون في قوله **وان دبعة** فانه في العلاج للمرونة من المكي وعنه في العلم مثل  
الرقيقة والرقيقة بالعلم المكي الواحد **فتن** والمعنيان محبان فانه فان **فتن** (هذا المروي  
يقولون ان اقل الحقيق من عروق بل الرقيقة حقيق واذا كانت الرقيقة حقيقاً ولا اقل ما ذلك  
بالرقيقة من لافله ما يجوز ان اقله لا يزل بل انما **فتن** الرقيقة حقيق وليست  
حقيقة اذ الحقيقة ما يقع الاعتراض به في العرق واللاستقراء فانه العلم ارجح قوله **والعلم**  
**نصف** **فتن** **فتن** فانه في ج من الدم يوم الاحد السادس عشر من الشهر في العلم ما ذكر في ما انشعب  
مع ما ذكر في الفرض فيم يقطع علمها فينظم يوماً رقيقاً وتعلم يوماً فانه قولنا حقيقاً  
يوماً لا يرب استيعاب جميع اليوم بالحق فيقول في الموازنة عن ابن الفلاس في العلم الذي  
الدم الا في كل يوم مرة فانه رات في صلاة العلم فتركت العارضة ثم رأت العلم فيك العلم















في الوضوء وهذا اختلاف طريقتي الغلاف عبر الوهاب فإنه قال للاختلاف بين الحائضين أنه ليس  
 له جميع على الفصل من الحيض في كلام ابن رشد في رسم الوضوء والاختلاف ما سأل عن  
 مع كتاب الكهانة انشأته الى ذلك فإنه حكى للاختلاف بين علي الفصل من الحيض أنه قال  
 وليس بين هذا للاختلاف على كل من بل المعنى أنه لا يجب لها إذا لم يكن في حبرها نجاسة وجب لها على  
 الفصل إذا كان في حبرها نجاسة هو ومبعض ما كلف من أنه يجب لها على غسل النجاسة من غير نية  
**تفسير** استشكل جميعها على الفصل فإنه لا يصح إلا بنية وهو لا يصح منك واجاب الفراء  
 بأن الفصل من الحيض فيه كذا كتابه في كتابه وضع من جهة أنه ضم في إباحة الوطء و  
 فكل ما تكليف ما عتبت أنه علة لعدم النية فتدفع في الثاني دون الأول وهو خلافه وقال  
 ابن رشد أنما تشترط النية في صحة الفصل للعلو للملكة لأن الزوج متعبد بذلك ميبك ومكانه  
 كذلك يعلم المتعبد به غيره لم يعقب في نية الفصل الميبك هو **فصل** في الكهانة  
 فإذا أسلمت نية الزوج على النجاسة وصحبت بذلك الفصل ولا تنفيح به غيره وتقدم عنه في  
 وهل الفصل نكح **ج** قال في العيالات في رسم المذكر ولو كانت لزوجته مسئلة واجاب  
 الاغتسال من الحيض كحلان له ان يهاها إذا لم يكن على الاغتسال وإن لم يكن لها فيه نية  
 ويلزم من ان تغتسل غسلا داخرا للعلو في نية إذا لم يكن فيها الفصل ان لا يغتسل عليه إذا لم  
 ذلك لها فيه نية وهو شبهه لما تقدم ان الفصل فيه خطا بل ان لم يكن **فصل** في  
 ابن تالجب في شرح المودنة يفهم من هذا المسئلة ان المعبر بينة للربكاهة زوجة حتى تغتسل  
 هو يعني من الحيض وهذا كلام ما تقدم والله أعلم قوله **او تحت الزل** **تفسير** قال ابن تالجب  
 انه لا يجوز لينا الاستمتاع بغيره ولا أعلم احراما اهل المذهب صرح بذلك وقد صرح بجوازك أبو  
 حنيفة والاحكام هو **قلت** ولا يفتك في جوازك وعدم نفوصهم كالحق فيه ذلك قال ابن  
 يوسف قال مالك والشافعية تشتر ان ارعاه وشأنه باعلاها فترك (ويذكر رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم وهو في البخاري والموطأ قال ابن القاسم وقوله شأنه باعلاما ان حيا معها في اعلاها وكلمتها  
 او ما حدثنا منك ما هو اعلاها هو وقال لي بشيخ للاختلاف في جواز الوطء فيما فوق الزرار هو  
 بالمعنى قوله **ولو عبر نكاحا** **وتبيح** **تفسير** قلنا مسئلة الاول جواز وطئها بغير انفك  
 وقبل الفصل حكى ابن عرفة في ثلاثه افعال المشهور المنع والجواز في المسئلة ابن تالجب  
 ونقل عياض ان بعض النصارى يبيح تناول فوك ملك عليه والثالثة التي اشتهت له بكنيها وأ  
 لمسئلة الثانية جواز الوطء بغير انفك والتفيم إذا لم يجد الحلا ومبني قوله من ذهب المودنة  
 المنع

المنع وهذا هو المشهور وقال ابن شعبة بن جبر وافتكر ابن عبد السلام تنقيح قول النخعي  
 وان كانا في سبع ولم يجد احدهما وكما السبع حاز له ان يهيئك واستحب لها ان تنقيح قبل ذلك وتنفق  
 به الحكم من الحيض وهو كلام ابن رشد أعلم قوله **ورفع حركتها** **تفسير** انما رفع حركتها من  
 الحيض لتنقيح عليه كما صرح بذلك الغلاف عبر الوهاب وابن رشد في الغفران قال للاختلاف ان الحكم  
 من الحيض وانما سأل عن حكم الحيض من جهة ما دام في حركتها وانما رفع حركتها مع رفع نفطها هو وكذا  
 الحزن الاصح في الاختلاف أنه لا يجب رفع عنهما وإنما اختلف في رفع حركتها من جهة المشهور انه  
 لا يجب رفعه وفيه انه لا يجب رفعه في الفرض وفيه في الخلاف في إباحة الفركاة بالفصل وثالثه ان  
 حكم ان الحيض لم يجر وان حكم الحيض حاز هو مبيح من سأل عن الحائض إذا كانت جنبه للزنى او قال  
 ابن رشد في المغفرات يابى في المرأة تنقب ثيابها تنقب ثيابها ان نفى الزنى وان لم  
 تغتسل لان حكم الحيض من رفع مع الحيض وهو الوهاب والثالثة انه ليس لها ان نفى الزنى وان لم يغتسل  
 الحائض والثالثة ليس لها ان نفى الحائض لان تغتسل للحائض هو ورفع حركتها من نية النكح  
 ان يغيب عكس النكح وحكى الاتفاق على رفع حركتها الحيض والخلاف في رفع حركتها الحيض في كفي  
 الكبير والوسط على الوهاب قوله **ودخل مسجده** **تفسير** ابن رشد في المتفق عليه ولم يعقل يبي  
 المسئلة والمورد كما هو ان الجميع متفق على منعه وقال النخعي اختلف في دخول الحائض والحيض  
 المسجدين من ذلك واجاز في زيارته اسم اذا كان عابرا مسجدا واجاز في حركته مسئلة وقال للشافعية  
 للحائض ان تدخل المسجدين لا تنافي ان يخرج من الحيض فلا يفيك عفة المسجدين ويدخله المنيح لانه  
 يام ذلك قال وهما في انهم كما هو ان سواه وعلى هذا يجوز كونها جميعا اذا استفتي في قوله  
**فلا تغتسل ولا تطوف** **تفسير** انما ينفى عليه وان كان المنع من دخول المسجدين يقتضي المنع منها اذا نشي  
 حكم المسجدين لانه فرياح دخول المسجدين لغو أو سبأ في لا يباح لها الكهانة ولا الاعتكاف  
 اذا نشي في الكهانة الكهانة ونش في الاعتكاف انعم والحيض يمنع منها والله أعلم قوله **ومنع** **تفسير**  
**تفسير** ابن رشد في المتفق عليه فقال انما منعت من الحيض وفي ذلك اختلاف شاذ في غير المذهب  
 هو وينبغي في الفرض وجوبه في المتفق عليه وقال ابن عرفة وروي ابن العباس في جوازك كفي ونفك قوله  
**لا فركا** **تفسير** قال ابن عرفة عياض وفيه في المصنف دون مسك ابدا كفي ونفك قوله  
 النخعي ولا يمنع الحيض السعي ولا الدفوع بغيره ولا يمنع ذي الشدة كالتسبيح والاستغفار  
 وان كثر هذا كلام **ج** قال ابن عرفة ايضا الباطل قال اصحابنا نفى اولو بعد حكمها فعل  
 غسلا قال ابن عرفة **قلت** يشكك بتعليقهم لعدم افتكنا للفصل وقال غير الحق للزنى ولا







ومنهم من يفيض فصح قال ابن الحارثي وعلمه كالمعبر ولا تغفل قال في الفرضي قوله كالمعبر يعني في  
 الموانع المنقولة لا في الفرائض وهذا هو العمل في الفرضي وحكم الحارثي في نفسه  
 في الفرائض وكذا في الفرضي كذا في الفرضي كذا في الفرضي كذا في الفرضي كذا في الفرضي  
 يعني في الفرضي كذا في الفرضي كذا في الفرضي كذا في الفرضي كذا في الفرضي  
 حيث ابن جماعة في فرض العيم وهو خلاف المعروف **تفصيل** علم من كلام الله ان الفاضل يفيض  
 الكفاية وهو كذلك كما صرح به في اوائل طلاق الستة في المرونة وقال ابن الحارثي وغيره وقول ابن الحارثي  
 في اللسان يفيض الفاضل يفيض الفاضل يفيض الفاضل يفيض الفاضل يفيض الفاضل  
**وضوء بجماد والاعظم يفيض** فصح قال في الكفاية في الفرضي كذا في الفرضي كذا في الفرضي  
 عادة في الفرائض وعلمه كالمعبر ولا تغفل قال في الفرضي كذا في الفرضي كذا في الفرضي  
 عادة مبهمة في الفرضي كذا في الفرضي كذا في الفرضي كذا في الفرضي كذا في الفرضي  
 السلسله في الفرضي كذا في الفرضي كذا في الفرضي كذا في الفرضي كذا في الفرضي  
 في السلسله في الفرضي كذا في الفرضي كذا في الفرضي كذا في الفرضي كذا في الفرضي

انتم في الفرضي كذا في الفرضي كذا في الفرضي كذا في الفرضي كذا في الفرضي  
 انتم في الفرضي كذا في الفرضي كذا في الفرضي كذا في الفرضي كذا في الفرضي  
 اوله كذا في الفرضي كذا في الفرضي كذا في الفرضي كذا في الفرضي كذا في الفرضي  
 ولما سكت في الفرضي كذا في الفرضي كذا في الفرضي كذا في الفرضي كذا في الفرضي  
 عبر السلام في الفرضي كذا في الفرضي كذا في الفرضي كذا في الفرضي كذا في الفرضي  
 به والحمل في الفرضي كذا في الفرضي كذا في الفرضي كذا في الفرضي كذا في الفرضي

